جامـــــــــعة الجـــــــــزائر 2

كلـــــــية العلـــــــوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريـــــــــــــخ

مواقف فرانسوا ميتران من الجزائر

(1954-1995)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر تخصص:ضفتا البحر المتوسط(أوريا +المغرب)

إعداد: إشراف:

الطيب عبدو الدكتور: عبد القادر كرليل

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بوعزة بوضرساية	رئيسا
د, عبد القادر كرليل	مقررا
د. بشير سعدوني	عضوا
د.محمد ودوع	عضوا

السنة الجامعية: 2013م-2014م/ 1434هـ-1435هـ

الشـــــكر

نحمد الله حدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على نعمه ظاهرها وباطنها كما ينبغي لجلال وجهه الكريم الذي وفّقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل ونسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه إنه ولي ذلك والقادر عليه.

عن عثمان بن أبي شيبة، عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمر: "قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم: "من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سأل بالله فأعطوه، ومن دعاكم فاجيبوه، ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه " **الحديث، رواه النسائي والترمذي وابن حيان.**

واعترافا بالفضل لأهله، وعملا بهذا الحديث نتقدم بالشكر الجزيل إلى :

- الدكتور **عبد القادر كرليل** الذي أطرنا و أشرف على إتمام هذا العمل وتابعنا ولم يبخل علينا بآرائه السديدة وإرشاداته القيمة ونصائحه المفيدة ولصبره حفظه الله وأطال في عمره و جزاه عنا خير الجزاء.

والثناء الكبير والشكر الجزيل ، للأستاذة الدكتورة: **مسعودة يحياوي** (رئيسة تخصص: تاريخ ضفتي البحر المتوسط –أوربا والمغرب)على مساعدتها الكبيرة لنا وتشجيعها لنا في اختيار الموضوع

- الأساتذة الذين سهروا على تدريسنا في السنة الأولى من تحضير هذه الشهادة، أطال الله في عمرهم ووفّقهم لما يحب ويرضاه.

- إلى كل الأساتذة والمسئولين الإداريين والعمال بجامعة الجزائر2 ببوزريعة على عونهم لنا.

- وإلى كل من علمني منذ صغري وفي جميع مراحل التعليم. وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

نسأل الله أن ينفع بهذا العمل المتواضع إخواننا من رواد العلم بما بذلناه فيه من جهد ونسأله أن يوفقنا في أعمال أخرى إن شاء الله.

الإهــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما رب العزة "وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا "**الآية 24 من سورة الإسراء.**

– إلى أعز ما لدي في هذه الدنيا أمي الحنون "**فاطمة**" حفظها الله وأطال في عمرها"، إلى روح أبي "**علي**" رحمه الله، الذي كان دائما يشجعني منذ صغري على طلب العلم.

إلى زوجتي التي صبرت معي وحملت معي ثقل الأيام، أبنائي: نجاة، إكرام وزين الدين متمنيا لهم النجاح في الدراسة.

– إلى أخي عبد الرحمن الذي لم يبخل عني بشيء، ووفّر لي كل المراجع التي كنت بحاجة إليها متمنيا له دوام الصحة والعافية، ولكل من تربطني بهم صلة الرحم بدون استثناء .

– وإلى كل من علمني منذ صغري وفي جميع مراحل التعليم.

– إلى كل أصدقائي وزملائي الذين جمعتني بهم عهود الصبا و الدراسة والتعليم في هذه الحياة، لكل طلبة العلم خاصة طلبة الماجستير تخصص:تاريخ ضفتي البحر المتوسط –أوربا و المغرب) دفعة 2010/2009.

– إلى كل من حمل مشعل العلم لينير به درب الآخرين.

المقدمة

عانى الشعب الجزائري قرنا واثنتين و ثلاثين سنة تحت نير الاحتلال الفرنسي، الذي لم يكتف طوال هذه الحقبة باستغلال الأرض، واستعباد الإنسان وتسخيره في شتى الميادين، ولكنه تعدى إلى تشويه التاريخ وإفراغه من محتوياته الإيجابية، وراح الكثير يمجّد الاستعمار، وجنّدوا وسائل الإعلام المختلفة، والدوائر السياسية لذلك. وحتى نواب الشعب الفرنسي انساقوا وراءهم وصوتوا في فيفري من سنة 2005 على قانون فيفري "الممجّد للاستعمار".

إن بعضهم أصدروا مذكراتهم، وأطلقوا العنان لأنفسهم، وراحوا يذكرون الطرق والوسائل التي استعملوها لإبادة الشعب الجزائري بكل فخر واعتزاز، من أمثال سانت أرنو في القرن التاسع عشر الميلادي، أو بول أوساريس وماسو وغيرهما إبان الثورة التحريرية. ومنهم من احتفظ بأسراره لنفسه، رغم الدور الذي لعبوه .

وفكرة العمل المسلح في الجزائر مشروع قديم قدم الحركة الوطنية، تبناها نجم شمال إفريقيا في العشرينيات من القرن العشرين. ورغم العراقيل والمضايقات، مضى حزب الشعب في تجسيد هذا المشروع الوطني بإنشاء المنظمة الخاصة عام 1947 ، والتي كانت مهمَّتها التحضير للعمل المسلح.

وكان لاكتشاف أمر المنظمة الخاصة عام 1950، واستمرار سياسة القمع الفرنسية، الدور في وقوع انقسامات(1) في صفوف حركة انتصار الحريات

(1) انشق الحزب إلى قسمين: الرئيس وأنصاره، واللجنة المركزية وأنصارها. وبلغ الصراع ذروته في سنة 1953 حين لجأ الرئيس إلى حل اللجنة المركزية فلم يذعن أعضاؤها لقراره.

للمزيد انظر: المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي؛ **ربع قرن من نضالنا إلى ثورة أول نوفمبر 1954**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981، ص9.

الديمقراطية، ودخل المصاليون والمركزيون في صراع مرير من أجل الاستحواذ على القاعدة الشعبية وفرض السيطرة على الحزب، واحتدم أكثر في صائفة سنة 1954.(1)

كانت الأزمة التي برزت بين اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال سنتي1953-1954 ورئيس الحزب مصالي الحاج، مقدمة لتحرير الطاقات الشابة. ومع تنامي الصراع بذل قدامى المنظمة الخاصة الكثير من الجهود للحفاظ على تماسك الحزب، غير أنهم فشلوا. وكثّفوا فيما بينهم، وتيرة الاتصالات والتشاور لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص. وبادروا إلى تشكيل تنظيم جديد محايد ، فولدت بذلك اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس سنة 1954.

وعلى إثر الاتصالات العديدة بين أعضاء المنظمة الخاصة ، تبنى هؤلاء اجتماع الاثنين والعشرين في النصف الثاني من شهر جوان 1954، انبثقت عنه "لجنة الستة" (2)، التي اتخذت قرار إعلان الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954. وهكذا اندلعت الثورة المجيدة، على الساعة الصفر من يوم الاثنين من الفاتح نوفمبر 1954، في شكل عمليات في مختلف أنحاء التراب الوطني.

---

(1) محمد العربي الزبيري؛**الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة (الجزائر)1984، ص.81.

أنظر كذلك:عبد الله مقلاتي؛**المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية1954-1962**؛ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2012، ص.10.

(2)تضم اللجنة :مصطفى بن بولعيد، محمد العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، مراد ديدوش، بلقاسم كريم.

-**نفسه** ص10

ردّت السلطات الاستعمارية، بمختلف دوائرها وهيئاتها عليها، بعنف وهمجية، واعتبرت الثورة التحريرية خارجة عن القانون وأن المجاهدين "مجموعة عصابات" وقطاع الطرق وإرهابيين.

كما كانت لوزير الداخلية الفرنسي–كما سيأتي–ردود أفعال عديدة ومتنوعة تجاه الثورة التحريرية والمجاهدين، كيف لا؟ وهو الذي صرّح :" لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة..."(1) وهو الذي كان من أشد المعارضين لاستقلال الجزائر، وكان من مناصري الجزائر الفرنسية.

ولما تولّى وزارة العدل في حكومة غي موليه سنة 1956، صوّت على قانون الإعدام في حق المناضلين الجزائريين، وقبل مغادرته هذه الوزارة، كان قد وقّع على إعدام خمسة وأربعين جزائري. ورغم معارضته لشارل ديغول إلا أنه ظل متمسكا بأفكاره المعارضة لاستقلال الجزائر، وكان يوافق ديغول في الطرح المتمثل في أهمية الجزائر في مستقبل علاقات فرنسا بدول القارة الإفريقية.

وفي سنة 1981 وصل اليسار إلى الحكم في فرنسا بقيادة فرانسوا ميتران، الذي اعتبر ارتباط الجزائر بفرنسا مفيدا للطرفين وحتى للعالم. لذا أراد تحقيق المعالجة بين الشمال والجنوب في إطار الاتجاه الاشتراكي الذي كانت الجزائر تسير وفقه آنذاك.

كما تجلى ذلك واضحا من خلال المواقف المختلفة التي عبّرت عنها الدبلوماسية والسياسة الفرنسية من قضايا ومسائل عديدة تمس الطرفين وخاصة بعد التحولات الداخلية التي شهدتها الجزائر في مختلف المجالات حيث

---

(1) Colette et Francis JEANSON ; **l'Algérie hors la loi**, Paris1955,p.183.

انعكست بصورة ملحوظة على السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر متخذة طابعا جديدا في ظل تحولات دولية وإقليمية كبيرة.

- **أهمية البحث:**

تظل مواقف فرانسوا ميتران من أبرز المواقف التي تصدر من قبل رجل سياسة فرنسي، وكان من أشد المسؤولين تمسكا بفكرة "الجزائر الفرنسية" وسخّر لتجسيد هذه الفكرة مختلف الوسائل، من تهديدات عن طريق تصريحاته المثيرة "إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب"(1)، أو الإجراءات الجهنمية من تعذيب وإعدام في حق العديد من الجزائريين.

بقي وفيا لفكرته ومدافعا عنها، حتى لما غادر وزارة العدل في 1957، وظل يرى أن الجزائر –بحكم موقعها الجيوسياسي– ذات أهمية لمستقبل فرنسا في منطقة المغرب العربي، بل في كل القارة الإفريقية. لهذا سارع إلى استغلال الظرف الذي مرت به العلاقات الفرنسية الجزائرية في عهد الرئيس الفرنسي"جيسكار ديستان"، فزار الجزائر في سنة 1976، واستقبل من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين، ودار بينهما نقاش حول مستقبل الحزب الاشتراكي الفرنسي.

لما انتخب فرانسوا ميتران رئيسا في ماي 1981، سعى جاهدا إلى تحقيق تقارب مع الجزائر لإدراكه الدور الذي يمكن لها، أن تقوم به في مستقبل العلاقات الفرنسية –الإفريقية، فكانت زيارته للجزائر أول زيارة يقوم بها كرئيس الجمهورية الفرنسية إلى الخارج.

وفي عهده ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصّة ومميزة، وقد تكون فريدة من نوعها في عالم الدبلوماسية، وتتأرجح بين الممتازة والمتوترة حسب

(1) **L'Echo d'Alger**; 2 NOVEMBRE1954; p.1

الظروف. والكل متفق على أن حبل الود بين الجزائر وباريس، يصاب عادة بالوهن في عهد الاشتراكيين. فذلك يعود إلى طبيعة توجّه اليسار في باريس ليس بالنسبة للجزائر فحسب، بل أيضا بالنسبة للعلاقات التي تجمع فرنسا بالعالم العربي والمنطقة المغاربية بشكل خاص.

مهما يكن فإنّ العلاقات بين الجزائر وباريس تبقى– حتى اليوم– متأرجحة ولا تعرف الاستقرار، بسبب ملف أساسيّ ورئيس يعود في كل مناسبة وأحيانا بلا مناسبة، ولحسابات سياسية سواء في الجزائر أو فرنسا، وهذا الملف يرتبط بالإرث التاريخي وبالحقبة الاستعمارية ومخلفاتها. ففرنسا ورغم بعض الخطوات المحتشمة، تظل ترفض الاعتراف بالجرم الاستعماري، وترفض التسليم بالحصاد الأسود لوجودها في الجزائر، والممارسات التي قامت بها الدولة الفرنسية منذ أن وطأت أقدام عساكرها أرض الجزائر إلى غاية الاستقلال.

وتعود أهمية دراسة مواقف فرانسوا ميتران تجاه الجزائر في إطار مواقف رجل دافع عن بلاده واجتهد في البحث عن السبل المتعددة والمختلفة لبقاء الجزائر فرنسية متأثرا بتوجهات جول فيري(Jules Ferry)(1) وفلسفته الاستعمارية.

---

(1) محامي وسياسي فرنسي(1832–1893)، اشتهر بما نشره من مقالات عن تجاوزات الإمبراطورية. انتخب نائبا عن التيار الجمهوري عام 1869، ثمّ واليا(Préfet) لمنطقة السين(La SEINE). وبعد سقوط الامبراطورية في 1870 ، انتخب رئيسا لبلدية باريس. وبعد ذلك انتخب رئيسا للمجلس الفرنسي لفترتين: 1880–1881 والثانية من 1883 إلى 1885. ويرتبط اسم جول فيري (Jules François Camille FERRY) بالسياسة الاستعمارية الفرنسية (فرض الحماية الفرنسية على تونس1881، واحتلال مدغشقر...). كما عرف بإصلاحاته في ميادين التعليم والإدارة. ففي ميدان التعليم أصدر قرار إلزامية التعليم ومجانيته في المرحلة الابتدائية وتوسيع التعليم الثانوي للبنات.

Le Petit Robert; Dictionnaire Universel des noms propres ; t2, Mame à Tours, France p,1984

ورغم أن فرانسوا ميتران كان اشتراكيا، غير أنه كان من السياسيين المعارضين لحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

- **النطاق الزمني للبحث:**

الإشارة في المقدمة إلى أوضاع الجزائر قبل اندلاع الثورة التحريرية1954 وقبل تولي فرانسوا ميتران حقائب وزارية (وزارة الداخلية في حكومة منديس فرانس ووزارة العدل ضمن حكومة غي مولي) في فرنسا. وخاصة خلال الفترة التي كانت الجزائر تعيش فيها أوضاعا سياسية واقتصادية خطيرة جدا، جعلت الشعب الجزائري يختار العمل المسلح بعد فشل كل المحاولات السلمية. وتعرض الشعب لشتى الضغوطات من عدة جهات، خاصة من قبل وزير الداخلية، فرانسوا ميتران. ثم ننتقل إلى ما اتخذه وزير العدل حكومة غي مولي من إجراءات في حق المناضلين الجزائريين من تعذيب وإعدام ...

وبعد هذا، أشير إلى مواقف اليسار الفرنسي بكل شُعبه من الثورة التحريرية، ومن استقلال الجزائر. ومحاولة الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي فرانسوا ميتران التقرب من الجزائر عبر زيارته للجزائر واستقباله من الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1976.

ثم أنتقل إلى إعطاء لمحة عن العلاقات الفرنسية الجزائرية في عهد الرئيس الفرنسي الاشتراكي فرانسوا ميتران ما بين 1981م وسنة 1995 وهي الفترة التي أراد الرئيس الفرنسي أن يفتح فيها صفحة جديدة مع الجزائر،

دون إغفال أوضاع الجزائر كذلك والتي كانت مليئة بالأحداث والمستجدات والتي لا يمكن لفرنسا أن تبقى بعيدة عنها. مع الحذر الشديد في التعامل معها لحساسيتها ولتأثيرها الكبير في المصالح الفرنسية.

لهذا فإن الموقف الفرنسي من الأوضاع آنذاك في الجزائر، كان محكوما بعدد من الاعتبارات والمتغيرات الإقليمية والدولية.ورغم أنها كانت تصدر بين الحين والآخر بعض التصريحات العنيفة والتي لا تعبر عن أسلوب الدبلوماسية الفرنسية التي عرفت بسياسة المسايرة والتهدئة.

في هذا الإطار تندرج دراستي الموسومة بـ: **مواقف فرانسوا ميتران من الجزائر 1954م/1995م**، كمحاولة لفهم الدور، الذي قام هذا الرجل خلال الثورة التحريرية المظفرة، ومواقفه المعادية لكل عمل قد يؤدي إلى استقلال الجزائر من جهة، والجهود التي بذلها في إطار العمل الحزبي للبقاء قريبا من الجزائر المستقلة، ومحاولاته إذابة الجليد وإعادة بعث العلاقات الثنائية الفرنسية الجزائرية من جديد لما أصبح الرّجل الأول في فرنسا ابتداءً من سنة1981، وكيف تعاملت فرنسا في عهده مع مختلف التطورات والمستجدات التي شهدتها الساحة الجزائرية؟ وهل يمكن اعتبار التجاذبات الحاصلة اليوم في العلاقات الثنائية الفرنسية الجزائرية هي محصلات بديهية لما تميزت به هذه العلاقات خلال الفترة السابقة أي المعنية بالدراسة؟

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تعددت الأسباب الدافعة لاختيار الموضوع: موقف فرانسوا ميتران من الجزائر، خلال الثورة التحريرية وبعد الاستقلال، إلى عوامل موضوعية وأخرى

ذاتية. **و**ثمة بواعث ومبررات علمية محفزة دفعتنا للخوض والتنقيب في هذا الموضوع.

أ -المبررات العلمية:

في محاولة لتدعيم الإطار المرجعي الكفيل برصد **مواقف فرانسوا ميتران من الجزائر**، قبل وبعد استقلالها، وأبعاد السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر في عهده .

وبسبب ندرة الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ومن نفس الزاوية قمنا بهذا البحث، حيث لاحظت أن معظم الدراسات التي تناولت فرانسوا ميتران، كانت من بأقلام فرنسية، وكانت نماذج لدراسات تاريخية تفسيرية عامة أتسمت بتبنّيها لخط دفاعي وتبريري لاتجاهه الرسمي وخدمة لمصالح محدّدة دون أن تكلّف نفسها عناء البحث والتقصي عن مرتكزاتها الموضوعية. ولعل أهم كتاب صدر يتناول دور فرانسوا ميتران وزير العدل وحافظ الأختام في الثورة التحريرية، هو لفرانسوا ماين وبنجامين ستورا، الذي صدر في أكتوبر 2010 تحت عنوان: **فرانسوا ميتران وحرب الجزائر**، ويبرز دوره لما كان وزيرا للعدل في إعدام المناضلين الجزائريين. ويتألف من: مقدمة و 11 فصلا.

كما تبرز الأهمية العلمية لموضوعنا من خلال محاولتنا تفسير مواقف اليسار الفرنسي الذي كان يرفض الامبريالية ويناضل للقضاء عليها، إلا أن موقفه من الجزائريين كان عكس ذلك، إذ عانوا من ويلات سياسة الحكومات اليسارية منذ 1954 .

وتبرز الدراسة أيضا، سياسة فرنسا الاشتراكية تجاه الجزائر، عبر تحليل مجمل سلوكياتها بتتبع حركيتها بتفاعل مختلف المحددات مع بعضها البعض من جهة، وبينها وبين مؤسسات النظام وقيادته من جهة ثانية، وتقديم شرح

منطقي للحسابات الدقيقة التي قد تكون الدولة الفرنسية قد قامت بها لإتباع سلوك معين، واعتماد هذا التفسير كقاعدة لدراسة وتحليل السياسة الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر.

ب- العوامل الموضوعية :

*إن شخصية فرنسوا ميتران لم تكن مدروسة دراسة وافية فكثير من الغموض ونقاط الظل ما تزال غامضة، وجل الكتابات التاريخية حول هذه الشخصية ما تزال قليلة وإن وجدت فهي مكتوبة بأيادي فرنسية فقط.

وفي غالب الأحيان يوضع فرنسوا ميتران في خانة الشخصيات التي خدمت فرنسا وطنا وأمة وبأنه الأب الروحي للحزب الاشتراكي الفرنسي الجديد. وهناك دوافع أخرى دفعتني للاهتمام الجاد بهذا الموضوع وهو الرغبة في إظهار الحقيقة التاريخية ولو نسبيا، وإبراز إسهامات هذا الرجل الكبيرة في الجزائر قبل الثورة التحريرية وأثناءها، ودوره في محاربة الفكر التحرري الاستقلالي الذي ظهر بشكل ملفت للانتباه في الجزائر بعد الفاتح نوفمبر 1954.

* الوقوف على حقيقة مواقف فرانسوا ميتران من الجزائر، كوزير في الدولة الفرنسية خلال الثورة التحريرية من جهة، ومواقف الدولة الفرنسية تحت حكمه المتناقضة مع مبادئها من الدولة الجزائرية المستقلة.

* كثيرا ما كنا ندرس تاريخ الثورة التحريرية وما كان الاستعمار يقوم به من تعذيب وتقتيل في حق الشعب الجزائري، لكننا لم نتمكن من معرفة "أبطال" هذا التعذيب. فأردنا التعمق في الموضوع لعلنا ننير القارئ بشيء جديد.

* الموضوع لم يدرس في الجزائر كموضوع قائم بذاته. رغم أن هناك دراسات تناولت فرانسوا ميتران (François Mitterrand) إلا أنها لم تتناول مواقفه من الجزائر بالقدر الكافي حسب علمي.

* قيام الدكتور بنجامين ستورا والصحفي فرانسوا ماين، بالكتابة حول دور فرانسوا ميتران في الثورة التحريرية، لما كان وزير العدل في حكومة غي مولي1956-1957 فأردنا الكتابة عن المرحلة السابقة والتالية لموضوعه أي مرحلة ما بعد استقلال الجزائر لإيجاد نوع من التكامل بين الفترتين.

* الوقوف على مواقف اليسار الفرنسي المتناقضة بين المبادئ والأفعال، حيث أن القارئ لتاريخ الجزائر –خاصة فترة الثورة التحريرية– يدرك أن الشعب الجزائري قد عانى من سياسة الحكومات اليسارية من خلال تعرضه للتعذيب المختلفة أشكاله.

* الرغبة في الخروج بالعمل التاريخي من دائرة المواضيع الخاصة بتاريخ الجزائر إلى تاريخ يدرس المواقف التي تميز فرنسا تحت حكم الحزب الاشتراكي من الجمهورية الجزائرية .

د- العوامل الذاتية :

من الأسباب الذاتية التي دفعتني لاختيار هذه الدراسة، هي كالتالي:

- تعلقي الشديد بدراسة التاريخ المعاصر على العموم وتاريخ العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط منه على الخصوص، والذي ترسخ أكثر لما التحقت بالجامعة ومزاولتي الدراسة لما قبل التدرج.

- الرغبة الشخصية في دراسة مواقف شخصية فرنسية متناقضة بين القول والفعل.
- الحصص التي بثها التلفزيون الفرنسي سنة 2010 ذكرتني بالدور الحاسم الذي لعبه فرانسوا ميتران ضد الجزائريين، واستوقفتني الإجراءات التي قامت بها الحكومات اليسارية- منها إجراءات وزير الداخلية ثم وزير العدل فرانسوا ميتران-للقضاء على تصاعد الكفاح التحرري للشعب الجزائري. كما سيأتي الحديث عنه في الفصل الأول.
- رغبتي المبكرة -قبل التحاقي بالدراسات العليا- لانجاز عمل مقبول حول فرانسوا ميتران الذي كان يتميز بمواقفه تجاه الجزائر سواء لما اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر1954، حيث كان من أنصار بقاء الجزائر فرنسية.
- ولما أصبح رئيسا لفرنسا 1981، سعى جاهدا لإعادة العلاقات بين بلده والجزائر إلى السكة، بعدما شهدت نوعا من الفتور في عهد فاليري جيسكار ديستان ومن قبله جورج بومبيدو.
- تصويت البرلمان الفرنسي سنة2005 على قانون" تمجيد الاستعمار" رغم ما اقترفه من جرائم في حق الشعب الأعزل.

إشكالية البحث:

كشف التاريخ أن فرانسوا ميتران كان من أشد المعارضين لاستقلال الجزائر منذ اندلاع الثورة التحريرية، كما كان أيضا من السياسيين الذين أباحوا وأصدروا حكم الإعدام في حق الجزائريين. وعند توليه رئاسة الجمهورية الفرنسية سنة

1981 عمل على تطبيع العلاقات مع الجزائر سعيا منه جرها في فلك فرنسا. ثم موقفه من "أحداث الجزائر" في بداية التسعينيات.

- لماذا كان فرانسوا ميتران من أشد المعارضين لاستقلال الجزائر منذ اندلاع الثورة التحريرية سنة1954؟

- ما دوره في تجسيد السياسة الاستعمارية في الجزائر؟

- ما مواقف الاشتراكي فرانسوا ميتران واليسار الفرنسي من الثورة التحريرية الجزائرية، ومن الجمهورية الجزائرية بعد 1962؟

- ما أسباب جهده لتحقيق تقارب مع الجزائر بعد توليه رئاسة الجمهورية الفرنسية؟

- كيف كان موقفه من "أحداث الجزائر" التي شهدتها في تسعينيات القرن العشرين؟

مناهج الرسالة:

المنهجية هي الطريق العلمي الذي يستخدمه الباحث لدراسة مشكلة علمية للوصول إلى الحقيقة، والفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج تكمل بعضها البعض. لهذا ارتأينا الاعتماد في هذه الرسالة في مختلف فصولها ومباحثها، على المنهجين العلميين التاليين:

أولا: المنهج التاريخي الوصفي: وهو الأكثر استعمالا، وقد استخدمته في سرد الأحداث التاريخية ووصفها وترتيبها حسب التسلسل الزمني في تتبع المسار السياسي لفرانسوا ميتران ومواقفه من الجزائر، بدءًا من كونه وزيرا للداخلية ثم

وزيرا للعدل، فأمينا عاما للحزب الاشتراكي، فرئيسا الجمهورية الفرنسية بعد 1981.

ثانيا: المنهج التحليلي النقدي: وقد اعتمدته أحيانا في تحليل المواقف المختلفة من خلال تصريحاته المثيرة التي صرح بها لما اندلعت الثورة التحريرية الكبرى والتي نشرت في المصادر، كالجرائد أو التي دلت عليها المراجع المختلفة. ثم وصلت إلى استنتاجات جزئية أو عامة، ألقت الضوء –ولو بقليل– على الأحداث التي وقعت، واستخلاص سلبياتها وإبراز خطورتها على الشعب الجزائري.

صعوبات البحث :

كأي بحث صادفتنا عدة صعوبات أعاقت العمل وحالت دون إكماله على الوجه الصحيح كان منها :

- **طبيعة البحث**،لأن مادته متناثرة تشكل عائقا أمام الباحث، لأن إنجاز البحوث الأكاديمية ليس بالأمر الهيّن، زادت من عدم تمكني من الاطلاع على الأرشيف في فرنسا، لأن البحث يمس شخصية رئيس الجمهورية الفرنسية.
- خلو شبه تام للمكتبات الجزائرية من مصادر البحث ، إذ ورغم لجوئي إلى مركز الأرشيف الوطني والمكتبة الوطنية بالحامة إلا أن عملية البحث من طرف المشرفين لم تؤد إلى العثور على ما كنت أريده. فلجأت بعدها إلى المواقع الإلكترونية علّني أجد فيها ضالتي، فعثرت على بعض الكتابات، التي تخص بالدرجة الأولى، حياة فرانسوا ميتران، وما

يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الحكومات الفرنسية ضد الوطنيين الجزائريين، من تعذيب، وحرب نفسية...إلخ. كما لجأت إلى معارفي في أوربا فزوّدوني بالعديد من المصادر، خاصة منها ما يتعلّق بمذكّرات فرانسوا ميتران، وما تركه من كتب، فلهم منّي جزيل الشّكر.

- ولإثراء المصادر التي وجدتها بالموقع لجأت إلى مراسلة الكثير من الهيئات والأساتذة والطلبة الجامعيين في فرنسا وخارجها، لكن لم أتلق منهم الرد ولم يستجيبوا . المهم في الأخير جمعت المصادر المتوفرة واللازمة، رغم أنني لم أتمكن من جمع كل المصادر خاصة منها الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في فترة الثمانينات رغم محاولات عديدة، مما أنقص من قيمة العمل. ولتغطية هذا النقص استعنت بمصادر قريبة منها

اعترضت سبيلي العديد من الصعوبات أهمها :

* تشعّب الموضوع من النواحي التالية :

معظم المصادر مكتوبة باللغة الأجنبية، خاصة اللّغة الفرنسية مما استدعى بذل جهد كبير لترجمتها معتمدا على ترجمة المعنى وتحاشيا للترجمة الحرفية. ولتفادي اللبس، وخوفا من سوء الفهم، اعتمدت على نقل وكتابة النص الأصلي ضمن الهوامش، حتى يتسنى للقارئ إدراك المقصود منه.

مهما يكن فإن هذه الصعوبات تندرج ضمن الوسائل المستعملة في البحث، ومن ثمة فقد استطعت التغلب عليها –وإن ليس كلها– عن طريق القراءة المتأنية للوثائق التي تحصلت عليها، وتنقلت باستمرار بين دور الأرشيف

والمكتبات العامة دون كلل، حتى تمكنت من إنهاء بحثي فإن أصبت فهذا بفضل الله تعالى، وإن أخفقت فحسبي أنني بذلت جهدا مكنني من اكتشاف حقائق هامة تتعلق بمواقف شخصية أظهرت للرأي العام الجزائري وجها غير حقيقي بعد توليه رئاسة فرنسا، وأنني كشفت للقارئ حقيقة اليسار الفرنسي. وآمل أن يكون هذا العمل لبنة جديدة تضاف إلى المكتبة الجزائرية.

أهمية الموضوع:

هذه الدراسة تتناول موضوعا من مواضيع التراجم وأعمال شخصية بارزة وفاعلة في حياة فرنسا والجزائر سياسيا، ألا وهي شخصية فرانسوا ميتران. إنه نموذج مميز من الرجالات الذين خدموا الاستعمار وسياسته في المستعمرات، خاصة منها الجزائر.

إن فرانسوا ميتران، ارتبط اسمه بمواقفه الرافضة للتفاوض مع الثوار الجزائريين، وعدم القبول أيضا بانسحاب فرنسا من الجزائر. فكانت مواقفه سواء لما كان وزيرا للداخلية في حكومة منديس فرانس أولمّا عين وزيرا للعدل وحافظا للأختام في حكومة غي مولي مليئة بالحقد والغل. إنه هو الذي ألحق جهاز الشرطة بالجيش ليمكنه من إخماد الثورة، وينفذ خطته.

وبصفته نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء، فإنه تولى دراسة ملفات الطعن التي تقدم بها مناضلو جبهة التحرير الوطني، وكان دوره هاما في تحديد مصير العديد من الأبرياء. ولما غادر الحكومة ، في 21 ماي 1957 ، كان خمسة وأربعون مناضلا قد تعرض للإعدام من بين 222 معدوم طول الثورة التحريرية.

حدود البحث:

إن المرحلة الزمنية التي تتناولها الدراسة تنحصر بين سنتي 1954 و1995، وهي الفترة المحددة باندلاع الثورة التحريرية الكبرى الجزائرية والتي كان فرانسوا ميتران وقتها وزيرا للداخلية في الحكومة الفرنسية التي كان منديس فرانس يرأسها. أما نهاية البحث في سنة 1995 ، فذلك يعود إلى نهاية حكم فرانسوا ميتران ، الرئيس الفرنسي ثم وفاته بعد ذلك في جانفي 1996.

فهذه الدراسة تجمع بين نهاية فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر وعهد الاستقلال. وهي فترة غنية وثرية بالأحداث التاريخية والسياسية والمواقف الوطنية والثورية التي تميزت بالصراع والتعقيد والتداخل بسبب الظروف التي عاشها الشعب الجزائري بفعل سياسة الاستعمار خلال حرب التحرير.

- **خطة البحث:**

لإنجاز هذا البحث اعتمدت على الخطوات التالية:

المقدمة وخصصتها **لأوضاع الجزائر قبل اندلاع الثورة التحريرية1954** وقبل تولي فرانسوا ميتران حقائب وزارية (وزارة الداخلية في حكومة منديس فرانس ووزارة العدل ضمن حكومة غي مولي) في فرنسا. وخاصة خلال الفترة التي كانت الجزائر تعيش فيها أوضاعا سياسية واقتصادية جدّ خطيرة، جعلت الشعب الجزائري يختار العمل المسلح بعد فشل كل المحاولات السلمية.

ثم تناولت في **الفصل التمهيدي: المسار السياسي لفرانسوا ميتران** واستعرضت فيه: مولد فرانسوا ميتران وتجنيده خلال الحرب العالمية الثانية ثم

أسره في السجون الألمانية وفراره منها وتنظيمه للمقاومة ، فتوليه مهام وزارية قبل 1954.

أما في **الفصل الأول** فقد خصصته ل**مواقف فرانسوا ميتران من الثورة التحريرية**، واستعرضت فيه معاناة الشعب الجزائري من الضغوطات التي تعرض لها من عدة جهات،خاصة من قبل وزارة الداخلية،فرانسوا ميتران.

أما **سياسة وزير العدل حافظ الأختام في حكومة غي مولي** وما اتخذه من إجراءات في حق المناضلين الجزائريين من تعذيب وإعدام . فقد أفردت له **المبحث الثاني**.

وخصصت **الفصل الثاني** ل**موقف اليسار الفرنسي و الحزب الاشتراكي الفرنسي بقيادة فرانسوا ميتران من الجزائر(1957-1981)**، وقسمته إلى مباحث. ففي **المبحث الأول** استعرضت فيه: **موقف اليسار الفرنسي** بكل شُعبه واتجاهاته، **من الثورة التحريرية الجزائرية**(1957-1962). **أما في مبحثه الثاني**، فتناولت فيه **موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي تحت قيادة فرانسوا ميتران من الجزائر المستقلة(1962-1981)**، ودور فرانسوا ميتران بصفته الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في التقرب من الجزائر عبر زيارته للجزائر واستقباله من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1976.

أما **الفصل الثالث** الموسوم: **مكانة الجزائر في السياسة الخارجية الفرنسية ودور فرانسوا ميتران في إنعاشها(1981-1995)**، فخصصت **المبحث الأول** منه **للعلاقات الفرنسية الجزائرية قبل سنة 1981** ثم استعرضت في **المبحث الثاني : العلاقات الفرنسية الجزائرية في عهد الرئيس الفرنسي**

الاشتراكي فرانسوا ميتران ما بين 1981م و سنة 1995 وهي الفترة التي أراد الرئيس الفرنسي أن يفتح فيها صفحة جديدة مع الجزائر، دون إغفال أوضاع الجزائر كذلك والتي كانت مليئة بالأحداث والمستجدات والتي لا يمكن لفرنسا أن تبقى بعيدة عنها. مع الحذر الشديد في التعامل معها لحساسيتها ولتأثيرها الكبير في المصالح الفرنسية.

لهذا فإن الموقف الفرنسي من الأوضاع آنذاك في الجزائر، كان محكوما بعدد من الاعتبارات والمتغيرات الإقليمية والدولية. رغم أنها كانت تصدر بين الحين والآخر بعض التصريحات العنيفة والتي لا تعبر عن أسلوب الدبلوماسية الفرنسية التي عرفت بسياسة المسايرة والتهدئة.

الفصل التمهيدي

المسار السياسي لفرانسوا ميتران إلى سنة1954

1-المولد والنشأة

2-التجنيد والوقوع في الأسر

3-فرانسوا ميتران بين المقاومة والشيوعيين

4-فرانسوا ميتران، الرجل السياسي

المسار السياسي لفرانسوا ميتران إلى سنة1954:

1-1:المولد و النشأة:

ولد فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) في السادس والعشرين من أكتوبر سنة 1916 في مدينة جارناك(Jarnac)(1) في مقاطعة الشارانت(2) (Charente). كان الطفل الخامس في عائلة تتألف من ثمانية أولاد. وفي هذا الصدد يقول:"كنا عائلة كبيرة، تتكون من ثمانية أولاد. إلى السن الرابعة عشر كنت أقضي عطلتي في الريف عند جدي، في دار تبعد عن جارناك(Jarnac) بحوالي ستين كيلومتر".(3)

ينتمي أبوه إلى أسرة لجأت إلى جارناك (Jarnac) آتية من مقاطعة البيري الداخلية، بسبب بعض الصعوبات في نهاية القرن التاسع عشر، مما حال دون أن يكمل جوزيف ميتران– أبوه– دراسته. وعندما أقبل فرانسوا(François) ، الطفل

---

(1)جارناكJarnac:مدينة فرنسية تقع على الضفة الغربية لنهر شارونت.هي مركز هام لتجارة النبيذ.أما تاريخيا، شهدت المدينة في 13 مارس 1569 انتصار هنري الثالث الذي كان دوقAnjou على قوات البروتستانتيين بقيادة أمير Condé.

أنظر:

Le Petit Robert; Op,cit, p.927

(2) شارونت Charrente: ولاية فرنسية يجري بها نهر شارونت، تتربع على مساحة تقدر ب 5972 كلم^2 ، تتشكل من 405 بلدية.

أرجع إلى:

Le Petit Robert ; op, cit, p.375.

(3) Elie WISIEL ; **François MITTERRAND, Mémoires à Deux Voix ,** Editons Odile Jacob, Mayenne1995,p.11.

الخامس في هذه العائلة الكبيرة كان الأب قد ترقى فأصبح رئيسا لمحطة القطار في مدينة أنغولام (Angoulême) .(1).

يقول فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) في هذا الصدد: "ترعرعت في منزل على الضفة اليمنى شارونت (La Charente) ... والذين يريدون معرفة الحقيقة، يدركون أن هذا الرجل السياسي كان له الحظ بأن يولد جنوب لا لوار La Loire حيث تنتشر الحقول... وبقيت متمسكا بفكرة أن شارونت كان نهرا وليس واد".(2).

قضى فرانسوا ميترانFrançois MITTERRAND طفولته في الشارونت La Charenteغير البعيدة عن المحيط الأطلسي، الخلابة بهضابها التي تكسوها غابات، والمشهورة بزراعة الكروم. وعاش في وسط كاثوليكيّ، يتردد على الكنيسة. يقول فرانسوا ميتران François MITTERRAND: "كانت طفولتي حيث أنارت لي حياتي، وكان والديّ حرّين يسمعان إلي، ولا يضغطان علي... "في سنة1923 كنت في السابعة من عمري أعيش الأحلام... في التاسعة التحقت

(1) François MITTERRAND; **Ma part de vérité,** librairie Arthème fayard 1969,P.14.

(2) « Mon pays à moi est celui de ma mère, celui de mon enfance. J'ai grandi sous le ciel mouillé d'Aquitaine. Notre maison était posée au bord de la Charente, sur la rive du droit coutumier. Ceux qui aiment lire dans les interlignes jugeront le manque d'à-propos d'un homme politique qui ayant la chance de naitre au sud de la Loire rate de peu la langue d'oc. Je vous épargnerai le lot classique des souvenirs. Les miens s'appellent tilleuls, Ormeaux, noyers, mais, abeilles, sarcelles, anguilles, un mur sous le soleil, la liberté à portée des jambes et de l'imagination, l'absence de frontières dans le ciel et sur la terre. Des vanités aussi : Je mis beaucoup d'obstination à m'assurer que la Charente était un fleuve et non une rivière. Une carte de géographie aurait suffi à le prouver. J'eus besoin de le vérifier par cent témoignages. Le fait établi , je fus content pour elle. »

-Ibid, P.15.

بالكولاج(collège) في أنغولام (Angoulême)، لا أرجع إلى أهلي إلا مرة كل ثلاثة أشهر(1).

درس في المدرسة الابتدائية في مدينة جارناك (Jarnac) ثم انتقل إلى المدرسة الداخلية في مدينة أنغولام (Angoulême) في معهد"سان بول"(SAINT PAUL) مدة تسع سنوات وكان متفوقا في دراسته. وبعد البكالوريا بجزأيها، التحق بكلية الحقوق بباريس. وبعد أربع سنوات، شرع في وضع رسالة الدكتوراه، والتحق بمعهد العلوم السياسية. وهناك اهتم بالسياسة وكذلك بالآداب والموسيقى. وكان يستمع إلى محاضرات "موريس توريز" (Maurice Torres)، الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي، وليون بلوم (Léon Bloom) زعيم الاشتراكيين الفرنسيين.

لم يتسرع فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) في اختيار اتجاها سياسيا واضحا، رغم أنه كان يميل إلى حركة" العمل الفرنسي"(2). واستهواه برنامجه. غير أنه لم ينخرط فيه. ويقول ميتران في هذا الصدد: "أنه لم ينخرط في هذه الحركة رسميا بل كان قريبا منها، وأنه استمر في الاستماع إلى جميع الأصوات السياسية المتعالية هذا الوقت"(3). ويرى خصومه أنه كان ينتمي إلى أقصى اليمين فيرد عليهم فيقول: "لو صح أنني انتميت إلى أقصى اليمين في شبابي لاعتبرت، أنه يشرفني أن أكون قد وصلت إلى حيث أقف اليوم، بدلا من أكون

(1) Elie WISIEL ; **op,cit**,pp.11-12.

(2) حزب شيوعي يميني كان يدعو إلى إعادة الملكية، تعاون مع الألمان أثناء احتلالهم لفرنسا عام1940

(3) François MITTERRAND ; **Ma part de vérité; Op ,Cit** ,p.22.

قد سلكت الاتجاه المعاكس الذي يزدحم عليه المتهافتون على ما يبدو"(1).

وكان فوز "الجبهة الشعبية" بزعامة ليون بلوم بمثابة تحول في حياة الفتى في العشرين ربيعا لأنها –أي سنة 1936– بالنسبة إليه، تمثل ريح الآمال.يقول فرانسوا ميتران في هذا الصدد: "أتذكر الليلة التي أعقبت الانتخابات والأجواء التي سادت شوارع باريس والفرح المتصاعد من الأغاني الثورية. واسترجعت في هذا الجو النشوة التي كنت أشعر بها وأنا طفل، عندما كنت أركض وأجري بأقصى سرعتي..."(2).

ويضيف قائلا: "اكتشفت أنه ما زالت هناك قضايا تستحق أن نحيا وأن نموت من أجلها، وأحببت أن أجد نفسي و أنا في العشرين من عمري، على عتبة عالم أتوق إلى خلاصه ولو أنني لم أكن بعد قد اطلعت على آلامه. ولم يكن في موقفي هذا أي اختيار سياسي، إذ لم أكن أميز بعد بين القوى المتواجدة على الساحة. ولم أكن أملك مفتاح الحل. ولكن من دون أن أتفهم الأسباب والدوافع، انتابني اعتقاد بأنني أدركت جانب الحق والعدل."(3).

(1) François MITTERRAND ; **Ma part de vérité; Op ,Cit** ,p.23.

للمزيد أرجع إلى:

- Catherine NAY ; **Le Noir et Le Rouge** ,ou l'histoire d'une ambition ; Editions Grasset et Fasquelle ;Paris,1984,p.143.

(2) François MITTERRAND ; **Ma part de vérité; Op ,Cit** ,p.23.

(3) جورج فرشخ ؛**فرانسوا ميتران و القضايا العربية** ،**ج1** دار آزال بيروت ، مكتبة مدبولي القاهرة الطبعة 2 ص.38.

2-1التجنيد والوقوع في الأسر:

لم يتصور فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) أن هذا الأمل العارم الذي أطلقته الجبهة الشعبية سرعان ما سينقلب إلى جحيم الحرب العالمية الثانية، وما ستجره على فرنسا خصوصا وعلى العالم من ويلات وألم ويأس كبير لا يمكن التغلب عليه إلا بالقتال والنضال والمقاومة.

بدأ الحرب كجندي عادي في الفرقة الثالثة والعشرين للمشاة، و التي أرسلت لتغطية "خط ماجينو"(1) في موقع غير بعيد عن حدود بلجيكا، وبقيت الحرب معلقة ومترددة في الاندلاع الحقيقي مدة ثمانية أشهر، وهي الفترة التي تعرف في فرنسا باسم "الحرب الغربية العجيبة" (la drôle de guerre) (2).

"كانت هناك بعض المناوشات على حدود مقاطعة "السار"، غير أن الملايين من الجنود الفرنسيين قضوا وقتهم في لعبة الورق أو كرة القدم، في انتظار انهيار ألمانيا واستسلام هتلر، كما وعدهم بذلك السياسيون في باريس. لكن هتلر لم يستسلم ولم يكن يوجد ما يمكن أن يرغمه على الاستسلام. وفي 10 مايو 1940 هبت العاصفة، ولم تكن مفاجئة. لم يفاجأ بها إلا عميان البصر

---

(1) خط دفاعي، نسبة لوزير الحربية الفرنسي"أندري ماجينو"(André MAGINOT) ، و هو مجموعة تحصينات أقيمت على حدودها مع بلجيكا، اللوكسمبورغ، ألمانيا، سويسرة وإيطاليا. و تعود الفكرة لوزير الحربية André Maginot أقامه الفرنسيون على طول الحدود مع ألمانيا. يعد نموذجا للتحصينات الدفاعية الثابتة.

أحيانا يطلق "خط ماجينو" على المنظومة الدفاعية ضد ألمانيا أي الحدود الشمالية الشرقية لفرنسا.
fr.wikipedia.org/wiki/**Ligne_Maginot**

(2) هذه التسمية تشير إلى الفترة التي تلت إعلان الحرب رسميا، عام 1939، و امتدت من 3 سبتمبر 1939 حتى اشتعال الجبهات في10 ماي 1940.و خلالها بقي الحلفاء والألمان دون الاقتتال.

والبصيرة. وفي أقل من ستة أيام اجتاحت الجيوش الألمانية بلجيكا وفرنسا. وفي أقل من ستة أيام، هزمت الجيوش الفرنسية، وبعدها بأقل من شهرين وقع الماريشال بيتان الهدنة"(1) .

دام جحيم القتال حول الموقع الذي وجد فيه ميتران(MITTERRAND) ورفاقه شهرا كاملا، إذ كان هذا الموقع "رأس خط ماجينو" الذي دارت حوله الجيوش الألمانية لغزو فرنسا. وعندما صدرت الأوامر إلى الجيش بالتراجع، كانت هذه الفرقة مسئولة عن تغطية جزء من عملية الانسحاب وحين وصلت على مقربة من مدينة "فردان" الشهيرة بمعاركها الدامية في الحرب العالمية الأولى، جرح ميتران (MITTERRAND) بشظايا قذيفة انفجرت فوق رأسه، فنقل إلى مستشفى مجاور. ومن سريره، رأى الجيش الفرنسي ينسحب ليحل محله الجيش الألماني، وأصبح أسير حرب ونقل بعد ذلك بشهرين إلى معسكر للأسرى قرب مدينة "كاسيل" الألمانية، هو معتقل "ستالاغ9 أ" (Stalag IXA) .(2).

بدأت فترة الاعتقال في ظروف صعبة جدا إذ كان ميتران (MITTERRAND) لا يزال مريضا مرهقا بسبب جرحه، وكان المعسكر يضم ثلاثة مائة ألف سجين، جمعوا فيه دون أي تنظيم. ولعل فرنسوا ميتران (François MITTERRAND) تعلم من تلك الفوضى الرهيبة ضرورة التنظيم التي ستكون إحدى خصائص عمله السياسي(3). كما يعترف هو نفسه بأنه "تلقى بديهيات الاشتراكية وأولى الأمثلة في المساواة، حول ذلك الوعاء الكبير"الذي يحتوي على كثير من الماء الملون الوسخ" والذي يسمونه تجاوزا، الحساء:

---

(1) جورج فرشخ ؛**المرجع السابق**، ص 38.

(2)مخيم لأسرى الحرب في ألمانيا النازية ،أسر فرانسوا ميتران في Stalag IX A et C .

(3) François MITTERRAND ; **Ma part de vérité ; Op,Cit,** p. 24.

"في الساعة الثانية عشر ظهرا، كان الألمان يأتون بوعاء كبير جدا من الحساء و ببعض قطع من الخبز، ويتركوننا نتصرف بها طوال اليوم. في البداية، ساد قانون القوة، و حكم السكين. فالذين يستولون على الوعاء بالأول، يخدمون أنفسهم، و ما على الباقين إلا أن ينتظروا من لطفهم الواسع قليلا من الماء الوسخ لضمان بقائهم".(1).

كيف استيقظ الوعي لدى الجماهير فأطاحت بهذه السلطة المطلقة؟...يقول فرانسوا ميتران: " بعد ذلك بثلاثة أشهر، كان المنتدبون المنتخبون –لا أدري كيف؟– يقطعون الخبز الأسود إلى ست شرائح متساوية تماما، بإشراف "الاستفتاء العام". مشهد نادر ومليء بالعبرة. لقد شهدت ولادة العقد الاجتماعي"(2).

بتعبير آخر، يمكن القول أن فرانسوا ميتران(François MITTERRAND) شهد تحولا أساسيا في تفكيره وفي نظرته إلى المجتمع وإلى علاقة الإنسان به، عندما كان واقعا في الأسر(3). وعندما كانت فرنسا تدخل في مرحلة من أدق مراحل تاريخها الحديث: الوقوع تحت الاحتلال الألماني، أدرك ميتران وهو في أسره، أن المجتمع على صورة معتقله لا يستقر إلا إذا ساد نظام يعود بأكبر خير ممكن على أكبر عدد ممكن. أليس هذا أبسط تعريف للاشتراكية؟

---

(1) « A midi les Allemands faisaient apporter des bassines de soupe aux rutabagas ou des boules de pain et…débrouillez vous pour la journée. D'abord, ce fut le règne du plus fort, le gouvernement du couteau. Ceux qui s'emparaient des bassines se servaient par priorité et il convenait d'attendre de leur extrême bonté un peu d'eau sale pour la survie ».
Cité in : Catherine Nay ; **Op, Cit**, P.88.
(2) François MITTERRAND ; **Ma part de vérité ;Op, cit,**pp .25-27.
(3) **Ibid,**p.23.

أما الدرس الآخر الذي تعلمه فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) خلال فترة أسره هو شغفه بالحرية. وكان لا يزال جريحا لم يتعدّ فترة النقاهة عندما بدأ يبحث عن وسيلة للفرار.

بعد أيام من وقوعه في الأسر، نقل إلى معتقل آخر يحمل رقم "ستالاغ 9 سي" (Stalag IX-C) بجوار مدينة "فايمار"، وأدخل في عداد "الكوماندو1515" (Kommando)(1)، المكلف بتعبيد الطرقات قرب "ايينا" (Iena) ، أي أنه صار أقرب إلى الحدود الروسية منه إلى فرنسا. غير أن ذلك لم يثنه عن عزمه على الفرار. وبرغم الشتاء القارص والغذاء القليل عكف ميتران مع رفيق له على إعداد خطة للهرب.

"وبعد ستة أشهر من القهر والحرمان والانتظار، إذا بالأمل يلوح في صبيحة 5 مارس 1941، وغادر الرفيقان المعتقل، كما غادره ألوف الأسرى، فانسلا تحت جنح الظلام وتوجها، سيرا على الأقدام متجهين شطر الجنوب الغربي من ألمانيا، وصولا إلى حدود سويسرا. سارا 22 يوما وقطعا مئات الكيلومترات. كان زادهما الذي وفروه على حساب ما كان يقدم لهم من طعام في المعتقل، قليلا والبرد شديد والجهد يهدّ القوى، والخوف يقصي النعاس، ولكنهما ظلا مثابرين، يختبئان في الغابات خلال النهار ويسيران في الليل بعيدا عن المدن والقرى"(2).

---

(1) نقلنا الكلمة كما وردت في النص الفرنسي.

للمزيد أنظر:

François MITTERRAND ; **Mémoires Interrompus,** Editions Odile Jacob , 1996; p.39.

(2) Franz-Olivier Giesbert ; **François MITTERRAND, une vie,** Editions du Seuil , Paris 2011 ,p.45.

" وفي 26 من مارس1941، حين باتا على بعد كيلومترات معدودة من الحدود السويسرية، ارتكبا الخطأ الذي لا يغتفر، فعبرا قرية ألمانية قبل هبوط الليل. اشتبه بهما السكان واستوقفوهما، وأرسلا من جديد إلى معتقل "ستالاغ 9أ"(Stalag IX A). وهناك التقى برجال آخرين وصل تعدادهم 30 ألف"(1).

كانت هذه المحاولة، الفشل الشخصي الأول الذي يعرفه ميتران (MITTERRAND) في حياته . لكن "ما قيمة هذا الفشل بالمقارنة مع الهزيمة الكبرى التي مني بها الوطن؟ وما أهميته بالنسبة لما سيسفر عنه كنتائج؟ " فلم تثبط عزيمته، وعاد يحاول"(2).

لقد تطلبت المحاولة الثانية، ثمانية أشهر من التحضير، وكان المعتقل "ستالاغ 9أ" (Stalag IX-A) قد أصبح معتقلا ألمانيا نموذجيا، تحيط به الأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة المجهزة بالمصابيح القوية. واستطاع ميتران واثنان من المعتقلين عبور الأسلاك الشائكة في ليلة ظلماء. وسرعان ما بدأت الملاحقة، وأمسك الألمان "بالرفيقين" اللذين أنكرا أن يكون لهما شريك ثالث. وهكذا فرّ ميتران (François MITTERRAND) ، مستخدما هذه المرة وسيلة السفر في القطار بالدرجة الثالثة، متخفيا بين العمال الفقراء وحاملا أوراقا مزورة. وتمكن من الوصول بعد عناء طويل إلى مدينة "ميتز" Metz في فرنسا المحتلة. وأراد أن يرتاح قليلا في فندق صغير، مدعيا أنه عامل ايطالي مهاجر في طريقه إلى بلجيكا، غير أن صاحبة الفندق شكت في أمره ، ولم يعجبها هذا العامل الإيطالي الذي لا يعرف من الإيطالية إلا كلمة "السباغيتي" وأخطرت السلطات الألمانية ، فعاد ميتران (MITTERRAND) إلى حياة الأسر، وسجن مؤقتا في بلدة

(1) جورج فرشخ ؛**المرجع السابق**، ص 39.

(2) François MITTERRAND; **Mémoires Interrompus**; **Op, Cit**, pp .39 -44.

فرنسية، وتقرر إرساله إلى معتقل خاص بالمتمردين وأصحاب السوابق، حيث المعاملة القاسية والأعمال الشاقة(1).

أدرك ميتران (François MITTERRAND) أن فرصته الوحيدة في الفرار قبل إرساله إلى ذلك المعتقل ، وإلا يقضي طول الحرب في الأسر. وأعلمه أحد الأسرى بأن على مدخل القرية المجاورة مقهى صغير، يمكن الاعتماد على أصحابه.

وفي الصباح الباكر قبل شروق الشمس التي لا يعرف لها شروق في هذه المناطق الشمالية، هرع ميتران (MITTERRAND) إلى باب المعتقل وتسلقه بينما كان الأسرى الآخرون يحاولون لفت انتباه الجنود الألمان وشغلهم بالاتجاه المعاكس. واستمر يجري ورصاص الحراس يتطاير حوله حتى غاب عن أنظارهم. بعدئذ توجه إلى المقهى الصغير، ودون أن يقول ولا أن يطلب شيئا، وجد من يساعده على الاختفاء (2).

وكأن الصدفة أرادت أن تؤكد المثل الشائع بأن المحاولة الثالثة هي الناجحة. وقد عادت وأكدتها له أكثر من مرة، وكانت آخرها انتخابه رئيسا بعد ترشيحه للمرة الثانية. وبقي لميتران (MITTERRAND) بعد أن استعاد حريته، أن ينظم إلى صفوف المقاومة الفرنسية.(3)

(1) François MITTERRAND; **Mémoires Interrompus**; **Op, Cit**, p.45.
(2) **Ibid** ,pp.45-46.
(3) François MITTERRAND ; **politique** ; librairie Arthème Fayard 1977p p.17-18

أوضح فرانسوا ميتران، "أنه بعد فراره من المخيم Stalag ، أصبح مقاوما طبيعيا " مرة في فرنسا، أصبحت مقاوما دون مشكلة، وأن هذه المسألة لم تكن مطروحة في المعتقل، ولم أكتشفها إلا بعد أن أصبحت في باريس"(1).

3-1فرانسوا ميتران بين المقاومة و الشيوعيين:

"لم أجد صعوبة ولم أشعر بأي تمزق أوتنازع نفسي بانتمائي إلى حركة المقاومة، بعد عودتي إلى فرنسا. التساؤل لم يكن مطروحا في المعتقلات كما كان يطرح في باريس. فمن زاوية معتقل في ألمانيا، لم يكن ديغول وبيتان يمثلان سياستين متناقضتين... غير أن رومانسية الحماس كانت إلى جانب الجنرال المتمرد. وكنت في الخامسة والعشرين. وكفاني ذلك"(2).

حمل ميتران (MITTERRAND) في صفوف المقاومة لقب "مورلان" (MORLAND)(3) ، وعمل في البداية في إطار مجموعة صغيرة تعنى بتوفير بطاقات الهوية المزورة للأسرى الفارين لمختلف رجال المقاومة. أمّا رسميا وفي الظاهرة والعلن فقد شغل ميتران (François MITTERRAND) منصب نائب الرئيس"مراكز تقديم المعونة لأسرى الحرب". (4)

(1) François MITTERRAND; **Ma part de vérité ; Op,Cit,**p.25.

(2) جورج فرشخ ؛ **المرجع السابق** ،ص45.

(3) إسم محطة من محطات المترو في باريس.

للمزيد أنظر:

Elie WIESEL ; **Op, Cit**, p.146.

(4) **Ibid**, p.146

لقد سمحت حكومة بيتان(PETAIN)(1) بإقامة هذه المراكز بل شجعتها أحيانا لكسب تأييد شعبي، ولكسب الأسرى العائدين إلى جانبها. ولم يلبث ميتران (François MITTERRAND) أن أسّس "شبكة مورلان" (Le réseau de MORLAND) التي أصبحت نواة حركة الأسرى والفارين من المعتقلات الألمانية والذين كانوا قد ألفوا العمل السّري والمقاومة في المعتقلات واتسعت الشبكة إلى أن شملت جميع أنحاء فرنسا، وهكذا وجد نفسه يعمل لأول مرة على مستوى وطني عام وليس على مستوى محلي ضيق.

في عام 1943 أصدر الألمان قانون "العمل الإجباري(2) وهو القانون الذي أجبر الشباب الفرنسيين، ابتداء من سن السادسة عشرة على التوجه إلى ألمانيا للعمل في مصانعها. وبالطبع، أيّدت حكومة فيشي هذا الإجراء ونظمّ بيار لافال(Pierre LAVAL)(3) اجتماعا كبيرا دعي للاشتراك فيه المسئولون عن مراكز تقديم المعونة للأسرى، من بين مدعوين آخرين عديدين.

---

(1)حكومة فليب بيتان(Philippe PETAIN) هي آخر حكومة في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، تشكلت بعد الاحتلال الألماني لفرنسا، و ذلك في 16 جوان 1940 و استمرت إلى 10 جويلية 1940، قبل أن يتسلم "بيتان" جميع السلطات و يؤسس "حكومة فيشي(Gouvernement de VICHY) المؤيدة للالمان.

(2) بموجب هذا القانون ، يقول جورج مارشيه، الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي،أنه أرغم على السفر إلى ألمانيا، مثله مثل ألوف الشباب الفرنسيين، للعمل في أحد مصانع السلاح، بينما يقول خصومه السياسيون أنه سافر إلى ألمانيا بملء إرادته.

للمزيد أرجع إلى:

جورج فرشخ ؛ **المرجع السابق** ،ص45.

(3) بيار لافال (Pierre LAVAL) رئيس الوزراء الذي ستصدر عليه تهمة الخيانة العظمى، فيعدم رميا بالرصاص، بعد التحرير في باريس.

لقد كان الهدف من هذا الاجتماع، إعلان إجماع كل المدعوين على ضرورة التعاون الفرنسي–الألماني ونشر ذلك في وسائل الإعلام، غير أن صوتا ارتفع من وسط الجمهور: "لا هذا ليس صحيحا، إنكم كاذبون، إنّ فرنسا لا تقف وراءكم، وكان ذلك الصوت، صوت فرانسوا ميتران. لم يجرأ الجالسون على المنصة أمثال دارلان (DARLAN) ولافال(Pierre LAVAL) وماسون(MASSON)(1) على استعمال القوة لإسكاته، لاسيما وأن الجمهور بعد شيء من التردد، صفق لميتران (MITTERRAND) وكأنه خلّصه من كابوس كان يعيشه منذ ثلاث سنوات. وألغي إصدار الإعلان.

بعد ذلك بأيام أعلن موريس شومان (Maurice SCHUMANN) الذي كان آنذاك الناطق الرسمي باسم"الفرنسيين الأحرار"، أعلن من إذاعة لندن أن مواطنا فرنسيا تجرأ على تحدي الألمان والمتعاونين معهم من الفرنسيين في قلب باريس المحتلة، غير عابئ بالأخطار.

في هذه الفترة بالذات، أي عام 1943 ، تقلّد فرنسوا ميتران(François MITTERRAND) وسام "**الفرانسيسك**"(2) وهو وسام كانت تمنحه حكومة فيشي

---

(1) جميعهم من السياسيين الفرنسيين الذين تعاونوا مع الألمان أثناء الاحتلال

(2) الفرنسيسك هي فأس قبائل الفرنكة أجداد الفرنسيين، و قد اتخذها المارشال بيتان رمزا للوسام الذي أنشأه و الذي أراد به استبدال جوقة الشرف.

« Cette décoration, est décernée par le Maréchal Pétain à quiconque s'est soumis à des conditions assez précises :
a)avant la guerre, avoir pratiqué une action politique nationale et sociale conforme aux principes de la Révolution Nationale.
b) manifester depuis la guerre un attachement actif à l'œuvre et à la personne du Maréchal.
c) avoir de brillants états de services militaires ou Français ».

للمزيد أرجع إلى:

- Pierre PEAN ;**Une jeunesse française,** François Mitterrand1934-1947, Paris, Fayard, 1994 ,P.287.

لكل المخلصين لها، وللذين أدوا خدمات للدولة الفرنسية وأظهروا "إخلاصهم وولاءهم للمارشال بيتان". "ولم يحصل على هذا الوسام إلا حوالي خمسة آلاف شخص فقط خلال الحرب وأغلبيتهم من كبار معاوني المارشال بيتان والمؤمنين بضرورة التعاون مع ألمانيا النازية. إلا أن ميتران (MITTERRAND) لم يقبل هذا الوسام إلا بناء على إيعاز من المقاومة".(1)

على مر السنين عاد خصومه السياسيون بانتظام إلى اتهامه بالتعاون مع الألمان. وجاء آخر اتهام خلال الانتخابات الرئاسية، من الجنرال دو بواسيو صهر الجنرال ديغول الذي فضل الاستقالة من منصبه كقائد أعلى لجوقة الشرف بدلا من تقليد الرئيس الجديد هذا الوسام . وقد أجمع المراقبون على أن استقالة دو بواسيو كانت مناورة فاشلة من قبل الرئيس السابق جيسكار ديستان .

غير أن ميتران ردّ دوما على هذه الاتهامات، بقوله أن الأوامر الصادرة عن قيادة المقاومة نصت على قبوله "وسام الفرانسيسك" كي لا يلفت الانتباه إليه. ويضيف في كل مرة: "تكفيني شهادة الجنرال ديغول بأنني كنت من المقاومين المتسللين داخل إدارة فيشي ومن الذين يوصلون معلومات هامة إلى لندن".(2)

ماذا يقول الجنرا ل ديغول عن ميتران ؟

في كتابه " مذكرات الحرب –الوحدة "، يقول الجنرال ديغول بالحرف الواحد :

"... فالمعلومات التي تردنا من فرنسا بالبريد، وبنوع خاص تلك التي يزودنا بها من باريس، قسمنا المولج "بالتسلسل داخل الإدارات العامة"، والمؤشرات

(1) Pierre PEAN ;**op, cit**; p.288.
(2) François MITTERRAND ; **politique** ; **op,cit**, p. 18.

التي يحملها معهم الموفدون إلى الجمعية الاستشارية أو الهاربون الذين تمكنوا من اجتياز جبال البيرنيه، والتقارير التي يكتبها لنا المكلفون بالمهمات والمنتقلون بين الجزائر وفرنسا : بورجيس مونوري ، الكولونيل زيلر ، فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) ، وابن أختي ميشال كاييو ، الخ ...كانت كلها تبقينا على إطلاع متواصل على ما يجري " (1).

فهل من شهادة تعلو على شهادة زعيم المقاومة الفرنسية وقلبها النابض؟ خصوصا وأنه يعرف جيدا، عندما كتب هذه الأسطر، أن فرنسوا ميتران (François MITTERRAND) لم يعد حليفه السياسي، وأن طريقهما ستلتقيان ولكن دائما باتجاهين متعاكسين تماما .

"ثم كلف ميتران (François MITTERRAND) في نوفمبر عام 1943 بمهمات سرية في الجزائر، ومنها توجه إلى لندن، وهناك طلب منه أن ينخرط في حركة " فرنسا الحرة" أي أن يصير ديغوليا. إلا أنه تردد. وبعد العديد من المغامرات وصل الجزائر(2) حيث استقبله الجنرال ديغول، فدار الحديث بينهما في البداية في جو من الود والارتياح إلى أن طلب منه ديغول أن تتوحد المنظمات الثلاث لأسرى الحرب المنخرطين في المقاومة، ضمن إطار منظمة واحدة يكون رئيسها أحد أقرباء الجنرال. فرفض ميتران وأصر على استقلالية منظمته ففتر الجو بين الرجلين. وسيظل فاترا".(3).

يعلق فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) على اللّقاء الأول الذي جمعه بالجنرال ديغول بالجزائر في نهاية 1943 فيقول:

---

(1) Charles De GAULLE ; **Mémoires de guerre :** l' Unité(1942-1944), t 2 **,** Editions ; Le Livre de Poche, Paris1963, p.93.

(2) François MITTERRAND ; **Mémoires Interrompus**, **Op ;Cit ,**p.129-131.

(3) جورج فرشخ؛**المرجع السابق** ص.48.

" كيف كان شارل ديغول، كثيرون حاولوا قوله: إني رأيته في الجزائر أول مرة، يوم 03 أو04 ديسمبر سنة 1943، لم انتقلت إليها من لندن عبر مضيق جبل طارق. أتذكر جيدا أن في هذه المدينة، الوقت كان يمضي سريعا... استقبلني ديغول مع السيد هنري فرناي، مفتش أسرى الحرب. لقد كان ديغول شديد الحرص والاهتمام بالدعاية في المخيمات وفي أوساط الفارين (Les évadés) في فرنسا" (1).

يضيف أيضا: "في الأيام الأولى من شهر جانفي من سنة 1944، أردت الدخول إلى فرنسا بعد ما قضيت ثلاثة أسابيع في الجزائر في مهمة سرية لصالح المقاومة التي كنت انتمي إليها(2). وكان الجنرال ديغول يعمل من أجل التحكم في زمام الأمور ولا شيء يفوته، و كان يسهر على أن لا يدع المسئولين يفلتون من قبضته..."(3).

وبعدها، عاد ميتران (François MITTERRAND) إلى فرنسا وواصل نشاطه السري ستة أشهر إضافية، إلى أن جاء شهر أوت 1944 واقتربت جيوش الحلفاء من باريس فانتفضت العاصمة الفرنسية لتتخلص من المحتلين. "فدارت "معركة تحرير باريس". وخلالها اقتحم ميتران مع رفاقه المسلحين وزارة المحاربين القدامى بإيعاز من المقاومة. وكان قد بلغ سن الثامنة والعشرين، وعيّن أمينا عاما لوزارة أسرى الحرب، وطلب منه الاستمرار في السيطرة على الوزارة ريثما يصل الوزير المعين من الجزائر. وبصفته هذه، فقد اشترك في الجلسة الأولى التي عقدتها الحكومة الفرنسية المؤقتة برئاسة الجنرال ديغول في

---

(1) François– MITTERRAND ;**La paille et le grain** ;Flammarion, Paris,1975 ;pp.13-14.

انظر كذلك:

François- MITTERRAND ;**Ma part de vérité**, **Op ; Cit**, p.21.

(2) Jean-Marie BORZEIX; **MITTERRAND, lui-même** ,Stock, Paris 1973 ;pp.95-99.

(3) François MITTERRAND ; **L'abeille et l'architecte**, Editions Flammarion 1978, p.152.

باريس، بعد تحرير العاصمة. إلا أنّ الجنرال ديغول لم يلبث أن استبعده من هذه الحكومة".(1)

يمكن القول أنّ أول اتصال جدي ومتواصل بين ميتران(François MITTERRAND) والشيوعيين تمّ خلال المقاومة. لم يكن يميل إليهم كثيرا. وكان أقرب إلى أحزاب اليمين منه إلى اليسار، قبل الحرب. إلا أن احتكاكه بهم خلال العمل السري جعله يقول:

"ألفت التعاون مع الشيوعيين في المقاومة وربطتني ببعضهم منذ ذلك الوقت أواصر الصداقة التي لم يقطعها الزمن...علموني ألا أغمض عيني أبدا كي لا تسحقني آليتهم الرهيبة .علموني التوازن الذي لا يسمح بشيء والثقة تتيح كل شيء. وما زلت عند هذا الموقف" (2)

لقّنته الحرب وظروفها القاسية دروسا هامة في الوطنية والاشتراكية والسياسة. وفي الوقت ذاته عرّفته على شريكة حياته، دانيال. "حين عاد من انجلترا تعرف على فتاة تدعى كريستين غوز(Christine GOUZE)(3) فحدثته عن أهلها الذين كانوا يسكنون في مقاطعة بورغونيا (BOURGOGNE) في بلدة صغيرة تدعى " كلوني" (CLUNY) ويقومون هناك بنشاط هام داخل المقاومة الفرنسية. حدثته عن أبيها وعن أمها اللذين كرسا حياتهما للتعليم من جهة ، وللنضال من أجل انتصار مبادئ اليسار من جهة أخرى.(4)

---

(1) Catherine NAY ; **Op, Cit**, P.123.

(2) François MITTERRAND; **Ici et Maintenant;** librairie Arthème Fayard, 1980; p.45.

(3) التي تصبح فيما بعد تسمى كريستين غوز–رينال (Christine GOUZE-RENAL) واسمها الحقيقي مادلين غوز (Madeleine GOUZE).

(4) François MITTERRAND; **Mémoires Interrompus**, **Op ;Cit ,**p.109-110.

كما حدثته أيضا عن "أخت لها تدعى دانيال (Danielle) لم تتجاوز بعد التاسعة عشر من عمرها، وبرغم حداثة سنها، فقد تطوعت في قسم التمريض بإحدى مستشفيات المقاومة. وكانت صورة لهذه الأخت الشديدة الاندفاع. وتأمل ميتران مطولا صورة الفتاة، ثم قال بمزيج من الجدية والمزاح: "هذه هي... سأتزوجها" (1).

"وهكذا كان، وتزوجها قبل أن تنتهي الحرب بقليل. وأنجبت له ثلاثة أولاد، توفي أولهم، أما الاثنان الباقيان فهما: كريستوف الصحافي وجيلبير الأستاذ والمناضل السياسي إلى جانب أبيه والذي انتخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية خلال الانتخابات النيابية التي أعقبت تولي فرنسوا ميتران رئاسة الجمهورية 1981". (2)

ممالا شك فيه ،أن زواج فرنسوا ميتران من دانيال رسّخ التزامه بمبادئ اليسار وحدد له بمزيد من الوضوح الخط السياسي الذي انتهجه من ذلك الحين.

في هذا الصدد، كتبت كاترين ناي (Catherine NAY) تقول: "هل دفعت دانيال ميتران (Danielle MITTERRAND) زوجها إلى اليسار، كما يظن بعض ؟ وهو الزوج الذي كان يوافق على التنازل لزوجته على أفكار إيديولوجية. وهو يقول عنها: "أن زوجتي أكثر "يسارية" مني بكثير".(3)

"ودانيال ميتران معروفة بمساندتها لحركات التحرر، وعندما انتخب زوجها رئيسا للجمهورية الفرنسية في ماي 1981، أعلنت أنها – مع التزامها بواجباتها

(1) Catherine NAY; **Op, Cit**, P.134.

أنظر أيضا:

Franz-Olivier GISBERT; **François MITTERRAND, une vie, op,cit** ,p.76.

(2) Franz-Olivier GISBERT; **Op, Cit** ,pp.78-80.

(3) Catherine NAY; **Op, Cit** ; p.140.

الجديدة بعد أن أصبحت سيدة فرنسا الأولى- لن تتخلى عن التزاماتها الأخرى، وفي طليعة هذه الالتزامات مواصلة تقديم العون لضحايا الدكتاتوريات المستبدة في أمريكا اللاتينية . وكانت رئيسة لجنة مساندة السلفادور".(1)

4-1فرانسوا ميتران السياسي:

إن ظروف حياة فرنسوا ميتران (François MITTERRAND) جعلته على التوالي أسيرا ثم مقاوما فرجلا سياسيا. وأصبح في عداد الشباب الذين تعتمد عليهم فرنسا وتنتظر منهم الكثير بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لإعادة بنائها.

غير أنه لم ينضم لأول حكومة أسسها الجنرال ديغول، لا لشيء سوى، أنه لم يستدعه، بسبب رفضه الولاء غير المشروط، وفضل المشاركة في تأسيس حزب "الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي للمقاومة" (Union Démocratique et Socialiste de la Résistance)(2) الذي أدمج فيما بعد مع "الجبهة الفرنسية للأممية العمالية" (3)

لماذا هذا الرفض ؟ يرده البعض إلى طموحه السياسي الذي دفعه إلى التميز عن الألوف من الفرنسيين الذين كانوا يؤيدون شارل ديغول، بطل تحرير فرنسا من قبضة النازيين. ويرده البعض الآخر لإيمانه القوي، منذ ذلك الوقت بالخط الاشتراكي العلماني الذي كان يختلف مع الجنرال ديغول في العديد من النقاط.

---

(1) Franz-Olivier GISBERT; **op, cit** ,p.81.

(2) تأسس في 25 جوان 1945 بعد اتفاق وقّع بين المنظمة المدنية و العسكرية (Organisation Civile et Militaire) وحركة التحرير الوطنية(Mouvement de Libération Nationale)

(3) هو الحزب الاشتراكي آنذاك

شارك فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) في أول الانتخابات النيابية التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية وترشح في مقاطعة "النييفر"(Nièvre)(1) وانتخب نائبا، وأصبح كذلك عمدة مدينة"شاتو–شينون" (Château-Chinon) وظل يحتل هذين المنصبين إلى أن انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية عام 1981.

كتب فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) يقول: "خلال كل هذه السنوات، لم أغير دائرتي الانتخابية ولا حزبي ولا مجموعتي. اقترعت إلى جانب القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تقدم بها الاشتراكيون. وانتميت إلى إحدى عشر حكومة، أي أنني توليت مهاما وزارية مختلفة تؤدي إذا جمعناها إلى سبع سنوات متتالية... وباستثناء حكومة "لانيل" (Joseph LANIEL) (2)، التي لم أشارك فيها إلا ثلاثة أشهر فقط لعدم اتفاقي معها حول سياستها في المستعمرات، وحكومة منديس فرانس فقد كنت دائما وزيرا في حكومات تضم أعضاء اشتراكيين"(3).

منذ البداية برهن فرانسوا ميتران(François MITTERRAND) عن مواهبه الكبيرة في الخطابة والعمل السياسي والعمل القيادي، بل ربما كانت هذه الموهبة هي السبب في نجاحه. عين وزيرا للمحاربين القدماء ثم وزيرا للإعلام بعدها فوزيرا لمقاطعات ما وراء البحار والشؤون الأوربية والداخلية والعدل.

---

(1) نيفر(Nièvre) مقر دائرة(sous-préfecture) تابعة لمنطقة بورغون(Bourgogne) الواقعة شرق فرنسا.

(2) دامت حكومة جوزيف (Joseph Laniel) من 18 جوان 1953 إلى غاية 12 جوان 1954.

(3) François MITTERRAND ; **Politique ;Op , Cit,** p.115.

عندما يتذكر هذه الفترة ،عهد الجمهورية الرابعة، يقول بكل اعتزاز وفخر أنه استطاع تفادي اندلاع حرب في إفريقيا السوداء عام 1950. وكان آنذاك وزيرا لمقاطعات ما وراء البحار. ويقول بخصوص هذه التجربة بالذات:

"دعوت هوفييت–بوانييHouphet-Boigny (1) إلى باريس لمناقشة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بالاتفاق بيننا لتهدئة الخواطر ولتحقيق التقدم في إفريقيا السوداء الفرنسية. وأثارت هذه الدعوة احتجاجا صاخبا. وعندما وصل هوفييت– بوانيي إلى فرنسا أراد البوليس الفرنسي أن يعتقله فكان لا بد من "خطفه" كي يصل سالما إلى مكتبي(في الوزارة) بدلا من أن يرسل إلى السجن. ولولا تأييد رئيس الجمهورية فانسان أوريول ورئيس الوزراء رينيه بليفين لكان المجلس النيابي قد استنكر مبادرتي وتخلى عني... "(2).

ويواصل حديثه: "لحسن الحظ كانت للجمهورية آنذاك مشاغل كثيرة فنسيتني لوهلة، ونسيت إفريقيا. فانتهزت الفرصة، وأقصيت الحكام العصاة أوالمتمردين، وأرسلت إلى الأراضي الإفريقية بعثات للمصالحة، شارك فيها التجمع الديمقراطي الإفريقي. وأصدرت الأوامر بإجراء تغيير جذري في العلاقات الإدارية و السياسية. وشرعت في إصلاح الاقتصاد.و عاشت هذه التدابير ما استطاعت إلى ذلك سبيلا..."(3).

أكد ميتران François MITTERRAND مرارا "أن التجربة الأساسية التي مر بها خلال مشاركته في مختلف الحكومات، تتعلق بالمستعمرات الفرنسية

(1) الطبيب المناضل الذي سيصبح رئيس كوت ديفوار سنة 1960

(2) François MITTERRAND; **Mémoires Interrompus**, **Op ;Cit ,** p.177.

(3) François MITTERRAND ; **ma part de vérité, Op ; Cit,** pp43-45.

للمزيد أنظر:

François MITTERRAND; **Mémoires Interrompus**, **Op ;Cit ,** p.177.

وسياسة فرنسا فيها ومشاكل الاستقلال الوطني ومعاملة المستوطنين الفرنسيين لسكان أراضي ومقاطعات ما وراء البحار، مبينا تطور تفكيره في مسألة المستعمرات، إذ طالما اتهم فيما بعد بأنه من أنصار المحافظة على الإمبراطورية الفرنسية.(1)

تنقل فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) كثيرا في إفريقيا وكان يستخدم الطائرة في تنقلاته وعند التقائه ببعض المسئولين أدرك أنهم ما زالوا يفكرون بذهنية الزمن الماضي، الزمن الذي كان الوصول فيه إلى تلك المواقع يستغرق مدة طويلة.

أما بخصوص تصاعد الفكر التحرري في المستعمرات الفرنسية يقول: "كنت أشعر بخوف كبير على فرنسا من أن تنهار تحت ركام إمبراطوريتها، إن لم تبد قدرتها على مواجهة العصر الجديد.غير أنني لم أكن أتصور الاستقلال إلا بعد مهلة طويلة. كنت أعتقد أن إفريقيا، لو حصلت على استقلالها فورا، لتشتتت لافتقارها إلى الهياكل والإطارات القادرة على الإمساك بزمام الدولة"(2)

و يقول في أحد تصريحاته:" أنهت حرب 1940، الإمبراطوريات الاستعمارية، ولكن أظن أن استقلال المستعمرات لن يكون إلا بعد مدة طويلة"(3)

---

(1) François MITTERRAND; **politique, Op ;Cit**, p.55.
(2**) Ibid**, p.55.
(3) François MITTERRAND; **ma part de vérité**, **Op; Cit**, p.27**.**

في الرابع من جوان 1953 ، وفي مداخلة لفرانسوا ميتران(François MITTERRAND) أمام المجلس، دافع بكل افتخار عن إرث جول فيري(1)(Jules FERRY) حيث قال:

"يجب على فرنسا أن تنجح في تحقيق الحقوق الإنسانية المشروعة، وأن تبقى وفية سياسيا للوطن الأم الحاملة لرسالة الحضارة... ولا يمكن أن نجد تاريخا حقيقيا لإفريقيا ، إذا غابت فرنسا"(2).

ويضيف أنه حين تسلم وزارة ما وراء البحار :" كانت سياسة فرنسا في مستعمراتها تتأرجح بين"**الأبوية في أحسن الأيام و القمع في أسوئها** " وأعمى المسئولون بصرهم عن إدراك الظروف الجديدة وتناسوا أن بريطانيا منحت الهند استقلالها وأنها تمهد لاستقلال مستعمراتها الإفريقية، وفضلوا إرسال القوات المسلحة للقضاء على الحركات التحررية، وألقوا المسؤولية على عدد من العملاء، في الوقت الذي كان العرب والأفارقة يمنعون من دخول المطاعم المخصصة للأوربيين، وفي حين كان محصول الأسود لا يعود عليه إلا بقسم ضئيل من عائد محصول مماثل ينتجه مزارع أبيض..."(3).

ويضيف أيضا: "لقد كان تسلمي لوزارة ما وراء البحار فرصة سانحة لإعادة النظر في بعض الأمور، منها مفهوم معين للوطنية... أوهذا الانحراف

---

(1) جول فيري (Jules François Camille FERRY) محامي و سياسي فرنسي، ترأس مجلس الفرنسي (1881-1885).عرف بإصلاحاته في ميادين التعليم و الإدارة. كما عرف بسياسته الاستعمارية (فرض الحماية الفرنسية على تونس1881، و احتلال مدغشقر...).

(2) François MITTERRAND ;**Politique, Op,Cit**, p.86.

للمزيد أنظر كذلك:

- François STASSE **; La Morale de l'Histoire**, Mitterrand-Mendès France 1943-1982, Editions Du Seuil, Paris 1994,p.46.

(3) François MITTERRAND; **Mémoires Interrompus, Op, Cit**, p. 61.

في مفهوم الوطنية الذي سمح لبعض المصالح الكبرى بتغذية الحروب الاستعمارية... والتجربة علمتني أن هذا المجتمع هو العنف بذاته، وأن العنف يحكمه وأن العنف يرد عليه، وأنه للخروج من دائرة العنف لا بد من خروج المجتمع الاستعماري، إذ ليس هناك أي حل وسط... "(1)

في العام 1953 قدم فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) استقالته من حكومة جوزيف لانيال(Joseph LANIEL) عندما كان وزيرا للمستعمرات، بعد شهرين فقط من تسلمه المنصب، وذلك لأنه وجد أنه لا يتفق مع السياسة التي تنتهجها الحكومة في المستعمرات. ومما قاله وهو يعلن استقالته أمام الصحافيين: " القضايا السياسية أبعد وأهم من المسائل الشخصية... فمسألة الاستقالة تعود إلى السياسة التي تتبعها فرنسا في جزء واسع من أراضيها. وأفكاري معروفة، ومواقفي واضحة من بعض الأمور. وهي لا تلزم أحدا سواي... والحد الأدنى من النزاهة والشرف عند الرجل السياسي هو أن يرحل عندما لا يعود متفقا مع الحكومة..."(2)

في هذا الصدد يقول السيد جون ماري بورزاك: "أنه أرجع استقالته من الحكومة إلى أسباب سياسية، ليعلن رفضه للسياسة الاستعمارية. غير أن الحقيقة غير ذلك. فهو غادر الحكومة، لسبب واحد، هو أنه طرد من قبل زملائه لأنه أباح في جويلية1953 بأسرار مجلس الوزراء ولجنة الدفاع الوطني لأحد صحفيي (France-Observateur) "(3)

هكذا دخل فرانسوا ميتران السياسة، وكان من أشد المدافعين عن الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية. كيف لا؟ وهو الذي كان يعتز بجول فيري

(1) François MITTERRAND; **Mémoires Interrompus, Op, Cit,** p.63.
(2) **Le Monde** du 4 septembre 1953.
(3) Jean-Marie BORZIEX; **op,cit**, p.78.

ويدافع عن أفكاره بكل فخر واعتزاز، بل بكل شراسة. "يجب على فرنسا أن تبقى وفية سياسيا للوطن الأم الحاملة لرسالة "الحضارة"... ولا يمكن أن نجد تاريخا حقيقيا لإفريقيا، إذا غابت فرنسا".

وكان فرانسوا ميتران، يرى أن تصاعد الفكر التحرري في المستعمرات الفرنسية سيؤدي حتما إلى انهيار فرنسا، وهو القائل: "كنت أشعر بخوف كبير على فرنسا من أن تنهار تحت ركام إمبراطوريتها، إن لم تبد قدرتها على مواجهة العصر الجديد. غير أنني لم أكن أتصور الاستقلال إلا بعد مهلة طويلة"(1).

ولما يتولى وزارة الداخلية، يبقى وفيا لهذه الفكرة، ويصبح من أشد اليساريين الرافضين لفكرة استقلال الجزائر، كما يستخدم كل الوسائل حتى لا يتحقق، وينجر وراء فكرة حماية الكولون ومصالحهم.

(1) François MITTERRAND ; **Mémoires Interrompus, Op, Cit**, p. 64.

الفصل الأول:

1- فرانسوا ميتران رجل دولة فرنسا(1954-1957):

1-1سياسة وزير الداخلية، فرانسوا ميتران إبان الثورة التحريرية (1954-1955):

1-1-1 سياسة فرانسوا ميتران في الجزائر قبل الثورة التحريرية 1954

1-1-2موقف وزير الداخلية، فرانسوا ميتران وسياسته تجاه الثورة التحريرية

1-2-1-1إجراءات فرانسوا ميتران تجاه الثورة التحريرية

1-2 سياسة حافظ الأختام ،فرانسوا ميتران في حكومة غي مولي Guy Mollet(1956-1957)

1-2-1 فرانسوا ميتران و سياسة التعذيب.

1-2-2 فرانسوا ميتران و الإعدام

1-1 سياسة وزير الداخلية،فرانسوا ميتران إبان الثورة التحريرية(1954-1955):

1-1-1 سياسة فرانسوا ميتران في الجزائر قبل الثورة التحريرية 1954 :

بقي فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) مخلصا لفكرة أنه لا يمكن لإفريقيا أن تحصل على الاستقلال، لافتقارها-حسب اعتقاده- إلى الهياكل والإطارات القادرة على الإمساك بزمام الدولة. وبقي متمسكا بها مدة طويلة ومدافعا عنها في المرحلة الأولى لحرب الجزائر. يقول في الصدد: "...وضعت هذه الفكرة في لباس مؤسس في 04 فيفري 1958 عندما رفعت اقتراحا إلى الجمعية الوطنية يرمي إلى إنشاء"مجموعة فرنسية-إفريقية"...أخطأت في محاولتي التوفيق بين المضادات. فالتحرر الوطني شأنه شأن الثورة الاجتماعية لا يمكن أن يكون إلا شاملا لا يقبل بأي تنازل"(1).

غير أن أفكار فرانسوا ميتران (François MITTERRAND)، على اعتدالها تبدو "جنونية". وفي عام 1953 منع وزير الداخلية انعقاد ندوة دعا ميتران إلى عقدها في مدينة الجزائر حول موضوع " الاتحاد الفيدرالي-الجزائري". وبعدها بأربع أعوام رفض رئيس الحكومة فيليكس غايار مشروع" المجموعة الفرنسية الإفريقية" الذي تقدم به فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) كما جاء آنفا.(2)

ويذكر فرانسوا ميتران(François MITTERRAND)، بأن الجمهورية الرابعة لم تتمكن من حل مشكلة التحرر في إفريقيا ولا أن تضع خطة منطقية على صعيد مستعمراتها.

---

(1) François MITTERRAND; **ma part de vérité** ;**Op.Cit**.p.37.
(2) **Ibid**. p.38.

يقول عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون في هذا الصدد:

"أن وفدا فرنسيا مؤلفا من شخصيات بارزة في عالم السياسة والصحافة والعلم والدين، حل بالجزائر، في شهر أفريل من سنة 1954، يمثلون أغلب الأفكار والنزعات السياسية ويتفقون في رغبة الاطلاع على حقيقة الحالة في القطر الجزائري... واستقبلوا من طرف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

وغداة رجوع الوفد للبلاد الفرنسية عقد ندوة صحفية جمعت ممثلي الأحزاب التقدمية والهيئات العاملة وجمعية العلماء والصحف الديمقراطية الحرة، تكلم فيها رجال الوفد وخاصة منهم فرانسوا ميتران(François MITTERRAND)".(1)

تقول البصائر: "وقف الوزير السابق مسيو ميتران(François MITTERRAND) وتدفق بيان ساحر وحمية لا يكاد يستطيع كبح جماحها... فقال: "إنني سأقسم كلامي إلى المشاكل العديدة التي تكاثرت فوق أرض الجزائر حتى أصبحت تفوق العد والحصر، وسأتكلم عن المشاكل الاقتصادية، فالسياسية، فالثقافية، ولقد رأينا في كل ميدان من هذه الميادين أشنع وأفضح آثار النظام الاستعماري".(2)

ثم يتطرق إلى الميدان الاقتصادي بإسهاب، فيتحدث عن ملاك الأراضي الواسعة والشركات، ويقابلها بأراضي بلاد القبائل التي قيمها حسب السكان فنال كل فرد سبعة أمتار فقط. ويذكر تفاهة الأجرة التي يتقاضاها الفلاح والعامل الجزائري، مقابل جهد جهيد.

---

(1) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون؛ **الكفاح القومي و السياسي، من خلال مذكرات معاصر**،ج3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1986 ،ص ص.440 -441.

(2) **البصائر** ، العدد 227، 7ماي 1954.

وبعد ذلك ينتقل إلى الحالة السياسية التي تعيشها الجزائر، وتحدث عن تزوير الانتخابات. ويسخر من المستعمرين الذين يريدون "تعليم (تدريب) الأهالي كيفية الانتخاب" ويقول: يا له من تعليم يقع بواسطة التدليس و السرقة والإكراه.(1)

أما بشأن النظام البوليسي والاستبداد الفاحش المقام في الجزائر، وما ترتب عن المجازر التي وقعت يوم الثامن ماي من 1945، فيقول: "ماذا بقي من الحرية ومن الكرامة ومن العدل فوق بساط الأرض الجزائرية؟ وما هي القيمة الأساسية لهذا النظام الذي يعتبر (حارس الغاب)... رأينا المسلمين لا يشاركون في التعليم الابتدائي إلا على نسبة 10 % وليس لهم في التعليم العالي إلا نحو ثلاثمائة طالب..."(2)

ثم يضيف: "وختاما أيها السادة أؤكد لكم: "أننا لم نتعب كثيرا في البحث عن الثعبان الاستعماري في هذه البلاد... بل أن هذا الثعبان نفسه قد أخرج لنا رأسه منذ اللحظة الأولى فعرفناه بكل ما انطوى عليه من سوء ولؤم، ولقد تأكد لنا أن الدستور الجزائري الذي خلناه حقيقة واقعة ما هو إلا تدليس وتلبيس، وأنه أصبح صورة مشوهة لنظام ديمقراطي مبنيا على السرقة الانتخابية والغش".(3)

ويختم كلامه: "لا ريب أننا سنجد من يقول لنا عندما نصيح صيحة الخطر وننادي بوجوب السرعة في عمليات الإنقاذ: أنكم لستم فرنسيين صالحين ! سنقول لهم في قوة وجرأة كلاّ.. بل أننا نحن هم الصالحون من الفرنسيين، لأن

(1) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون؛ **المصدر السابق**،ص.442 .

(2) **البصائر** ، العدد 227، 7ماي 1954.

(3) **المصدر نفسه.**

الفرنسي الصالح هو الذي يقول لأمته كلمة الحق ولا يخفي عنها ولا يرتكب جريمة السكوت".(1)

هل يبقى فرانسوا ميتران متمسكا بموقفه هذا؟ ولماذا غيّر موقفه لما اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954؟

مما لا شك فيه أن تطور فرانسوا ميتران(François MITTERRAND) في هذا المجال كبير وهام، سيما أنه يقول "يعود من بعيد جدا". فقد كان وزيرا للداخلية لما اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية، وكان له تصريح شهير قال فيه: "لا مكان للتفاوض إلا الحرب، لأن الجزائر هي فرنسا"(2).

كما صرح: " لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة..."(3) ولم يكن الوحيد الذي يرى هذه الرؤية. لقد كان ثمة فرنسيون كثيرون وقفوا إلى جانب الثورة التحريرية الجزائرية(4)، وكان بوسعه أن يكون من بينهم.

ويذكر السيد فرحات عباس: "بعد زيارة المدينة المنكوبة(5)، قام الوزير الفرنسي(6) بجولة في البلاد، وخطب في رؤساء البلديات، وأمام الجمعية

---

(1) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون؛ **المصدر نفسه**، ص.443.

(2) Franz-Olivier GIESBERT; **François Mitterrand ou la tentation de l'histoire**; **Op, Cit,** ,p.179.

(3) Colette et Francis JEANSON; **Op,Cit**,p.183.

(4) منهم من رافع عن جبهة التحرير الوطني في المحاكم الفرنسية ، و آخرون جمعوا التبرعات ويسمونهم: فيما بعد " حملة الحقائب"Porteurs de valises ضمن شبكة جانسون(Réseau de JEANSON

(5) مدينة أورليان فيل Orléans Ville التي ضربها زلزال عنيف في سبتمبر 1954، و التي تحولت إلى الأصنام بعد الاستقلال. وتسمى الشلف حاليا .

(6) الوزير الفرنسي هو فرانسوا ميتران الذي كان وزيرا للداخلية.

الجزائرية ، وأمام المجلس العام في قسنطينة . وأخيرا زار بون(عنابة) ومنها سافر إلى فرنسا.

"وممّا قاله الوزير الفرنسي أمام الجمعية الجزائرية، في 19 أكتوبر 1954، مؤكدا على ضرورة انتصار القوانين الديمقراطية: يجب أن تتوطد الديمقراطية أكثر، يجب أن يجد العدد الأكبر مزيدا من الفرح، مزيدا من السعادة، ومزيدا من الإرادة على المساهمة في المجموعة الوطنية، وإلا فإن ما تقولونه وما أقوله لا يعني شيئا، ولا مغزى له" (1).

"في الواقع، لم يعد ما يقوله يعني شيئا، لأن الكلام والأفعال كانت من زمان تتناقض وتتضارب ".(2)

"لكن أولى "أحداث" الجزائر أفسدت فرص التطور المعقول والقابل للسيطرة عليه. فبين ليلة 30 أكتوبر و01 نوفمبر عام 1954 حصلت سبعون عملية تفجير موزعة على مجمل الأرض الجزائرية وسببت ثمانية قتلى وأضرارا مادية جسيمة. ولكن هذا الحدث الذي اعتبر فيما بعد بمثابة نقطة انطلاق الحرب التحريرية الجزائرية".(3)

هل كان يمكن تقدير قيمته كما هي؟ فبعد موجة التفجيرات عاد الوضع إلى هدوئه النسبي. ولم يكن من المستحيل كليا أن يأمل الفرنسيون بفترة هدوء مؤقت مشابهة لتلك التي شهدتها تونس في نفس اللحظة عندما سلم "الفلاقة" سلاحهم. إن الزعماء التاريخيين الذين أعطوا الأمر بالتمرد المسلح في الجزائر كانوا يبدون في ذات الوقت كاختصاصيين بالعمل السري وذلك لأن معظمهم

(1) Ferhat ABBAS; **Autopsie d'une guerre, l'Aurore,** Livres Editions et Abdelhalim Abbas, Alger2011,p.67.
(2) **Ibid**, pp.67-68 .
(3)محمد العربي الزبيري؛ الثورة الجزائرية في عامها الأول، **المرجع السابق**، ص.45.

مسؤولون سابقون في المنظمة الخاصة. وبدوا أيضا كمناضلين خابت آمالهم بسبب عجز حزبهم عن تجاوز الأزمة التي ألمّت به سنة 1953. وهذا الاتجاه يعبّر عن حركة عامة لتحقيق الهدف النهائي للاستقلال.

فهل كان واردا أنه حتى في تلك اللحظة كان يمكن لسلسلة من الإصلاحات العاجلة المصحوبة بعمليات قمع محسوبة ومحدودة أن تكون قادرة على إقامة علاقات سياسية جديدة و متينة؟.

" إن القليل من الفرنسيين كانوا مستعدين للقبول بالمراجعة الأليمة والممزقة لموقفهم تجاه المستعمرات، وبالأخص الجزائر. ويكفي للدلالة على ذلك، هو أنه كانت توجد شخصيات من أمثال كاترو(CATROUX) وماسينيون (MASSIGNON) وألبير كامو(CAMUS) وفرانسوا ميتران(MITTERRAND) ممن يحرصون أكثر على الدفاع عن صورة فرنسا. لقد كان هؤلاء يعملون من أجل التحرر السياسي للمغاربة ضمن الإطار الفرنسي أكثر مما يفكرون بإعطاء إفريقيا الشمالية سيادتها الكاملة وتطبيق قانون 1947 بالنسبة للجزائر مع رفض كل نزعة انفصالية".(1)

(1)جورج فرشخ؛ المرجع السابق؛ ص.49.

2-1-1موقف وزيرالداخلية، فرانسوا ميتران وسياسته تجاه الثورة التحريرية:

عبر فرانسوا ميتران عن عقيدته كمواطن فرنسي مخلص لوطنه وليس للجزائر على خلاف الخليط الأوربي الذي كان يستغل الجزائر والجزائريين ويستغل حتى فرنسا لمصلحته الخاصة، بدليل أن ميتران بنفسه، حين يتولى منصب وزير الداخلية في جوان 1954، وأثناء المفاوضات الأولى خلال الثورة كان من الذين رفضوا إعطاء الجزائر استقلالها التام. كما أنه يصبح من أشد السياسيين الرافضين للتفاوض مع الثوار. كيف لا وهو الذي صرح :"إن المفاوضات مع الثوار هي الحرب".(1)

منذ اليوم الأول من أحداث الجزائر، "أوفد وزير الداخلية فرانسوا ميتران، ملاحظا، وهو نائب المحافظ (Sous Préfet) ، السيد فرانسوا راي(François REY) إلى الجزائر. وقام بتقصي الوضع، وأجرى اتصالات عديدة مع الوسط السياسي. وتسلم تقريرا مطولا من مدير ثانوية، كان موجها لرئيس الجمعية الوطنية. يذكّره فيه بالأخطاء التي ارتكبت من قبل السلطات ، وهي التي تجاهلت مطالب الجزائريين . وأن هذه الأحداث نتاج هذه السياسة. (2)

وكانت ردود الفعل الأولى للحكومة الفرنسية على "التمرد" المسلح في الجزائر هو إعادة التأكيد على السيادة الفرنسية هناك ورفض أية مساومة مع "المتمردين". فقد أعطيت الأولوية لغريزة الدفاع الوطني. كما أعلن فرانسوا ميتران وزير الداخلية آنذاك. وقد كان بدون شك رجل السياسة الفرنسي الأكثر إطلاعا على الشؤون الإفريقية . ولكن هذا الموقف كان يجهل أن الزمن قد أصبح محسوبا أكثر فأكثر. وكان هذا الجهل مأساويا بالمعنى الحرفي للكلمة.

---

(1) **L'Echo d'Alger** ;2 NOVEMBRE1954**op,cit**; p.1.
(2) Ferhat ABBAS ; **op,cit**, p.64.

عندما اندلعت ثورة التحرير الوطني الجزائرية كان فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) وزيرا للداخلية، وكان له تصريح شهير في الخامس من نوفمبر 1954: "إن الجزائر هي فرنسا، من فلاندر إلى الكونغو هناك قانون واحد، ومجلس نيابي واحد. وبذلك فهي أمة واحدة، هذا هو دستورنا وتلك إرادتنا"(1)

علّق السيد فرحات عباس، بخصوص رد فعل وزير الداخلية على اندلاع الثورة التحريرية: "**الجزائر هي فرنسا**"، ظلت الأحكام الصادرة عن وزير الداخلية، فرانسوا ميتران، تحت الحقائق الاستعمارية. وكان يظن أنه يحل المشكل بهذه الإجراءات. لكن لما يسيل الدم لا يسمح بخداع الخصم وإيهامه بالأكاذيب. الجزائر لم تكن أوفارني(l'Auvergne) ولا الألزاس(l'Alsace) ولا دوفيني (le Dauphiné). كانت بالنسبة للجميع مستعمرة تسير بقوانين استثنائية فيما يخصنا نحن".(2)

وجاء في تقرير لوزير الداخلية فرانسوا ميتران، حول الوضع في الجزائر، وبعد عرض الوضع العام في الجزائر أشار إلى أهمية الجيش الذي أرسل إلى

---

(1) وزارة الإعلام و الثقافة؛ **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)**، الجزائر 1979، ص.109.

(2)« Les jugements du ministre de l'intérieur, François Mitterrand, restaient en deçà des réalités coloniale: « l'Algérie c'est la France… »

Ces sentences supposaient le problème résolu. Or, il ne l'était pas. Quand le sang coule, il n'est plus permis de tricher de débiter des contrevérités grossières. L'Algérie n'était ni l'Auvergne, ni l'Alsace, ni le Dauphiné. Elle était pour tout le monde une colonie, régie, en ce qui nous concernait par des lois d'exceptions »

Cité in : Ferhat ABBAS; **Op,Cit**,p.136.

الجزائر" من أجل تعزيز القوات حتى يتمكن الحاكم العام في الجزائر من الحصول على القوات الضرورية".(1)

كما ورد في جريدة (La dernière heure) بأحرف بارزة العناوين التالية: "...خطة تخريبية نفذت هذه الليلة في كامل التراب الجزائري... وضع وزير الداخلية قوات أمن إضافية تحت تصرف الحاكم العام". (2).

وفي اجتماع بوزارة الداخلية قال ميتران **(** François MITTERRAND**)**، حين كان يقرر سياسة الإصلاح، فيما يتعلق بالقضية الجزائرية: "لا يمكن أن يكون هناك احتجاج (وطني) جزائري، لأن من واجب الحكومة المحافظة، وستحافظ على الوحدة الوطنية ولن توافق على الانفصال. وأن الاحتجاجات لا تكون مقبولة إلا في إطار الأمة الفرنسية..."(3)

يذكر أندري لويس دوبوا (André-Louis DUBOIS) وبيار سارجان (Pierre SERGENT): "أن الحكومة الفرنسية، في البداية لا يمكنها أن تجتنب الأحداث التي وقعت بالجزائر سنة1954. لأنها لم تنفذ ولم تطبق الإصلاحات التي وعدت بها الجزائريين من قبل... وأن العرب يدركون ذلك جيدا. لذا فأحداث نوفمبر 1954 كانت منطقية، تسجل في منطق إفلاس السياسة الفرنسية في الجزائر".(4)

(1)**L'écho d'Alger;** 3 novembre1954; p.1

(2**) Dernière Heure** ;3 novembre1954,p.6.

(3) **Dernière Heure** ;6 novembre1954,p.1.

(4) André-Louis DUBOIS; Pierre SERGENT; **Le Malentendu Algérien** ; Editions Fayard and BPL, Paris1974 ; p.114.

وردا على سؤال طرحه بيار سرجان(Pierre SERGENT) ، حول ما إذا كان يمكن احتمال اتساع موجة العمليات التي وقعت آنذاك، كان رد أندري لويس دوبوا (André-Louis DUBOIS):

"هل يمكن القول أن هذا هو بداية عمل ما أم عمل معزول؟ إن الحكومة الفرنسية لم تخطئ التقدير في البداية، إذا اعتمدنا على تدخلات بيار منديس فرانس ووزيره للداخلية فرنسوا ميتران، لما تحدثا عن الجزائر الفرنسية، إنما كانا يرغبان تصعيد الوضع، وكانا يظنان أن هذه الأحداث إنما هي معزولة، وإلاّ لا يصرحان بهذا التصريح".(1)

ويضيف: "إن منطقة الأوراس، منطقة وعرة وصعبة المسالك، وأن ما تشهده من أحداث لا يحدث بالضرورة في مناطق أخرى. وهذا ما يراه السيد منديس فرانس ووزيره، فهذه الأحداث لا تختلف عن تلك التي وقعت في سطيف والقبائل. لذا صرح الرجلان " الجزائر الفرنسية". (2)

إن الحكومة الفرنسية، بما فيها وزارة الداخلية، استصغرت من الأحداث وقللت منها ولجأت إلى الاستخفاف بالثورة التحريرية، وعدم إعطاء الأهمية لها، أمام الرأي العام (3)، وذلك لإفشال روح الحماس لدى الشعب الجزائري وزعزعة

---

(1) André-Louis DUBOIS; Pierre SERGENT **op, cit**, p.115.
(2) **Ibid**, pp.115-116.

(3)كان فرانسوا ميتران يدرك جيدا أن "التمرد" الجزائري والاستقلال، المعترف بحتميته على انفراد، إنما هو مسألة وقت و قضية ثمن يجب دفعه و مسألة متعلقة بمستوى حدة الحرب. غير أن استقلال الجزائر أثار مخاوف جمة في إسرائيل أكثر مما أثاره في فرنسا ذاتها.

للمزيد أرجع إلى:

-عفرون محرز؛ **مذكرات من وراء القبور**(وقائع مأساة) ج 1 ، تر:الحاج مسعود مسعود؛ دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر 2008، ص.415.

الثقة بينه وبين المجاهدين. ويلاحظ من هذه التصريحات أيضا، أن الحكومة الفرنسية، ما زالت تصر على ادعاءاتها القائلة أن الجزائر جزء لا يتجزأ منها، وأنها تستعمل كل الوسائل، حتى وسائل العنف المختلفة، أمام أي حركة تحرر تطالب بالاستقلال. كما أنها ظلت تزعم أن الشعوب المستعمرة راضية بها ومطيعة لحكمها.

1-2-1-1إجراءات فرانسوا ميتران تجاه الثورة التحريرية

فرانسوا ميتران، من بين جميع الأشخاص السياسيين الفرنسيين الذين تعاقبوا على الحكم في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة، الذي كانت له مشاكل أكثر من غيره مع الجزائر الثائرة ثم الجزائر المستقلة.

عند اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر1954، كان فرانسوا ميتران، وزيرا للشؤون الداخلية، ولما اشتد لهيبها في سنة 1956 عين وزيرا للعدل. وهو الذي بادر باتخاذ الإجراءات القمعية ضد الكفاح المسلح، وهو أيضا الذي منح للجيش صلاحيات الشرطة والعدالة.

غير أن أهم ما ينبغي استخلاصه من تعامل ميتران مع الجزائر هو شعوره بالإحباط العميق كرجل سياسي لم يفلح أبدا في فرض رأيه على الشعب الجزائري المكافح، فضلا عن أن حرب الجزائر هي التي عجلت بسقوط حكومة منديس فرانس حيث كان ميتران يشغل منصب وزير الداخلية(1).كما أدت إلى انهيار حكومة غي مولي حيث كان فرانسوا ميتران وزيرا للعدالة. "ولقد استبدت

(1) عفرون محرز؛ **المرجع السابق**؛ ص .401.

بالرجل مشاعر المرارة وخيبة الأمل لمدة طويلة لأن اليسار الفرنسي أبعد عن السلطة لعدة سنوات. وكان ذلك إيذانا بسقوط الجمهورية الرابعة".(1)

لقد استهل ميتران (François MITTERRAND) سياسته العقابية ، بخطأ فادح إذ مباشرة بعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 اتهمت الإدارة الفرنسية بالجزائر، من الحاكم العام إلى جهاز الشرطة، عناصر "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" ظنا منها أن لهم ضلوع في هذه الأحداث رغم أنهم كانوا بعيدين كل البعد عنها. لكن كان لابد على الحكومة إيجاد متهمين لطمأنة أوربيي الجزائر.

في اليوم الأول من نوفمبر من سنة 1954، أصدرت الحكومة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر أمرا مستعجلا، إلى مسؤولي الأمن لتطبيق إجراءات قمعية فورية (2) بهدف عزل الثورة عن الجماهير الشعبية، حيث هاجم البوليس والدرك الاستعماريين منازل ألاف المواطنين الجزائريين، واعتقل العديد من أصحابها بدعوى أن لهم علاقة بأحداث أول نوفمبر.(3)

أما فيما يخص اعتقال عناصر حركة انتصار الحريات الديمقراطية، صدر مرسوم بتاريخ الخامس نوفمبر 1954، ونشر على أعمدة الجريدة الرسمية الفرنسية التي تحمل تاريخ السابع نوفمبر يقضي بحل حركة انتصار الحريات

---

(1) عفرون محرز ؛ **المرجع السابق**؛ ص .401.

(2)نشرت جريدة (l'Humanité) الصادرة في 3 نوفمبر 1954 عنوانا بارزا" تعرض جزائريون الذين احتجزوا بباتنة لتعذيب (Gestapo)، حيث تعرض عنصران من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عن طريق التيار الكهربائي و الماء ".

أنظر:

l'Humanité ;3 novembre 1954 ;P.1.

(3) **البصائر**، 31 ديسمبر 1954،عدد 299 ص.8.

الديمقراطية وكل التنظيمات والهيئات التابعة لها، وحظر نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك ما يسمى بعمالات الجزائر(1).
وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد لتنفيذ هذا المرسوم.

بطلب من وزير الداخلية " فرانسوا ميتران (François MITTERRAND)، قرر مجلس الوزراء "حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية" وبعده ألقي القبض على أغلبية عناصر هذا الحزب وأودعوا في السجون. وبلغ عدد المعتقلين في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر وحده، أكثر من خمسمائة رجل من مناضلي ومسؤولي الحركة، زجت بهم في السجون تستنطقهم، بحثا عن الحقيقة قصد التوصل إلى القيادة العاملة في كل منطقة. وفي نهاية شهر نوفمبر 1954 ما يقارب ألفين من المناضلين. وشرعت محاكم الاستعمار تصدر أحكامها التعسفية على الذين يقفون أمامها فرادى أو جماعات.(2)

وعلى إثر ذلك، صعدت السلطات الاستعمارية في الجزائر عملية الاعتقالات في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية المحل. وقد كان يوم 31 ديسمبر 1954 بالخصوص يوما استثنائيا في الجزائر، كثفت فيه عمليات التفتيش والاعتقالات بحيث شملت أغلب من بقي خارج السجون من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ففي عمالة الجزائر وقعت مداهمة وتفتيش تسعة و ثمانين منزلا، وألقي القبض على أثنين وثمانين مناضلا. وفي عمالة قسنطينة وقعت مداهمة وتفتيش مائة وسبعة منزلا، وألقي القبض على

---

(1) محمد العربي الزبيري" السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر" **مجلة أول نوفمبر** ، **الجزائر 1982** ، عدد 52 ص.51.

(2)**البصائر،المصدر نفسه**، ص.8.

أنظر كذلك: محمد العربي الزبيري؛**الثورة الجزائرية في عامها الأول**،المرجع السابق، ص.97.

سبعين مناضلا. أما في عمالة وهران فقد وقعت مداهمة وتفتيش أثني عشرة منزلا ولكنه لم يلق القبض على أي مناضل.(1)

وقد تعرض العديد من المناضلين إلى عمليات التعذيب الوحشي مما أدى بأحد السياسيين القياديين في الحزب ألا وهو عبد الرحمن كيوان إلى عقد مؤتمر صحفي في الجزائر العاصمة بهدف إطلاع الصحافيين على آثار التعذيب التي تظهر على جسمه.(2)

ونتيجة لأساليب التعذيب المستعملة مع هؤلاء الأبرياء الذين كانوا فعلا يجهلون كل شيء عن الحركة الجديدة وعن القيادة التي تسيّرها، فإن السجون الاستعمارية قد استقبلت أعدادا هائلة أخرى من الجزائريين المعروفين بنضالهم في صفوف الحركة الوطنية أو حتى المحبين والحياديين.

لقد ساهمت تلك الأعداد الضخمة من الإيقافات مساهمة فعالة، وبطريقة عفوية، في تزويد جبهة التحرير الوطني بالكثير من المنخرطين الجدد، كما أنها ساعدت على نشر الرعب في نفوس الأوربيين. وبالفعل فإن حملة الاعتقالات العشوائية قد دفعت الكثير من المترددين إلى تغيير مواقفهم والالتحاق بالجبال، هروبا من السجون ومراكز الاستنطاق.(3)

وفي تعليمة تحت رقم 333 من وزارة الداخلية، في8 نوفمبر1954 موجهة إلى المحافظين (الولاة) لتأكيد حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتؤكد أيضا مجموعة من التوصيات وبصرامة: "إذا تطلبت هذه التعليمات التطبيق

---

(1)أحسن بومالي؛ **أول نوفمبر1954،بداية النهاية ل"خرافة الجزائر الفرنسية"** الجزائر،دار المعرفة 2010 ،ص.161.

(2) **نفسه** ، ص.159.

(3) محمد العربي الزبيري؛**الثورة الجزائرية في عامها الأول**،المرجع السابق، ص.97.

بالصرامة وبالسرعة، فإنها لا يجب أن تؤدي إلى ارتكاب أخطاء، التي ارتكبت في الماضي وكانت توحي بأن القانون يضمن بأقل درجة المواطنين المسلمين... ستتذكرون أيضا أن السلطة حتى وإن كانت رادعة، لها القوة لكي تتصرف وتعاقب بشدة وباعتزاز...لا أسمح بأي خطأ في هذا الموضوع".(1)

كانت نتيجة هذه التدابير القمعية غير المناسبة أن سهلت انضمام السكان إلى جبهة التحرير الوطني، وبحل الحزب ترك فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) لمجاهدي جبهة التحرير الوطني الفرصة للسيطرة على ساحة النضال لوحدهم. "وبإعلانه الحرب ضد المصاليين دفع بالكثير من عناصر حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى الالتحاق بالثورة رغم أنهم – إلى حد اندلاع الثورة– اكتفوا بالنضال السياسي الذي يقوم على الإضرابات والمظاهرات فقط. وتحت ضغط البوليس اضطر العديد منهم إلى مغادرة بيوتهم والالتحاق بالثورة".(2)

جاء في تصريح لميتران (MITTERRAND) في نوفمبر 1954، بخصوص الثوار الجزائريين: "لقد تناسوا أن وراء الحكومة الفرنسية كل الفرنسيين سواء كانوا من فرنسا أوْمِن الجزائر، يجب أن يتحدوا للدفاع عن الحقوق الواحدة: الأرض الواحدة، الجمهورية أخيرا... كنا نريد تطبيق سياسة ديمقراطية اجتماعية ولما وصلنا إلى مرحلة التنفيذ عن طريق الدولة، وهذا ما خشيه هؤلاء الانفصاليون..."(3) ويضيف قائلا: "وبتسرعهم هذا اختاروا ليلتهم الدامية، وبتصرفهم هذا ساهموا في تعزيز موقفنا. وبالتالي فإن الحكومة قد اتخذت كل

---

(1) François MAYNE, Benjamin STORA; **François Mitterrand et la Guerre d'Algérie**, Calmann-Lévy, 2010, p.72.

(2) Franz-Olivier GIESBERT; **François Mitterrand ou la tentation de l'histoire, Op, Cit** , pp.176-177.

(3) **L'écho d'Alger** ; 7 novembre1954,p.4.

التدابير اللازمة . وقوات عسكرية قد أرسلت لتوزع حيث الأماكن الملائمة على كل التراب الجزائري. إن الجيش والشرطة يشددون المراقبة والحراسة. وحزب(1) قد اختار الحرب المسلحة ضد أمة... وعدد كبير من زعماء العصابات قد أوقفوا..."(2) كما صرح في اليوم نفسه، فيما يخص المفاوضات مع الثوار، فقال: "إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب."(3)

هكذا ففي الخامس من نوفمبر 1954 أكد وزير الداخلية، فرانسوا ميتران: "لا يمكن التفاوض مع ثوار" des rebelles " ، حتى بعد تصعيد إجرامهم، لن يستطيعوا إلا الخضوع لقساوة القمع.

ويحتفظ التاريخ بذلك التصريح المثير "التفاوض الوحيد هو الحرب" (la seule négociation c'est la guerre) وبعد ذلك بيومين، دافع عن توجهاته وأفكاره: "الجزائر هي فرنسا وفرنسا لن تعترف بسلطة أخرى في بلدها إلا سلطتها " ثم يواصل قائلا: " نحن لا نضرب بطريقة جماعية. سنقوم بتجنب أي شيء قد يبدو كنوع من حالة الحرب، ونحن لا نريدها "(4)

لقد دعم وزير الداخلية السيد فرانسوا ميتران الطرح الذي تقدم به رئيس الحكومة يوم 14 نوفمبر 1954، حيث صرح أمام المجلس الفرنسي قائلا:

---

(1) يقصد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تأسّست في 02 نوفمبر 1946على أنقاض حزب الشعب المنحل.

(2) **L'écho d'Alger** ;7 novembre1954, **op,cit** ; p.4 .

(3) **Ibid** ,p.1.

(4) « l'Algérie c'est la France et la France ne reconnaîtra chez elle d'autre autorité que la sienne ». Puis il ajoutera : « Nous ne frapperons donc pas d'une manière collective. Nous éviterons tout ce qui pourrait apparaître comme une sorte d'état de guerre, nous ne le voulons pas»
Cité in : Émilie ROCHE, ;**Étude des discours de presse écrite française sur la violence et la torture pendant la guerre d'Algérie** : Le Monde, L'Humanité, Le Figaro, L'Express, France Observateur, 1954–1962
Thèse de doctorat de Sciences de l'information et de la communication.**Université Lumière Lyon 2** présentée et soutenue le 9 novembre 2007,p.52.

"لا تساهل عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمن الداخلي للأمة، عن وحدة وسلامة الجمهورية.إن مقاطعة الجزائر تشكل جزءا من الجمهورية الفرنسية... إنه لا يمكن تصور أي انفصال بينها وبين فرنسا... هناك من النواب من يقارن بين السياسة الفرنسية في الجزائر وفي تونس. لا توجد مقارنة. فهنا توجد فرنسا.(1).

وقال فرانسوا ميتران (François Mitterrand) في توضيحه لمبادئ "سياسته الجزائرية" : "يجب قمع الأعمال الإرهابية بدون رحمة، والفصل بدقة تامة بين المتمردين والأغلبية العامة للسكان الجزائريين الذين برهنوا على تحضرهم ووفائهم"(2).

وفي زيارة تفقدية يوم 20 نوفمبر 1954، قادته إلى منطقة الأوراس، وفي خطاب له في خنشلة صرح: "نحاول اجتناب كل ما يؤدي إلى حالة الحرب... لكننا سنعاقب بلا رأفة، وبدون شجن(همّ) وهذا لا يتم إلا بتطبيق بالعدالة، وفي هذه الحالة، إن العدالة تتطلب الصرامة، وتوقيف المسؤولين".(3).

وواصلت السلطات الاستعمارية في الجزائر، سياسة الترهيب من خلال معاقبتها كل مواطن جزائري يظهر تعاطفه مع الثورة التحريرية، وتحقيقا لهذا الهدف(4) قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء "أماكن التجمع" أطلقت عليها

---

(1) محمد الميلي الإبراهيمي؛ **الحالة السياسية داخل الجزائر و خارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر وادي الصومام**،الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد الثاني، دار الثورة الإفريقية، الجزائر(دون تاريخ) ، ص ص .24 و25.

(2) **L'écho d'Alger** ;19 novembre1954,p.12 .

(3) Benjamin STORA**; La gangrène et l'oubli, la mémoire de la guerre d'Algérie**, éditions SEDIA, Alger2010, p.21.

(4) Yves COURRIERE; **La guerre d'Algérie**, t II (**Le temps des léopards)**; Fayard, 1972, p.108.

اسم: أماكن الأمان، وذلك بقصد عزل الثورة المسلحة عن قاعدتها العريضة. وفي هذا الإطار وزعت منشورات على سكان القرى والمداشر، تدعوهم للالتحاق ب" أماكن التجمع" وجاء فيها:

" إن بعض المشوشين ومن بينهم جماعة من الأجانب قد أغرقوا بلادنا في حوادث دامية و تمركزوا أخيرا في منطقتكم. إنهم يعيشون من مواردكم الخاصة، ويفرضون الضريبة، ويجبرون رجالكم عن الخروج من ديارهم إلى مغامرة إجرامية.

أيها المسلمون لا تتبعوهم والتحقوا حينا بمناطق الأمن(1)، أنتم وأسركم وأموالكم. إن أماكن هذه المناطق ستدلكم عليها الجيوش الفرنسية المرابطة بناحيتكم، والسلطات الإدارية لدواويركم. أنتم أيها الرجال الذين تجندتم بدون تفكير، فإذا لم ترتكبوا أية جريمة عودوا حينا إلى مناطق الأمن بسلاحكم، ولن تتعرضوا لأي سوء أو مكروه، وقريبا ستتنزل الصاعقة على المتمردين. وبعد ذلك يعود السلام الفرنسي من جديد"(2).

وعندما اصطدمت السلطات الاستعمارية بالرفض المطلق من قبل المواطنين الجزائريين، لجأت إلى ممارسة العنف، حيث قامت بإجلاء سكان ناحية الأوراس بالقوة ودمرت القرى والمداشر. كما أعطت صلاحيات مطلقة

(1) **Archives d’outre-mer (France)Fonds de la préfecture d’Oran**
Bureau spécialisé de la Défense nationale (BSDN) *(*1912 - 1959)
Série FR ANOM 92 / 5 Q1 - 250
Source : anom.archivesnationales.culture.gouv.fr

(2) وزارة الإعلام والثقافة؛**المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي: من جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي**، الجزائر، 1979 ص.36.

للمعمرين الذين تسلحوا وكوّنوا لجانا للدفاع الذاتي، المسماة "اليد الحمراء" وسلموا جزءً كبيرا من مزارعهم للجيش الفرنسي.

كما استعملت فرنسا الاستعمارية إلى جانب الإجراءات الدعائية والقمعية، الإجراء الإصلاحي بهدف عزل الثورة عن الجماهير الشعبية، وذلك من خلال تقديمها وعودا تتضمن تطبيق سياسة اقتصادية عادلة في الجزائر.

وفي هذا الصدد أدلى وزير الداخلية الفرنسي، فرانسوا ميتران بتصريح أمام أعضاء البرلمان الفرنسي، قال فيه:

"إذا كانت التدابير العسكرية وحدها لا تكفي، فعلينا أن نستثمر أكثر من أربعين مليار فرنك حتى يعلم كل جزائري أنه محل العناية القصوى من فرنسا، وأن المجهود الذي شرعنا فيه، والذي سيركز خاصة على الطرق والمدارس، ينبغي أن يتواصل طيلة سنوات عديدة فهناك مجال للعمل يستحق الإعجاب وجدير بالشعب الجزائري، الذي هو جزء لا يتجزأ من الشعب الفرنسي، إنه في وطنه مثلنا تماما وبين ظهرانينا بفضل الوجود الفرنسي الذي سيجعل من إفريقيا كلها أصدق شهادة على خلود الحضارة الفرنسية..." (1).

وهكذا وعلى الرغم من "أن السلطات الفرنسية، كانت تتظاهر بأن تطبيقها للإصلاحات يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي والاجتماعي للمواطنين الجزائريين، فأنها لم تكلّف نفسها عناء دراسة مشروع الإصلاحات كما كانت تدعي، ولكنها اكتفت بإخراجها من الأرشيف ما يسمى بدستور الجزائر الصادر

---

(1)مولود قاسم نايت بلقاسم؛**ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا و خارجا**، الملتقى الأول لتاريخ الثورة :**الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون**، المجلد الأول،ج2، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية(بدون تاريخ النشر) ص.66.

في 20 من سبتمبر 1947، ونفضت عنه الغبار المتراكم وأضافت إليه مادة جديدة كي يعتبره المغفلون، والمعتوهون قانونا جديدا وهذه المادة الجديدة، تتمثل في إعطاء المرأة الجزائرية حق الانتخاب".(1)

وكما سبق ذكره، "أن مشروع الإصلاحات يدخل في إطار المناورات المكشوفة بهدف القضاء على الثورة المسلحة، غير أن معمري الجزائر لم يهضموا هذه الإصلاحات، واعتبروها تنازلا للذين حملوا السلاح، وبداية للتخلي عن العمالات الثلاث المكونة للجزائر".(2)

مما تقدم يتضح موقف فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) ومعه الموقف الفرنسي من الثورة الجزائرية، ومن مجاهديها الذين هبوا من أجل استقلال الجزائر رافضين الوجود الاستعماري، فكان رد المستعمر الحاقد، أن واجه هذا الشعب الأبيّ بكل حقد وعنف، فرفع من عدد جنوده من ثمانية وأربعين ألف عسكري إلى ستة وخمسين ألف وألحق جهاز الشرطة بالجيش بقرار من وزارة الداخلية التي كان يشرف عليها فرانسوا ميتران (François MITTERRAND).

يقول السيد الشاذلي بن جديد: "عام 55 كان أيضا منعطفا على غاية من الأهمية والخطورة في مسيرة الثورة... ومن جهته نجح وزير الداخلية فرانسوا ميتران في الحصول من الحكومة على تعزيزات حربية ضخمة، ولم يتوقف سواء في البرلمان أوالصحافة عن الدفاع عن شعاره "الجزائر هي فرنسا".(3)

---

(1)محمد العربي الزبيري؛ **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص.100.

(2) أحسن بومالي؛ **المرجع السابق**، ص.166.

(3) الشاذلي بن جديد؛ **مذكرات :ملامح حياة**، (1929–1979)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2011، ص.70.

ففي ظرف يومين، الثامن والتاسع من شهر ديسمبر1954، أعلن السيد فرانسوا ميتران(François MITTERRAND) وزير الداخلية، "أن سبعين ألف جندي يعملون في المناطق المشوشة للتدليل على أن فرنسا محمية في الجزائر".(1)

ولعل أخطر إجراء اتخذه الإدارة الاستعمارية، هو ذلك الذي نشرته الصحافة الصادرة بتاريخ 19 مارس 1955 في شكل بيان من وزارة الداخلية يحمل اسم: "حالة الطوارئ"، وجاء فيه: "أن هذا الإجراء يشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام لجميع الحريات، وحالة الحصار التي تؤدي حتما إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإدارية، لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية. ذلك أن حالة الطوارئ تبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم، ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه. ليصبح أكثر ملاءمة مع أحداث تعد كارثة عمومية، من شأنها أن تعرض الأمن للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية"(2).

وحاول فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) بكل الوسائل إفشال الثورة الجزائرية، حيث استعمل أسلوب التهديد بالتصريحات الشديدة والمثيرة، كما حاول تجاهل الثورة حتى يزرع الشك في نفوس أبناء الشعب الجزائري.

وأكد في إحدى مداخلاته: "إن إفريقيا الشمالية ضرورية لبقاء فرنسا"(3). وأنذر الذين يطالبون باستخدام القوة ضد مناضلي الانعتاق والتحرر. وأضاف يسترسل: "أن بقاء فرنسا مرهون بالمسئولين الذين يعرفون كيف يحفظون الأمن

---

(1) محمد العربي الزبيري؛ **الثورة الجزائرية في عامها الأول**،المرجع السابق، ص ص99-100

(2) **La Dépêche de Constantine** ; 19 Mars 1956.

(3) François STASSE; **op, cit**, p.74.

عندما يكون في خطر، ويعرفون أيضا تطبيق الإصلاحات الفعالة لما يستتب الأمن"(1).

ويذكر فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) ، "بأن الجمهورية الرابعة لم تتمكن من حل مشكلة التحرر في إفريقيا ولا أن تضع خطة منطقية على صعيد مستعمراتها". (2).

هل ما يؤكد عليه السيد فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) أمام الجمعية الجزائرية حقيقة أم ضرب من الخيال؟

إن الحقيقة التي نستخلصها، هي أن هناك تناقض بين ما يدعيه السيد ميتران وما يقدم على فعله لما اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية. إنه جلب التعاسة لأغلبية سكان الجزائر بإجراءاته التعسفية التي اتخذتها وزارته ضد الوطنيين الجزائريين ، كما سبقت الإشارة إليها آنفا ، وإلا كيف نفسر الإجراء الذي اتخذته وزارته، لما قررت إلحاق جهاز الشرطة بالجيش ؟.

وباختصار فإن رد فعل فرانسوا ميتران وجميع المسئولين الفرنسيين يتمثل "في استعمال القوة لقمع الثائرين الجزائريين وإلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا. ففي نهاية نوفمبر من سنة 1954، تمكنت قوات الشرطة من سجن سبعمائة مناضل، وفي نهاية السنة نفسها بلغ عدد المسجونين ألفين مناضل".(3).

(1) François STASSE; **op, cit**, p.74.
(2) **Ibid**, p.74
(3) Bernard DOZ et Evelyne LEVER; **Histoire de l'Algérie**:1954-1962, Paris; Seuil1982, p.62.

2-1سياسة حافظ الأختام ،فرانسوا ميتران في حكومة غي مولي Guy Mollet(1فيفري1956 إلى 13 جوان1957):

بعد أن أنهى منديس فرانس(Mendes FRANCE) الحرب الفرنسية في الهند الصينية(1)، اعتبرت الجمعية الوطنية أن المهمة التي أوكلت إليه قد انتهت، فأسقطت حكومته.(2) ودُعي إدغار فور (Edgar FAURE) لتشكيل الحكومة التالية(3)، ولم يمض عليه وقت طويل، حتى أعلن عن حل الجمعية الوطنية ودعا البلاد إلى الانتخابات النيابية، في 02 من جانفي 1956.

وكانت الثورة التحريرية الجزائرية قد انطلقت منذ عامين، وبدأت تستنزف فرنسا عسكريا واقتصاديا ومعنويا، حتى صارت قضيتها الأولى. وتحالفت الشُعبة مع الحزب الراديكالي برئاسة بيير منديس فرانس واتحاد الديمقراطيين والاشتراكيين للمقاومة برئاسة فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) ، وجناح الديغوليين التقدميين بزعامة جاك شابان دلماس(DALMAS)، وشكلوا جميعهم"الجبهة الجمهورية". وخاضت هذه الجبهة الانتخابات على أساس برنامج يقوم بالدرجة الأولى على إنهاء الحرب في الجزائر. وكانت الجبهة برئاسة بيير منديس فرانس، وباسمه فازت و حصلت على الأكثرية داخل الجمعية الوطنية. لكن غي مولي المناور البارع، عرف كيف يستبعد منافسه، وكلّفه رئيس الجمهورية روني كوتي (René COTY) بتشكيل الحكومة، مفوتا الفرصة فرنسا لتكرار تجربة بيير منديس فرانس. وشكل غي مولي حكومته،

---

(1) بعد هزيمة ديان بيان فو ، ماي 1954، دُعي منديس فرانس لتشكيل حكومة تكون مهمتها الأولى إنهاء الحرب الفرنسية في الهند الصينية. وقد تمكن من توقيع معاهدة السلام في جنيف بعد شهر من توليه رئاسة الوزارة.

(2) دامت من 18 جوان 1954 إلى 23 فيفري 1955.

(3) استمرت حكومته من 25 فيفري1955 إلى غاية 01 فيري 1956.

فعين منديس فرانس وزيرا للدولة من دون حقيبة، أي الرجل الثاني في الحكومة، واختار فرانسوا ميتران(François MITTERRAND) ليكون وزيرا للدولة وزيرا للعدل، أي الشخصية الثالثة .

وفي أول جلسة لمجلس الوزراء، قرّ الرأي على أن يتوجه رئيس الوزراء غي مولي إلى الجزائر لينصب الحاكم الجديد، الجنرال كاترو(CATROUX)(1)، وليطلّع على الوضع بنفسه. واستقبله "الكولون" بمظاهرات عنيفة، ورشقوه بالطماطم وطالبوه باستبدال الحاكم العام الجديد كاترو(CATROUX) بحاكم آخر والذي يرى الحرب الطريق الأمثل بدل التفاوض والحوار مع الثوار الوطنيين الجزائريين. فاستسلم غي مولي لمطالبهم، وعين روبير لاكوست(Robert LACOSTE)(2) حاكما عاما للجزائر بدلا منه. فكانت ضربة موجعة لهيبته كرئيس للحكومة .

فور تعيينه، بادر لاكوست إلى طلب مزيد من قوات الجيش وإلى تصعيد الحرب، وسيبلغ عدد القوات الفرنسية المقاتلة في الجزائر في أيام غي مولي وفرانسوا ميتران (François MITTERRAND)، أربع مائة ألف جندي. وفي عهده أيضا، بدأ التعذيب في السجون وأخذ الرهائن والانتقام الجماعي في القرى والأرياف. وهكذا تكون الجبهة الشعبية الفرنسية للأممية العمالية، قد تخلت عن كل معتقداتها. وبينما كان غي مولي الاشتراكي يرسل المزيد من الجنود إلى

(1) جورج كاترو (1877–1969) جنرال ، هو من أوائل المنضمين إلى حركة الجنرال ديغول في 1940 ، معروف بانفتاحه على الحضارة العربية، و هو الذي قاد مفاوضات استقلال سوريا و لبنان سنة 1946.

(2) روبير لاكوست ،حاكم عام للجزائر من فيفري1956 إلى ماي 1958.من مناصري الجزائر الفرنسية.

الجزائر، كان منديس فرانس يحتج على هذه السياسة، وبعد مضي ثلاثة أشهر فقط على تشكيل الحكومة، قدم منديس فرانس استقالته. ولم يستقل فرانسوا ميتران (François Mitterrand) ، بل أصبح الرجل الثاني في الحكومة.

في 22 من أكتوبر 1956، اعترضت القوات الجوية الفرنسية الطائرة المغربية التي كانت تقل أبرز زعماء الثورة التحريرية الجزائرية(1)، في طريقهم من الرباط إلى تونس، وأرغمتها على الهبوط في مطار بوفاريك العسكري بالجزائر. "لا يمكن وصف هذه العملية إلا بأنها عملية قرصنة جوية. واحتجاجا على هذا التصرف، رمى الوزير الاشتراكي ألان سافاري (Alain SAVARY)(2) باستقالته في وجه رئيس الحكومة غي مولي، لأنه رفض إدانة هذه العملية، ورفض الإفراج عن المعتقلين الخمسة.أما فرانسوا ميتران(François Mitterrand) فلم يحرك ساكنا ولم يتبعه".(3)

عملت الحكومات الفرنسية منذ بداية الثورة التحريرية على جعل القوانين الاستثنائية أحد أعمدة محاربة الوطنيين الجزائريين للحفاظ على "الجزائر فرنسية". وبما أن القضاء يتعارض مع الجرائم والجنح، فقد تم دمج عناصر

---

(1) هم أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين أيت أحمد، محمد خيضر و مصطفى الأشرف

(2) ولد بمدينة الجزائر عام 1918 و توفي بباريس سنة 1986، سياسي فرنسي، ناضل في صفوف(Section Française de l'Internationale Ouvrière) والحزب الاشتراكي الموحد (Parti Socialiste Unifié) ثم عضوا في الحزب الاشتراكي. عيّن كاتب الدولة مكلفا بالمسائل المغربية والتونسية في حكومة غي مولي التي استقال منها احتجاجا على اختطاف زعماء الثورة التحريرية الخمسة في 22 أكتوبر 1956. لما تولى فرانسوا ميتران الحكم في 1981، عيّن وزيرا للتربية الوطنية في أول حكومة بقي يشغل هذا المنصب حتى وفاته في 1986.

(3) François MAYNE , Benjamin STORA; **Op, Cit** ,p.157.

جبهة التحرير الوطني ضمن خانة مجرمي القانون العام، لذلك خوّل القانون للقاضي بالتدخل في الحالة التي يراها أنها تدخل ضمن قوانين الحرب.

1-2-1 فرانسوا ميتران و سياسة التعذيب:

يذكر السيد عاشور شرفي : "في الفترة الممتدة من شهر فيفري 1956 إلى جوان 1957، أي في خلال معركة الجزائر، ارتبط اسم ميتران(MITTERRAND) بالممارسات الوحشية والاستنطاق والتعذيب(1) والتصفيات الجسدية الجماعية ومنها اغتيال العربي بن مهيدي في 4 مارس 1957. وميتران(MITTERRAND) هو الذي طرح قانون مارس 1956 الذي منح صلاحيات الشرطة لقوات المظليين التابعة للفيلق العاشر بقيادة ماسو".(2)

"ومنذ بداية الأزمة، فرضت الاعتبارات السياسية في جميع المناقشات القانونية. فمنذ الثاني نوفمبر1954، أخطر النائب العام للجزائر، السيد

---

(1) يبدأ أول انحراف للديمقراطية منذ أن منح قانون 12 مارس 1956 "**صلاحيات خاصة**" إلى الوزير المقيم الجزائر. و ابتداء من 7 جانفي 1957، تخلت الحكومة، للجيش عن معظم سلطات الشرطة في الجزائر العاصمة وضواحيها. ليبدأ الجنرال ماسو و 8000 من المظليين في عمليات التعذيب دون أدنى رحمة. العملية التي استنكرها الجنرال.(Bollardière) وهو الضابط السامي الوحيد الذي أعلن رفضه لمثل هذه الممارسات. فكان جزاؤه أن أعفي من مهامه في 18 فبراير 1957، وحكم عليه بالسجن لستة أشهر.

للمزيد أرجع:

Pierre CROISSANT; **L'affaire Mahiot, épisode Montbéliardais de la Guerre d'Algérie**: *Bulletin société d'émulation de Montbéliard*, n°132- 2009 (publié en2010), p.366.

(2) عاشور ، شرفي؛ **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**، منشورات دار القصبة ، الجزائر ، 2004؛ص .251.

سوسيني(SUSINI)(1)، وزارة العدل، أنه خلال ندوة انعقدت مساء اليوم الأول من نوفمبر 1954 بمقر الحاكم العام(2)، والتي حضرها السيد الوزير جاك شوفالي (Jacques Chevalier)(3)، طرحت مسألة إعلام القضاء العسكري بالجرائم المرتكبة من قبل "الإرهابيين"(4).

وتشير المادة 76، الفقرة 2 من قانون العقوبات أنه: "يمكن إحالة مخربي المنشآت التي تستعمل من قبل الدفاع الوطني. والمساس بأمن البلاد، إذا تعلق بجرائم أخرى، على القضاء العسكري".(5)

وفي 03 أفريل سنة 1955، صادقت حكومة إدغارفور(Edgar Faure) على قانون "حالة الطوارئ" والسماح للقضاء العسكري بالمطالبة بقائمة موسعة من الجرائم، بدء بالجرائم التي تمس أمن الدولة، مرورا بتكوين جماعة أشرار، أوتعمّد الحرائق، وتشمل أيضا محاولة ارتكابها أوالتواطؤ مع مرتكبيها، بالإضافة إلى الجرائم المتعلقة بها(6). وظل هذا الإجراء ساري المفعول، بل أساسيا إلى غاية 1962.

---

(1) جان جاك سوسيني(Jean-Jacques SUSINI) سياسي فرنسي، ولد بمدينة الجزائر 1933، انضم إلى التجمع من أجل فرنسا الذي أسسه الجنرال ديغول (Rassemblement Pour la France) سنة 1948، أحد معارضي سياسة ديغول تجاه الجزائر، فانضم الانقلابيين سنة 1961، و شارك في تأسيس المنظمة الارهابية(OAS).

(2) عاشور ، شرفي؛ **المرجع نفسه،** ص .251.

(3)جاك شوفالي Jacques Chevalier وزير الدفاع الوطني ورئيس بلدية الجزائر في آن واحد.

(4) ترجمنا هذه الكلمة من النص الأصلي و التي وردت فيهLes terroristes و يقصد بها الثوار

(5) Journal Officiel de la République Française ;

(6)Journal Officiel de la République Française ;***Décret 55-440*** du 23 Avril 1955,adopté en vertu de la **Loi du 3 Avril 1955**.

فعلا، بعد إلغاء "حالة الطوارئ" في ديسمبر 1955 اعتمدت حكومة غي مولي(Guy Mollet) تطبيق "السلطات الخاصة" (Les pouvoirs spéciaux) في 16 مارس 1956، لا سيما المادتين 10 و11 من القانون رقم 56-274 الصادر

في 17 مارس1956 (1) حيث استعادت الإجراء مع توسيعه، وسمحت للمجالس القضائية العسكرية، المطالبة بمحتوى قانون"حالة الطوارئ" والذي أثري بكل قوائم الجنح والجرائم التي تمس الدفاع الوطني(2). ومنذ ذلك الحين، أصبح جهاز الشرطة يعمل جنبا إلى جنب مع الجهاز العسكري.

وحسب شهادة الجنرال بول أوساريس في هذا الصدد: "في 7 ماي 1957، تلقى بروسبير (Prosper) مكالمة من العقيد غودار(GODARD) يخبره بتعيين ماسو(MASSU) مديرا عاما لإدارة مدينة الجزائر العاصمة وشمال المقاطعة، وبأنه سيقيم في المقاطعة.

---

(1) **Art.10**.- Le gouverneur général peut déléguer aux préfets les pouvoirs prévus par les articles 1, 3, 6, 7, 8 et 9 ci-dessus.
« Les autorités civiles peuvent déléguer aux autorités militaires leurs pouvoirs de police ainsi que les pouvoirs qui leur auront été délégués en vertu du présent décret.
Art.11.- Le gouverneur général peut instituer des zones dans lesquelles la responsabilité du maintien de l'ordre passe à l'autorité militaire qui exercera les pouvoirs de police normalement impartis à l'autorité civile.
L'autorité militaire peut dans ce cas recevoir par délégation du gouverneur général l'exercice des pouvoirs prévus par les articles 1er, 3, 6, 7, 8 et 9 ci-dessus.
Les autorités militaires peuvent déléguer aux autorités civiles les pouvoir visés au présent article ».

-Journal Officiel de la République Française ***Décret n°56-274*** du 17 Mars 1956.
(2) Benjamin STORA,;**La gangrène et l'oubli** ;**Op, cit**,p.78.
للمزيد ارجع إلى:
Charles, Robert AGERON,. ;**Histoire de l'Algérie contemporaine** ,Editions Dahleb , Alger (sans date) p.100.

وهكذا سلّم الوزير المقيم روبير لاكوست صلاحياته المتعلقة بالشرطة إلى ماسو ووحدته العاشرة للمظليين، وكلف بمهمة "استئصال الإرهاب في الجزائر العاصمة".(1)

ويواصل يقول: "أنه أوكلت مهمة ترقيم المنازل وإحصاء السكان لأعوان الشرطة والدرك ووحدات أخرى، وأحيانا أخرى متشكلين من فرق أوكلت لهم هذه المهمة في إطار "فرع الحماية العمرانية" تحت مراقبة ضباط محولين إلى قيادة المحافظة ، و تم بذلك جرد قوائم اسمية لجميع السكان".(2)

" ولكي يتم الحصول على المعلومات المرجوة ، اتفق مع المحافظ أن يسند كل ضابط من ضباط الاستعلامات برجل من رجال الشرطة القضائية وتمّ هذا دون صعوبة تذكر، لأنه وقع انسجام أعوان الشرطة والجنود العسكريين دون نزاع".(3)

أما في الميدان، فقد كان أعوان الشرطة يلبسون بزّة "لباسا" ولا يوجد ثمة شيء يميزهم عن أصدقائهم العسكريين من الوحدة العاشرة التي كانت تحت قيادة أوساريس.

يقول Tzvetan Todorov، :"أنه من المسائل التي أثيرت في الآونة الأخيرة، مسألة التعذيب الذي مارسه الجيش والشرطة إبان حرب التحرير الجزائرية،

---

(1) بول أوساريس؛ **شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة، الجزائر1957–1959** ، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر 2012، ص.100.

(2)) **نفسه**؛ ص.101.

(3) **المصدر نفسه**؛ ص.101.

خاصة أيام تولي السيد فرانسوا ميتران، وزارة العدل في حكومة غي مولي ما بين 1956 و 1957".(1)

وها هو العقيد روجي ترانكيي(Roger TRINQUIER)(2)، يحاول تبرئة الجيش في شريط سنة 1972: حضارة التعذيب Une civilisation de la torture: "تخيلوا أنكم ألقيتم القبض على أحد من واضعي القنابل، والذي يكون قد زرع خمسة قنابل. وكنتم تعلمون أنها ستنفجر في الساعات الثلاثة الآتية. أنتم بين إما مساءلته بلباقة، وبالتالي المخاطرة بسقوط أربعين قتيل ومائتي جريح ، أوتعذبونه ليفشي عن مكان القنابل حتى يتم توقيف مفعولها وبالتالي يتم منع حدوث الكارثة... أنا شخصيا، مستعد لطرح الأسئلة حتى أتمكن من إيجاد رد على كل أسئلتي..."(3)

من خلال هذه الشهادة، نستخلص أن ممارسة التعذيب خلال الثورة التحريرية الجزائرية من قبل الجيش والشرطة، لم يكن من أجل الحد من العمليات التفجيرية، لأن واضع القنابل الموقوف بين عمليتين أمر استثنائي. فالتعذيب يساعد بالدرجة الأولى للتعرف على" العدو" والقضاء عليه. وهذه المقاربة هي الأقرب إلى الحقيقة.

---

(1)Todorov TZVETAN ;**La torture dans la guerre d'Algérie**, *Le Débat* n°122, Gallimard 2002 /5,p.103.

(2) روجي ترانكي(Roger TRINQUIER) 1908–1986 ، هو أحد الضابط المظليين، الذين شاركوا في حرب الهند الصينية، وأزمة السويس1956 وحرب الجزائر. بوصفه عضوا في قيادة الأركان الفرقة 10 للمظليين التي كان يقودها جاك ماسو، وكان له دور قيادي في معركة الجزائر عام 1957. وقد ألّف العديد من الكتب منها: الحرب الحديثة(La Guerre moderne).

(3) Todorov TZVETAN **;op,cit**,p.103.

وممارسة شتى أنواع التعذيب "الوسيلة الوحيدة لتحقيق النصر في هذه الحرب" لأن فرنسا فقدت الحرب. "فالتعذيب، ووحشية الجيش ورجال الأمن، وتنفيذ الإعدام في حق العديد من الجزائريين، الغرض منها تحويل كل الشعب الجزائري إلى عدو لفرنسا، لأن مكان كل واحد يقتل، يظهر عشرات الآخرين الذين يلتحقون بالثورة".(1)

هكذا فالتعذيب يبرر بضروريات الحرب التحررية. ومن هذا المنظور، فالتعذيب يمارس كنوع من العقاب المعنوي لانتهاك القانون، تحت مبدأ أخلاقي للعدالة. وعلى هذا الأساس سيتم إضفاء الشرعية على التعذيب القمعي واعتباره عقابا عادلا.

"ستصبح العقوبة كنوع من العقاب المعنوي لانتهاك القانون، ووفق مبدأ أخلاقي للعدالة: عقوبة يأخذ شكل التصحيح... أنها تهدف إلى تصحيح خطأ وتربية أخلاقية "(2)

لقد استخدمت المصالح الأمنية والعسكرية، مختلف الوسائل المحظورة دوليا، في عمليات استنطاق المناضلين الجزائريين، الذين كانوا يعذبون بواسطة الكهرباء حيث يقيّدون إلى سلم بواسطة حبل حافيي الأقدام، ولكي يكون التأثير أكبر توضع أقدامه في إناء فيه ماء. تخيل النتيجة. هذا بالإضافة إلى وسائل

(1) Todorov TZVETAN **; op,cit**, p.103-104.

(2)«Le châtiment va se présenter comme punition morale de la violation de la loi, en vertu d'un principe moral d'équité :Le châtiment prend donc la forme de la correction…il vise à corriger la faute et à éduquer moralement… »
cité in : Malika El KORSO; **Algérie 1954-1962 : La torture en question** (Le Dossier Jean Muller), Editions DAHLEB. Alger2013 ;P.118.

أخرى كالماء والنار والوسائل النفسية أثناء عمليات المداهمة والاعتقال للتأثير على الشعب.(1)

2-2-1 فرانسوا ميتران و الإعدام:

سنّت فرنسا الاستعمارية منذ أن بسطت نفوذها على كامل التراب الوطني مجموعة من المراسيم والقوانين لتثبيت وتدعيم استمرارية وجودها في الجزائر، وأقامت مؤسسات تسهر على تطبيق وتنفيذ هذه القوانين على الجزائريين بتسليط عقوبات على الذين لا يحترمونها واعتبرت كل من يخترقها بالمتمرد، فكانت العدالة الفرنسية بقوانينها ومؤسساتها قمعية منذ زمن بعيد، حيث كانت تعمل على تسليط أقسى العقوبات على الشعب الجزائري، وهو الدافع الأساسي الذي جعل الجزائريين يفجّرون الثورة التحريرية في الأول من نوفمبر 1954.(2)

وإذا كان قمع العدالة الفرنسية متسترا قبل اندلاع الثورة، إلا أنه سرعان ما أصبح مكشوفا ومفضوحا بعد اندلاعها وخاصة في عهد حكومة غي مولي ووزارة فرنسوا ميتران. ومن الخروقات التي نسجلها :

1 – اختراق العدالة لقانونها العام ومبادئ القانون الدولي العام أثناء مواجهة المتهمين الجزائريين.

2 – عدم تمكنها من وضع حد للتعذيب والقتل الجماعي وتسامحها مع الجلادين و السفاحين الفرنسيين.

3 – إعدام الجزائريين في غياب الضمانات القانونية المعترف بها دوليا.

---

(1) Boualem NEDJADI; **Les Tortionnaires**,1830-1962; Editions ANEP, Rouiba, Algérie, 2001 ; p.111-114.

(2)رشيد زبير؛ **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة(1956-1962)**، دار الحكمة للنشر، الجزائر2012، ص. 269.

4 – تشريع الجريمة وذلك بإصدار مجموعة من القوانين الاستثنائية مخترقة بها مبادئ الثورة الفرنسية ودستورها والمبادئ العامة للقانون الدولي، خاصة في المادة الخامسة منه التي تقر على عدم تعرض الفرد للتعذيب أوالعقوبة أوأي معاملات غير إنسانية. كما تؤكد المادة الثامنة منه على حق كل فرد في الطعن أمام القضاء الوطني المختص.(1) كما أن هذه الإجراءات تناقض اتفاقيات جنيف لسنة 1949، حيث تؤكد المادة الثالثة منه على تحريم المساس بحياة الأفراد خاصة القتل بأشكاله المختلفة: تشويه الجسم، المعاملة القاسية، والتعذيب. أوإصدار أحكام وتنفيذها دون محاكمة مسبقة من طرف محكمة عادية تحترم الضمانات القانونية المعترف بها لدى الشعوب المتحضرة.(2)

لقد أكد النائب العام الفرنسي لمدينة الجزائر روليكي RELIQUET على تبعية القضاء للسلطة الفرنسية بقوله: "خرجت العدالة الفرنسية من الباب الضيق باستحواذ الجيش الفرنسي على السلطات القضائية"(3).

هكذا فمنذ سنة 1956 أسندت للقضاء العسكري كل الاختصاصات القضائية وفق مرسوم 17 مارس1956 لا سيما المادة 10 و11 منه، في عهد فرانسوا ميتران وزير العدل الذي منح سلطات استثنائية للوزير المقيم لفرض الأمن في الجزائر، ويمنحه في نفس الوقت سلطات جد واسعة والذي يحولها فيما بعد لأفراد الجيش.(4)

---

(1) رشيد زبير؛ **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة** ، **المرجع نفسه**، ص ص. 269-270.

(2) رشيد زبير؛ **المرجع نفسه**، ص ص.271-272.

(3) Pierre Vidal NAQUET ; **Torture dans la République**, éditions de Minuit, Paris ,1975, p.71.

(4) Boualem NEDJADI**; Op, Cit**; p.108.

أثناء مجلس الوزراء المنعقد يوم 15 فيفري 1956، تصفح فرانسوا ميتران التقارير التي أعدها أعضاء وزارته، واستخلص أنه منذ بداية الثورة التحريرية –منذ عامين– لم ينفذ أي حكم بالإعدام في حق أي جزائري. إنها حرب معلنة في الوقت الذي تناقش فيه فرضيات المفاوضات المختلفة (Hypothétiques négociations). فمن بين 253 محكوم عليهم بالإعدام من الوطنيين الجزائريين، منهم 163 دون نقاش(par contumace). و 90 منهم يوجدون ضمن ما يسمى فيما بعد ب "دهاليز الموت" (les couloirs de la mort) في السجون الرئيسية الجزائرية.(1)

في 15 من مارس 1956 وجهت لجنة التنسيق للدفاع عن الجزائر الفرنسية والأخوة (Comité de Coordination pour la défense de l'Algérie Française et de la fraternité) والتي تشكلت من ممثلي قدماء المحاربين، رؤساء بلديات الجزائر... ووجهت إنذارا للحكومة: إذا لم ينفذ حكم الإعدام على أحد من المحكوم عليهم، إلى غاية21مارس، فإنهم سيقاطعون الحكومة، وسيغلقون البلديات.

عشية انقضاء المهلة المحددة، استقبل روبرت لاكوست، ممثليهم، وطمأنهم على حزم الحكومة، كما يتضح من خلال التصويت على قانون"الصلاحيات الخاصة" (Les pouvoirs spéciaux) في الأيام القليلة الماضية.

(1) François MAYNE , Benjamin STORA; **Op, Cit** ,pp.33-34.

في 05 جوان 1956 اجتمع المجلس الأعلى للقضاء(Conseil Supérieur de la Magistrature)(1) برئاسة رئيس الجمهورية للنظر في ملفي اثنين(2) ممن صدر فيهما حكم الإعدام، وسينفذ فيهما في سجن بربروس بالجزائر، بعد أربعة عشر يوما، في يوم 19 جوان ليلا.

"بعد شهرين، وفي 19 جوان 1956 ، وبعد فشل الاتصالات الأولى مع جبهة التحرير الوطني، قررت الحكومة إعدام زبانة بن محمد وفراج عبد القادر بن موسى".(3)

يذكر السيد محمد تقية: أنه "منذ 19 جوان 1956 ، يوم إعدام أحمد زبانة وفراجي بالجزائر، تم إعدام 111 مناضلا منهم: 45 في الجزائر،42 في قسنطينة و24 في وهران".(4)

---

(1)**CSM** :**Conseil Supérieur de la Magistrature**, crée par la constitution du 27 octobre 1946. Le CSM, plus haute autorité judiciaire, présidé par le président de la République, est composé de douze membres : quatre sont des magistrats élus par leurs pairs, six des personnalités désignées par l'assemblée nationale, deux des personnalités choisies par le président de la république au sein des professions judiciaires. Le CSM remplie deux rôles :gérer la carrière des magistrats et conseiller le Président de la république sur les recours en grasse des condamnés à mort ;le vice-président du CSM est le garde des seaux ,ministre de la justice ;**François Mitterrand** .

أنشأ بمقتضى دستور 27 أكتوبر 1946 ، ويعدّ أعلى سلطة قضائية في البلاد، يرأسه رئيس الجمهورية. يتكوّن المجلس من أثنى عشرة عضوا، أربعة قضاة ينتخبهم نظراؤهم، وستة شخصيات يختارهم المجلس الوطني، واثنان يختارهم رئيس الجمهورية.

يقوم المجلس الأعلى للقضاء بإدارة الحياة المهنية للقضاة، وإسداء المشورة إلى رئيس الجمهورية من الطعون والعفو عن المحكوم عليهم بالإعدام. ويعد وزير العدل نائب رئيس المجلس.

(2)أحمد زهانة بن محمد المعروف ب: زبانة و فراج عبد القادر بن موسى.

(3) Sylvie THENAULT; **Histoire de la guerre d'indépendance Algérienne,** Editions elMaarifa,Alger2010,p.120**.**

(4)Mohamed TEGUIA; **L'Algérie en Marche** ;Office des publications Universitaires, Alger, 2007. p.256.

وعن اغتيال علي بومنجل، يقول السيد فرحات عباس:

"بعد اغتياله، وجّه روني كابيتون (René CAPITANT)(1) ، وزير سابق، وأستاذ الحقوق بجامعة باريس،رسالة لوزير التربية الوطنية ينتقد فيها سياسة القمع التي تمارسها الحكومة الفرنسية ضد المواطنين الجزائريين، والذين استشهد العديد منهم بسبب التعذيب، ومنهم الشهيد علي بومنجل.

ومما جاء فيها: "علي بومنجل، كان أحد طلبتي بكلية الحقوق بجامعة الجزائر، لما كنت أقود حركة المقاومة "كفاح" (Combat) في إفريقيا الشمالية. إن خبر وفاته في ظل هذه الظروف يؤلمني. إنها تؤكد المأساة التي قرأت عنها قبل بضعة أيام في كتاب PH.SIMON "مناهضة التعذيب" (Contre la torture).

إن مثل هذه الممارسات لم نقم بها حتى ضد الأسرى الألمان لما كنا في الحرب العالمية الثانية، أما الآن فأصبح يسمح بها، بل أصبحت وصفة معتمدة من طرف حكومة بلادي ضد الجزائريين، أحس أنني غير قادر على تدريس القانون في الجامعة الفرنسية". (2)

---

(1) ولد عام 1930 بمقاطعة ISERE ، تطوع في الحرب العالمية الثانية، و درّس الحقوق بجامعة الجزائر عام1941. عيّن وزير التربية الوطنية في الحكومة المؤقتة(1944-1945) و بعدها إلى التدريس بجامعة باريس سنة 1951 .

(2) « Ali Boumendjel, a été mon étudiant à la faculté de Droit à Alger ,à l'époque ou` je dirigeais le mouvement de résistance « Combat » en Afrique du nord. La nouvelle de sa mort , survenue dans ces conditions, me bouleverse. Elle confirme de façon tragique ce que j'ai lu, il y a quelques jours dans le livre de P.H.SIMON « Contre la torture » . Tant que de telles pratiques-aux quelles même en pleine guerre nous n'avons jamais soumis les prisonniers Allemands – seront prescrites ou tolérées contre les Algériens par le gouvernement de mon pays ,je ne me sentirai pas capable d'enseigner dans une faculté de droit française ».

- **Cité in** ; Ferhat ABBAS ; **op,cit**,p.194.

وعن قصة القبض على محمد العربي بن مهيدي، وضلوع فرانسوا ميتران، وزير العدل وحافظ الأختام في إعدامه، يقول بول أوساريس:

"بعد سلسلة من الانفجاريات، التي هزت الجزائر العاصمة في 10 فيفري 1957، وبعد أسبوع تمّ القبض على بن مهيدي، وعيّن القاضي بيرار (BERRARD) في قيادة القوات، وكان يشغل في نفس الوقت منصب قاضي التحقيق مكلف بإعلام مكتب وزير العدل حافظ الأختام بكل ما يحدث، ولهذا كان فرانسوا ميتران على اطلاع بما يجري عندنا دون المرور على الوسائل الرسمية".(1)

"ولتنفيذ العملية أحضر أوساريس زجاجة من السم، حتى يوهم الرأي العام، أن العربي بن مهيدي، قد انتحر في زنزانته، وفي أحد الأيام توجه صباحا نحو مركز قيادة بيجار ليقابل بن مهيدي. و بعد تناول القهوة ، حضر مساءلة بيجار لسجينه، محاولا إقناعه بالتعاون مع فرنسا إلا أنه رفض ذلك".(2)

وكانت الشرطة القضائية بقيادة بارا وجيفوردان تريد بن مهيدي بشدة، غير أن بيجار رفض رفضا قاطعا تسليمه للشرطة ظنا منه أنهم سيعذبونه لا محالة.

"وفي 3 مارس 1957، تحدثنا طويلا مع ماسو بحضور ترانكي حول مسؤولية بن مهيدي عن أغلبية العمليات الإجرامية، وهو يستحق الإعدام، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن محاكمته عن طريق القضاء أمر غير مرغوب فيه، لأنه كان سيحدث صدى دوليا. كما أنه كان علينا ربح الوقت لأننا كنا

---

(1) بول أوساريس، **المصدر السابق** ، ص.132.

(2)Sylvie THENAULT; **Histoire de la guerre d'indépendance Algérienne , Op,Cit**, p.137.

نأمل في توقيف كل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التابعة لجبهة التحرير الوطني"(1).

وبعد حوار دار بين أوساريس وماسو تقرر عدم ترك بن مهيدي للشرطة، كما "منح أوساريس حق التصرف في الملف مع تلقيه ضمانات من ماسو أنه يتستر عليه بعد تلقيه الضوء الأخضر من الحكومة خاصة من قبل وزير العدل فرانسوا ميتران".(2)

هكذا تسلّم أوساريس ، بن مهيدي في الأبيار(3)، وطلب من النقيب ضابط الخفارة، عرض الأسلحة، وقامت فرقة المظليين بتقديم تحية الشرف لزعيم جبهة التحرير الوطني.

وفي مزرعة منعزلة، "عزل السجين في غرفة مهيأة سلفا وبمجرد إدخال بن مهيدي إلى الغرفة، قمنا بتقييده وشنقه بطريقة تفتح المجال لاحتمال حدوث عملية انتحار".(4)

تعد المرحلة الممتدة من 1 فيفري 1956 إلى 12 جوان 1957، والتي كان فيها فرانسوا ميتران وزير العدل وحافظ الأختام في حكومة غي مولي وهي مرحلة قطعت الثورة التحريرية الجزائرية مرحلة صعبة وعانى فيها الشعب

---

(1) بول أوساريس، **المصدر السابق** ، ص.134.

(2) **المصدر نفسه** ، ص.135.

(3) في الواقع ، إن تسليم العربي بن مهيدي إلى أوساريس لا يدع أي مجال للشك في المصير المأسوي الذي أعد له. ذلك أن هذا التسليم لم يتم بمقتضى أمر عسكري و إنما بقرار سياسي تم اتخاذه من طرف فرانسوا ميتران.

للمزيد أرجع إلى: عفرون محرز؛ **نفس المرجع** ؛ ص .403.

(4) بول أوساريس؛ **المصدر السابق** ، ص.135.

الجزائري من قساوة الظلم والتعذيب والقتل الجماعي على يد مجرمي الحرب من جنرالات وعناصر الجيش الفرنسي ورجال الشرطة (1)، و كيف سكت وزير العدل على ما يجري في الجزائر.

لقد تساءل العديد من الفرنسيين قائلين: "هل فرانسوا ميتران، وهو وزير العدل وحافظ الأختام، كان على علم بما يجري من جرائم(2) ترتكب في الجزائر ضد الشعب الجزائري، وهي مخالفة لأبسط القوانين والأعراف الدولية. وميتران رجل القانون ووزير العدل؟ كيف سكت؟ أم أنه لم يكن يعلم، فإن كان لا يدري فتلك المصيبة، وإن كان يدري وسكت فالمصيبة أعظم والجريمة أخطر، والمسؤولية أكبر. وقد أدلى أندري روسلي، مدير مكتبه مصرحا قائلا: "إن المدعي العام أثار مع فرانسوا ميتران لأول مرة، في مراسلته قضية التعذيب في الجزائر في السادس أفريل 1956. ولكن ميتران الذي كان على دراية بالموضوع وعن بينة، ولكنه لم يستقل.

ويضيف مدير مكتب فرانسوا ميتران قائلا:"إن وزير العدل كان على علم بالتعذيب، والقتل الجماعي، بل كان شاهدا سنة 1957 عندما طلب الجنرال ماسو من بول أوساريس، أن يشرع في وضع موضع التنفيذ تأسيس "فرق الموت" أو "كتائب الموت" (3). وفي هذه الأثناء أعطى المقيم العام في الجزائر

---

(1) محمد الصالح الصديق؛ **كيف ننسى و هذه جرائمهم؟** دار هومة للطباعة للنشر و التوزيع، الجزائر 2012 ،ص. ص.181-195.

(2) يعترف بول أوساريس في مقابلة صحفي جريدة لوموند (Le Monde) الصادرة في مارس2007، ويؤكّد (ما ذكره في كتابه فيما يخص هذا الأمر، أرجع للصفحة السابقة) أنه تلقى التعليمات من باريس و بالضبط من وزير العدل فرانسوا ميتران.

(3) تؤكد هذه الشهادة ما أدلى به بول أوساريس ، حين أكد أن فرانسوا ميتران، وزير العدل كان على علم بالتعذيب الذي سلطته مختلف الأجهزة على الشعب الجزائري.

روبير لاكوست وهو" الاشتراكي"صلاحيات البوليس إلى الجنرال ماسو الذي استنجد بدوره بالجنرال بول أوساريس "لتطهير حي القصبة" في الجزائر العاصمة من الفدائيين الجزائريين".(1)

يؤكد مكتب فرانسوا ميتران في ذلك الوقت: "إن ميتران ما كان يفكر أبدا في الاستقالة وهو على علم كامل بالجرائم والاغتيالات، والقتل الجماعي للجيش الفرنسي في الجزائر ضد الشعب الجزائري بل كان له طموح في منصب رئاسة الوزراء ولهذا تشبث بمنصبه كوزير للعدل وحامل للأختام إلى غاية سقوطه في جوان 1957".(2)

يذكر إيريك دوهامل(Eric Duhamel) أنه:" أثناء الانتخابات التشريعية التي جرت في 2 فيفري 1956، كان فرانسوا ميتران أحد زعماء جبهة الجمهورية، من المدافعين في الحملة الانتخابية عن السلم في الجزائر. وعند توليه وزارة العدل في حكومة غي مولي، كان على اطلاع على حالات التعذيب وطلبات العفو المقدمة من المحكوم عليهم بالإعدام.فهو يبدو أنه أحد المسؤولين عن إغراق فرنسا في ما يسمى " الحرب القذرة" (La sale guerre).(3) إن هذا الرجل الذي

---

(1)سعدي بزيان؛**جرائم فرنسا في الجزائر**،من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة الجزائر 2012 ص.90.

(2) سعدي بزيان؛ **المرجع نفسه** ص ص.90-93.

(3) Eric DUHAMEL ;**Traces de la guerre d'Algérie,**40 ans de turbulences dans la vie politique française**,** ***Cahiers de l'IHC*** n°2,1995,p.49.

غادر حكومة لانيل(Laniel) لم يتبع منديس فرانس وألان سافاري لما قدما استقالتهما لغي مولي. (1).

كان ميتران يدرك أن الحرب التي تخوضها بلاده في الجزائر ستكون طويلة الأمد ومؤلمة للجميع، ولليسار بصفة أخص. ويدرك أيضا أن الحل الوحيد لحرب الجزائر، هو استقلال الجزائر، غير أنه ظل متشبثا ببقاء الجزائر تابعة لفرنسا مهما كلف ذلك من ثمن.

---

(1) في 17 مارس 1956 وقّع فرانسوا ميتران مع غي مولي و موريس بورجيس مونوري و روبرت لاكوست، بعد التصويت على (les pouvoirs spéciaux) السلطات الخاصة،على قرار يحول سلطات العدالة إلى الجيش.

الفصل الثاني

موقف اليسار الفرنسي و الحزب الاشتراكي الفرنسي بقيادة فرانسوا ميتران من الجزائر(1957–1981)

2–1 موقف اليسار الفرنسي من الثورة التحريرية الجزائرية(1957–1962)

2–1–1اليسار الاشتراكي(القسم الدولي الفرنسي للعمال)

2–1–2 اليسار المتطرف

2–1–3 الاتجاه الفوضوي

2–1–4 التروتسكيون

2–1–4–1اتجاه لانبرت:

2–1–4–2اتجاه فرنك

2–1–5الحزب الاشتراكي الموحد

2–2 موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي تحت قيادة فرانسوا ميتران من الجزائر المستقلة(1962–1981)

2–2–1فرانسوا ميتران وتوحيد اليسار الفرنسي

2–2–2 موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي تجاه الجزائر المستقلة

2-1 موقف اليسار الفرنسي من الثورة التحريرية الجزائرية(1957-1962):

إن اليسار الفرنسي بمختلف أطيافه ظل مؤمنا بأن الجزائر فرنسية وستبقى كذلك إلى الأبد. وكان دائما يساند السياسة الاستعمارية حيال الأهالي منذ تأسيس حكومة بلوم–فيوليت (الجبهة الشعبية) سنة 1935 إلى عهد منديس فرانس وبعده غي مولي. وهذا ما سنتأكد منه لاحقا.

2-1-1اليسار الاشتراكي(القسم الدولي الفرنسي للعمال)SFIO:

قرر المؤتمر الوطني لليسار الاشتراكي المنعقد في شهر نوفمبر 1944 بخصوص مسألة المستعمرات، تحرير الشعوب الأصلية(الأهالي) إلا "أن هدف الحزب هو أن يكون عبر إقامة وحدة بين فرنسا الاشتراكية الديمقراطية وسكان الأهالي وليس بمنح الاستقلال لهم. وبهذا القرار المخزي، أراد الحزب أن يبرز ويبيّن المهمة الحضارية للجمهورية، هي ربط المستعمرات بفرنسا، كما حذر المؤتمر الأخذ بعين الاعتبار الحركات الوطنية التي تحركها القوى الخارجية".(1)

أما في مؤتمر الحزب المنعقد في شهر جويلية من عام 1954 ، فقد اعترف الحزب بحق الشعوب في تقرير مصيرها ولكن دون تعداد الجزائر ضمن هذا الاعتراف. فلقد اتخذ اليسار الاشتراكي موقفا معاديا للثورة الجزائرية منذ لحظة انطلاقتها الأولى .وكانت أولى ردود أفعاله تجاه الحدث ما نشرته صحيفته (Le Populaire) في الثالث من نوفمبر عام 1954 عن العمليات

(1) Martin EVANS, **Mémoire de la guerre d'Algérie**, l'Harmattan, Paris, novembre 2007, p.55.

الأولى بقولها: "كانت العمليات المسلحة منظمة وفق خطة مشتركة، وأن الحل الوحيد هو البحث عن منفذي العمليات وتسليط عقوبات صارمة عليهم"(1).

وفيما بعد صرح مندوبان عن الحزب بخصوص موقف الحزب ما يحدث في الجزائر، إذ أشار الأول وهو بيراغا Beragga قائلا:" يجب تنفيذ القانون من طرف الشرطة"(2)، بمعنى استعمال القمع والقوة. أما الموقف الثاني، فقد صدر من طرف بلوش Bloch الذي قال: "تتكون الجزائر من ثلاثة مقاطعات حيث يرفرف العلم بألوانه الثلاثة، بمعني أن الجزائر فرنسية ويرجع سبب هذه الأحداث إلى الجامعة العربية أو إلى بعض الألمان لإيقاف الإصلاحات" (3).

ومن خلال ما اشرنا إليه، نجد أن موقف اليسار الاشتراكي لا يختلف عن موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الجزائرية، فكان موقفه هو مساندة سياسة العصا التي استخدمتها السلطات الفرنسية في الجزائر، ونادى بضرورة بقاء الجزائر فرنسية وعلى ما يبدو أن أحزاب اليسار كانت تتخفى وراء شعارات مزوقة من اجل مصالحها الضيقة. وإلاّ كيف نفسّر موقف اليسار الاشتراكي من القضية الجزائرية مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في فرنسا. فقد غيّر الحزب من لهجته المنحازة من القضية الجزائرية ووظّفها كورقة سياسية للوصول إلى السلطة بدليل تصريح غي موليه في مجلة الاكسبريس، قائلا:" إن الحرب(يقصد حرب الجزائر)حمقاء ولا نهاية لها "(4)، وعلقت صحيفة الحزب(Populaire) :" أن شعار الاشتراكيين السلام في الجزائر".(5)

---

(1) Jacques KERGOAT, Marceau PIVERT ; **Socialiste de gauche**, éditions de l'atelier, paris, 1994 p.289.
(2) Martin EVANS ; **op,cit ;**p.56.
(3) Jacques KERGOAT, Marceau, **op,cit**, p.289-290.
(4)**Ibid**, p.292.
(5) زبير رشيد ؛ **موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية –العدد9 ،2013 .ص.147.

نجح غي موليه في توظيف حرب الجزائر كورقة رابحة في حملته الانتخابية، ونجح الحزب في الانتخابات التشريعية لسنة1956 ، وتولى رئاسة الوزراء بتاريخ الأول من فيفري 1956.

وبمجرد ما سيطر على زمام الأمور تخلى عن تصريحاته التي كانت مجرد شعارات في الحملة الانتخابية للحزب، ونهج خطا مخالفا لما طرحه الحزب خلال الانتخابات ولمبادئه المناهضة للاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها، عندما اتبع سياسة العصا والتنكيل. ففي عهد حكومة الحزب عرض قانون "السلطات الخاصة" الذي صوت عليه البرلمان المكون في أغلبيته من اليسار في مارس 1956. (1) ويعكس هذا القانون السياسة القمعية التي تسلط على الشعب الجزائري.

وهنا يمكننا القول أن مسؤولية ارتكاب جرائم الحرب في الجزائر تقع على عاتق هذا الحزب وجميع الأحزاب الأخرى. فقد سجل الكثير من قادته أسماءهم في سجل الإجرام الذي اقترفته فرنسا في الجزائر، ومن بينهم فرانسوا ميتران، الذي أصبح رئيسا لفرنسا عام1981. والذي كان وزيرا للداخلية ثم وزيرا للعدل، أمر وغطى متعمدا أية ممارسة يمكن أن تساعد في توفير المعلومات حتى ولو كانت طبيعتها جريمة(2). إلى جانب "الاشتراكي روبرت لاكوست الذي عين حاكما عاما في الجزائر، وفي عهده تم إضفاء الصفة الشرعية للتعذيب، والكثير من القادة العسكريين أمثال ماسو وبيجار والقائمة تطول، والذين اعترفوا بممارسة التعذيب دون خجل أوخوف".(3)

---

(1) **أنظر الملحق رقم:11**

Journal Officiel de République Française : ***Décret n°56-274*** **du 17 mars 1956.**

(2) Jacques JURQUE ; **Année de feu : Algérie 19541956**, Editions l'harmattan, Paris, 1997, p.15.

(3) زبير رشيد ؛ **موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، المرجع السابق**، ص.147.

يجب الاعتراف بأن الاشتراكيين الذين قبلوا بمثل هذه الممارسات والنتائج، قد تجاهلوا أونفوا التصريحات والأقوال المشهورة لأستاذهم جان جروس الذي قال: "إذا ارتكبت تجاوزات من هذا النوع(التعذيب)، الرعب من فرنسا، يكون لا بإخفائها، لا باحتجابها ولا بتسترها، ولكن تكون من الأوائل في العالم للإبلاغ عنها، انفضاحها وتهذيبها". (1)

وأخيراً، لابد من الإشارة هنا، إلى وجود معارضة داخل الحزب للسياسة التي اتبعها الحزب فيما يخص القضية الجزائرية. مما أدى إلى حدوث انشقاق في صفوفه، وعملوا على تأسيس حزبا جديد بالتعاون مع عناصر من تيارات يسارية أخرى. بعد تشكيل لجنة الاتصال والمبادرة ليسار جديد التي تمخض عنها ميلاد الحركة الموحدة لليسار الجديد سنة1955 .

2-1-2اليسار المتطرف:

يصطلح على اليسار المتطرف كذلك باليسار الثوري، أقصى اليسار واليسار الراديكالي، كلها تعبر عن المواقف في يسار الجناح اليساري في الطيف السياسي، يدعو اليسار المتطرف إلى العدالة الاجتماعية والمساواة الكاملة بين البشر. يضم اليسار المتطرف العديد من الاتجاهات أهمها: الاتجاه الفوضوي (Fédération Anarchiste) ، التروتسكيين(Trotskistes) واللاسلطوية(Libertaires)، تقترب هذه الاتجاهات من بعضها في نقطة واحدة هي أن موقعها في يسار الحزب الشيوعي الفرنسي وحزب اليسار الاشتراكي. نجد الكثير من مناضلي وإطارات الأحزاب اليسارية الفرنسية تحدث القطيعة مع أحزابها وتنظم إلى

(1) Jacques JURQUE ; **op, cit**, p.16.

اليسار المتطرف وهذا ما حدث في حرب الجزائر بعد تخلي الأحزاب اليسارية عن إيديولوجيتها في موقفها من القضية الجزائرية (1).

فإذا كانت قيادة أحزاب اليسار كل من الحزب الشيوعي الفرنسي واليسار الاشتراكي مؤيدة ومساندة لسياسة الجزائر فرنسية وإجراءات وأساليب القمع سواء البوليسية أوالعسكرية المسلطة على الجزائريين التي ترتب عنها انتهاكات وتجاوزات وبالتالي ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، فما هو موقف اليسار المتطرف الفرنسي من هذه الجرائم؟ كيف تعامل معها؟

حسب مبدأ الأممية الشيوعية اتجاه الحركات التحررية والشرط الثامن للانضمام إلى الأممية السالف الذكر، ويكون اليسار المتطرف وفيا لمبادئه وإيديولوجيته سيكون موقفاً واضحا من الثورة الجزائرية، وهو دعمه ومساندته للثورة.

2-1-3 **الاتجاه الفوضوي :**

"الاتجاه الفوضوي كما يصطلح عليه اللا سلطوي(دون سلطة) هو حركة التي تهدف إلى تكوين مجتمع حرا دون طبقية، لا سلطة، دون أحزاب وانعدام الحدود"(2).

وترفض عموما النزعة الحربية والعسكرية كما أنها مناهضة للاستعمار ولذلك عملت على مواجهة القمع والاضطهاد ضد المناضلين الجزائريين(3)، وإن لم يدلي هذا الاتجاه بأي موقف وأعطى بظهره لكل من المناضلين الجزائريين

(1)) زبير رشيد؛ **موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، المرجع السابق** ص.147.

(2) Sylvain BOULOUQUE ; **Les anarchiques français face aux guerres coloniales**, presses de l'atelier, 26270 loriol, mars 2003, p.19.

(3) Sylvain PATTIEU; **les camarades des frères: trotskistes et libertaires dans la guerre d'Algérie**, Editions Casbah, Alger, 2006, p. 56.

والحكومة الفرنسية، ولكن عمليا أدان واستنكر القمع المطبق من طرف الدولة الفرنسية، فجاء علي لسان موريس فيول (Maurice Fayolle) المكلف بالقضية الجزائرية في فدرالية الاتجاه الفوضوية في طبعة ديسمبر 1954 لمجلة(Défense de l'Homme) ما يلي : "نحن الوحيدون الذين يمكن القول في صحيفة حرة: نعم، أولئك الذين يسفكون اليوم الدماء في شمال إفريقيا مثلما كان بالأمس في الهند الصينية هم مجرمين. نعم، أولئك الذين يظنون أنهم حريصون على الوجود الفرنسي في الجزائر بتعزيزات البوليس والمظليين والقيام بالتمشيط هم مجانين خطرين"(1).

ظل هذا الاتجاه يدين القمع، وحين تم الكشف أن التعذيب يمارس على نطاق واسع، فسر هذا السلوك قائلا: "إن مصلحة الدولة تقتضي تبرير في وجهة نظر البرلمانيين كل الأساليب التي تميل إلى الحفاظ علي هيمنة الدولة ...سيظل التعذيب قائما ما دام المصلحة العليا للدولة قائمة ".(2).

لقد نال كتاب هنري علاق المعنون" السؤال " (La question) اهتماماً كبيراً من طرف اللاسلطويين. وتظهر مكانة الكتاب لدى هؤلاء لقيامهم بإعادة طبع الكتاب من جديد بشكل سري بعد منعه من طرف السلطات الفرنسية عبر مكتبة (La Librairie du Monde Libertaire) كما فعلت مع جميع الكتب الخاصة بالتعذيب والتمرد المهددين بالحجز أو تعرضوا للحجز، كما انضم الفوضويون بصفة فردية إلى اللجان المناهضة للتعذيب من اجل العمل على فضح والكشف عن الممارسات التي يتعرض لها الجزائريون. فقد جاء في صحيفة (Le Monde Libertaire) لسان حال اللاسلطويين مقالا شديد اللهجة ندّد واستنكر بعملية

(1) Sylvain BOULOUQUE ; **Op.Cit**, P.66.
(2)**Ibid**, P.67.

قصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية ووصف القائمين بالقصف بالمجرمين الكبار في العالم (1).

استعمل اللاسلطويين مصطلحي النازية والفاشية في وصف النظام الفرنسي على اثر الاستخدام المفرط للقوة الذي قامت بها الشرطة الفرنسية ضد المهاجرين الجزائريين في يوم 17 أكتوبر 1961، وكتبت صحيفة Le Monde Libertaire، لسان حال اللاسلطويين، تقول: "في أعقاب أحداث التي ضربت باريس، سمحت للشرطة أن تتدخل بوحشية ضد مظاهرة سلمية ... أن هتلر هو المنتصر... وفرض قانونه لأن التعذيب لازال يمارس، ومعسكرات الاعتقال لازالت موجودة مزدحمة بالمعتقلين وشعوب الأرض، أمام الانتصارات الفاشية".(2).

ونتيجة مواقف التيار اللاسلطوي ونشاطه المكثف ضد الاستعمار وإدانته والكشف عن الممارسات الشرسة ضد الجزائريين عموما، استهدفته المنظمة العسكرية السرية (Organisation Armée Secrète)(3)، فقد تعرض العديد من أنصار التيار الفوضوي لمحاولات الاغتيال، تعرضت مكتبة العالم اللاسلطوي الواقعة في شارع (Ternaux) بباريس لعملية هجوم مسلح عبر تفجير قنبلة فيه(4).

---

(1) Sylvain BOULOUQUE ; **op, cit**; p.67.

(2) Benjamin STORA, **Messali Hadj, pionnier du nationalisme algérien**, 2eme édition, l'harmattan, paris, 1986, p.213.

(3) أسّسها الضباط الفرنسيين العاملين في الجزائر،أمثال سالان، جوهود... وبعض السياسيين مثل: سوسيني، بعد فشل تمرّدهم ضد ديغول في 21 أفريل 1961، محاولين إفشال المفاوضات التي باشرتها الحكومة الفرنسية مع جبهة التحرير الوطني، و ذلك بجميع الوسائل بما في ذلك "الأعمال الإرهابية"، وامتدّ نشاطها إلى التراب الفرنسي.

(4) Sylvain BOULOUQUE ; **op, cit**; p.67.

رغم إدانة واستنكار الاتجاه الفوضوي للأساليب والسلوكيات الجيش والإدارة الفرنسية إلا إنه لم يتخذ أي إجراء بشان الثورة الجزائرية أي أن لم يقدم أي عون ومساندة لجبهة التحرير الوطني خلال نضالها ضد الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وهو هنا يقترب من الخط الذي تميز به اليسار الفرنسي وهو الانسلاخ عن المبادئ وارتداء ثوب الطموح الإقليمي الضيق.

2-1-4التروتسكيون(1) :

يرى هذا التيار أن الثورة الاشتراكية يجب أن تكون أممية ولا بد أن تنتقل للعالم بكاملة، وليس في نطاقها الضيق على المستوى الوطني. وأن الطبقة الوحيدة القادرة علي قيادة الثورة الاشتراكية هي طبقة العمال بتحالفها مع الفلاحين ومن اجل الإطاحة بالنظام البورجوازي الرأسمالي(2). انقسم التيار الشيوعي الثوري أو ما يصطلح عليه بالحزب الشيوعي الاممي أي التروتسكيين في فرنسا إلى اتجاهين: اتجاه لانبرتيست(Tendance Lambertiste) نسبة إلى لنبر (Lambert) ، واتجاه فرنك (Tendance Frank) نسبة إلى فرنك (Frank) وقد اختلفا في موقفهما من الثورة الجزائرية.

2-1-4-1 اتجاه لانبرت:

اتخذ اتجاه لانبرت واضحا من الثورة الجزائرية، حينما رفض الاعتراف بجبهة التحرير الوطني في الجزائر التي فجرت الثورة، بالمقابل اعترف بالحركة التي أسسها مصالي الحاج، وبالتالي وقف إلى جانب مصالي الحاج نظرا للعلاقة

(1)التروتسكية هي تيار شيوعي ثوري وضع أسسه ليون تروتسكي

(2) Sylvain PATTIEU; **Op. Cit**. p.59.

التي تربطهما منذ زمن بعيد. وعمل أنصار هذا الاتجاه على مساعدة مصالي الحاج حينما وضع قيد الإقامة الجبرية في نيورت (Niort) وسعوا من أجل إطلاق سراحه (1) وقد نسب هذه الاتجاه قيادة الثورة الجزائرية لحركة مصالي، وكان يشك في جبهة التحرير الوطني، وقال لانبرت في نوفمبر عام 1955 أن جبهة التحرير هي " محور مختار للحكومة الفرنسية "، كما وجه العديد من الإهانات بحق جبهة التحرير الوطني.

2-1-4-2 اتجاه فرنك:

أما الحزب الشيوعي الأممي، اتجاه فرنك، اخذ موقف أكثر حذرا، لم يفضل تنظيم عن أخرى، وكان لهذا الاتجاه على علاقة بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية المنحلة، مع العلم أن كثير من إطارات هذا الحزب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) أنظمت إلى صفوف جبهة التحرير الوطني مما أدى ببعض إطارات الاتجاه للتعاطف مع جبهة التحرير الوطني.

في بداية الثورة الجزائرية ساند الحزب الشيوعي الأممي الشعب الجزائري في كفاحه المسلح لكن دون أن يميل إلى أي تنظيم، وقد أدان القمع الممارس من قبل الحكومة الفرنسية تجاه الشعب الجزائري.

وقال ايفان كريبيو(Ivan CREPEAU) في واحدة من مذكراته ما يلي: " لدينا ارتباطات وطيدة مع الحركة الثورية الجزائرية ونحن الأولون من أدان مجازر ماي 1945 وساند حق الجزائر في الاستقلال"(2).

---

(1) Ivan CREPEAU ; **Mémoire d'un dinosaure trotskyste** : secrétaire de Trotski en 1933, éditions l'Harmattan, paris, 1999, p.190.

(2) زبير رشيد؛ **موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية،المرجع السابق**،ص.148.

وقد ظلت قيادة التيار على اتصال بمناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لمعرفة ما يحدث في الجزائر، ومن يمثل جبهة التحرير الوطني، ومن هو الذي أشعل فتيل الثورة وحين تأكد هذا الاتجاه أن جبهة التحرير هي التي كانت وراء تفجير الثورة المسلحة، باشرت اتصالاتها معها.(1)

وكتب فرنك في واحدة من رسائله عن سبب مساندته لجبهة التحرير الوطني قائلا ما يلي :"أيدنا جبهة التحرير الوطني ليس لأننا وجدنا فيها تكوين ماركسي ولكن فقط لأنها تخوض كفاح فعال وحقيقي ضد الامبريالية الفرنسية.(2) وكان ميل اتجاه فرنك إلى منظمة جبهة التحرير الوطني يحركه دافع براغماتي وليس إيديولوجي .فالحزب الشيوعي الأممي والأممية الرابعة تقيم بسرعة جبهة التحرير الوطني أنها المنظمة التي تقود الثورة، فهي لا تولي الاهتمام إلى طبيعتها وتكوينها الاجتماعي أو برنامجها حيث يأتي هذا في الدرجة الثانية، فألاهم بالنسبة لها هو العمل الثوري من اجل الاستقلال وخاصة ضد الامبريالية الفرنسية.

2-1-5الحزب الاشتراكي الموحد:

كشفت "حرب الجزائر" عن حقيقة وواقع الأحزاب اليسارية الفرنسية الشيوعية منها أو الاشتراكية، والتي لم تلتزم ولم تحترم إيديولوجيتها وروح ومبادئ التي تقوم على مناهضة الامبريالية الاستعمارية ومساندة الدول في استقلالها وحق الشعوب في تسيير شؤونها بنفسها على الخصوص قيادة الحزب التي ذهبت تراعي مصالحها الداخلية والخارجية، كما أنها لم تدين القمع

(1) زبير رشيد؛ **موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية،المرجع السابق**، ص.148-149.

(2) Benjamin STORA; **la gangrène et l'oubli**, **Op. Cit**, p. 47.

والممارسات اللاإنسانية المخالفة للقيم ومبادئ الثورة الفرنسية بل شجعت على استخدام العنف.

ويمكن أن نستثني من هذا الموقف بعض مناضلي وإطارات اليسار خاصة المثقفين الذين تمسكوا بمبادئ وروح التيار، لذا أحدثوا القطيعة مع أحزابهم القديمة كالحزب الشيوعي الفرنسي واليسار الاشتراكي، لأنهم رأوا فيها أنها ابتعدت عن نهجها وروحها وفي مقدمتها مناهضة الاستعمار.

ظلت الفئة اليسارية التي انشقت عن أحزابها وفية لنهج جان جروس الذي جاء في احد أقواله ما يلي :"نحن، فرنسيو فرنسا، علينا بالمحافظة على شرف فرنسا النظيف، فحينما يرتكب اعتداء باسم وطننا علينا بالبحث عن الحقيقة، وقولها، نعمل من اجل إصلاحها إن آمكن ذلك، حتى الاعتداءات المرتكبة ضد الإنسانية، أي القول الحق والكشف عن الحقيقة فسار هؤلاء على نفس النهج وذهبوا للكشف عن حقيقة ما يجري في حرب الجزائر من ممارسات وانتهاكات وتجاوزات من طرف الإدارة والجيش الفرنسي حتى أصبحت حرب الجزائر تشكل في وسط المثقفين المناهضين للاستعمار خاصة اليساريين المنشقين عن الأحزاب اليسارية القديمة قضية دريفوس الجديدة".(1).

أما مناضلي وإطارات اليسار المتطرف (اليسار الثوري) مهما كانت اتجاهاتهم ظلوا وفيين لمبادئ اليسار، وقد حملوا لواء النضال ضد الامبريالية الاستعمارية ومناهضة حرب الجزائر وطالبوا باستقلال الجزائر وأدانوا واستنكروا القمع الفرنسي المسلط على الشعب الجزائري كما وقفوا وساندوا جبهة التحرير الوطني في كفاحها بتقديم العون والمساعدة المادية واصطلح عليهم بحاملي الحقائب (porteurs de valises) .

(1)Sylvain PATTIEU ; **Op. Cit**.p.51.

إن اندلاع الثورة الجزائرية التي اعتبرها الوسط السياسي الفرنسي مفاجأة، رأى فيها اليسار المتطرف عكس ذلك، رأى أنها هي حتمية ومنتظرة، كما استنكر مناضلوه ظاهرة الاستعمار منذ سنوات، ودافعوا بقوة عن أطروحة استقلال الجزائر لأنهم يرون في تفكك السلطة الاستعمارية الفرنسية مجالا مفتوحا ووضعا سياسيا مناسبا ومواتيا للنضال الثوري في فرنسا. لذلك كانت مساندتهم ودعمهم غير مشروط للمناضلين الجزائريين واضعين في مقدمة حجتهم، أن فكرة النضال الجزائري عبرة ومثال يقتدى به لأن مطالب المستعمرين " تعبر عن تحدّ جذري للاستغلال والحاجة إلى جعل المجتمع أكثر إنسانية"(1)، وحسب مبدأ الانهزامية الثورية كل ضرب موجهة إلى امبريالية بلدهم يساعدهم على دفع الثورة.

كما أنّ موقف الأممية الرابعة من حركات التحرر واضح ويجب على فروعنا في البلدان الامبريالية والمتروبوليتان (Métropolitains) في جميع البلدان الرأسمالية العمل بحزم ونشاط على تعزيز النضال من أجل تحرير الشعوب المستعمرة ضد الامبريالية الرأسمالية حتى ولو كان هذا النضال مسير من طرف الوطنيين والديمقراطيين البورجوازيين.(2)

ومن خصائص اليسار المتطرف أن عدد مناضليه في فرنسا يعد على الأصابع، فكان عدد تيار التروتسكيين عند اندلاع الثورة الجزائرية بحوالي مائة و عشرين مناضل في كامل التراب الفرنسي(3). وينطبق نفس الأمر على الفوضويين(اللاسلطوية)، الذين لم يكن عددهم يزيد عن مائتي مناضل. فهم ليسوا قليلي العدد فحسب بل هم منقسمون أيضا إلى عدة اتجاهات مثل التيار الفوضوي أو اللاسلطوي انقسم سنة1959 إلى كل من (FA) و (FCL) أما

(1) Sylvain PATTIEU ; **Op. Cit** p.39.
(2) **Ibid**, p.40.
(3) Christophe NICK ; **Les Trotskistes**, Fayard, paris, 2002, p. 411.

التروتسكيين هم كذلك انقسموا إلى اتجاهات عدة منها الاقتحامية(Entrisme) والتروتسكية واللّنينية. فاليسار المتطرف حازم على تقديم مساعدات ملموسة للثورة، ولكن وضعه انقسامه وقلة عدده لا يسمح بتحقيق نتائج ملموسة لذا تحتم عليه إيجاد تحالف وتضامن مع قوي سياسية أخري قريبة منه وهي اليسار.

ولا يمكن لليسار المتطرف أن يتضامن، أو يعتمد على الحزب الشيوعي الفرنسي لأن هذا الأخير معاديا لكل شكل من أشكال المغامرة اليسارية،

أو يعتمد على القسم الفرنسي الدولي العمال (SFIO) لأنه أولا مترددا جدا ومعارض للحرب، وثانيا لكونه يقود القمع في ظل حكومة غي موليه .

"لم يجد اليسار المتطرف إلا حركة اليسار الجديدة (Nouvelle Gauche) ليقترب منها ويعمل من أجل استمالتها لكونها الحركة المفضلة والمرموقة :فهي مفضلة لوجهة نظرها المناهضة للاستعمار، على الرغم من وجود خلاف حول الوسائل المستعملة لاستقلال الجزائر والمساندة المقدمة لجبهة التحرير الوطني، وكذلك العديد من التروتسكيين الذين انصهروا داخل هذه الحركة(اليسار الجديد).و لما يمثله مناضليها من سمعة شعبية مرموقة لكونهم رجال الفكر والتحرير"(1)، ومن بينهم:الرياضي لوران شوراتز(Laurent Schwartz) ، عضو قديم في الأممية الرابعة، ومن رجال الصحافة أمثال كلود بورديClaudeBourdet

(1) زبير رشيد؛؛ **موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، المرجع السابق** ،ص.149.

وجيل مارتني (Gilles MARTINET)(1). تكونت الحركة اليسارية الجديدة بعد تجمع فئات مختلفة من اليسار، من اليسار المتطرف واليسار الاشتراكي، سواء مناضلين أو مفكّرين في لجنة الاتصال والمبادرة ليسار جديد الذي تمخض عنه سنة 1955 ميلاد الحركة الموحدة ليسار جديد بزعامة مجموعة من المثقفين منهم كلود بوردي، جيل مارتيني(Gilles MARTINET) وادغار موران Edgard (MORIN) إليها إطارات من التروتسكيين أمثال بيير نافيل (Pierre NAVILLE) (2)، انصهرت مع بعضها، وتمخض عنها ميلاد حزب يساري جديد سنة 1960هو الحزب الاشتراكي الموحد (Parti de la Gauche Unifiée)

يمثل التيار اليساري الجديد حركة غير متجانسة وغير محكمة من حيث التنظيم وتضم في صفوفها عناصر من تيارات يسارية مختلفة منها:

-1- عناصر من تيار القسم الفرنسي الدولي العمال (Section Française de l'Internationale Ouvrière)، وهم معارضين لسياسة التيار في الحرب الجزائرية أمثال بوردي، جيل مارتين. وهم المنشقون عن اليسار الاشتراكي.

---

(1)جيل هنري مارتيني(Gilles Henry MARTINET): 1916- 1986 ، صحفي و سياسي وكاتب، ناضل في صفوف الشيوعيين خلال الثلاثينات من القرن الماضي، التحق بالمقاومة سنة 1941، واشتغل في وكالة الأنباء الفرنسية. أنشأ صحيفة (l'Observateur) التي تتحول سنة 1954إلى (Le Nouvel Observateur) ، انخرط في حزب اتحاد اليسار الاشتراكي (Union de la Gauche Socialiste) و أصبح أمينه العام (1957-1960)، ساهم في تأسيس الحزب الاشتراكي الموحد (Parti Socialiste Unifié) ثم انضم في سنة 1972إلى الحزب الاشتراكي (Parti Socialiste) الذي كان يقوده فرانسوا ميتران.

(2) بيار نافيل (Pierre NAVILLE) 1904-1993، كاتب و سياسي فرنسي، عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي حتى 1928 ، ثم تروتسكيا قبل أن ينضم إلى الحزب (Parti Socialiste Unitaire) في البداية(Premier PSU) ثم (PSU) في الجمهورية الخامسة.

2- -عناصر منشقة عن الحزب الشيوعي الفرنسي، أمثال جان بوبران (Jean POPEREN) وفرانسوا فوري (François FURET)

3- -عناصر من التروتسكيين أمثال بيار نافيل (Pierre NAVILLE) وجان روس (Jean ROUS) ، رولان فيلياتر (Roland FILIATRE).

يعود الفضل إلى المجموعات الفوضوية والتروتسكية في تشكيل اللبنة الأولية لتصور أو فكرة" عالم ثالثي" (Tiers -Mondiste)التي تطورت بشكل كبير في الستينات من القرن العشرين كان الحل الوحيد لمناضلي اليسار المتطرف نظرا لعددهم القليل وغير المؤثر، أن يؤثروا وأن يحتكون ويميلون إلى إطارات اليسار الاشتراكي المتمسكين بروح اليسار خاصة المناهضين للاستعمار"(1)من صحافيين وكتاب ومفكرين أصحاب التأثير في الرأي والمجتمع حتى يكون نشاطهم مؤثر في الحياة السياسية.

يتبين لنا أن النخبة اليسارية والتيارات اليسارية ظلت وفية لمبادئ وقيم تيارها وكذا وفية لقيم الثورة الفرنسية ونهج جورس هي التي حملت النضال والكفاح ضد حرب الجزائر وما تعرفه من انتهاكات و جرائم ضد الشعب الجزائري، كما عملت عن كشف الحقيقة عن ما يجري في الجزائر وفضحه أمام الرأي العام الفرنسي الذي تكون له الكلمة الأولى والأخيرة.

"ولم يتخل اليسار عن فكرة قيادة الشعوب نحو السعادة، و أن فرنسا السخية، صاحبة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عليها أن تضمن هذا المهمة. و أن الاستعمار التقدمي(colonialisme de progrès) يبقى مرتبطا بحلم الإدماج، ويحرم الفصل بين الأجناس، الشعوب والأديان، ويواصل ضمانه".(2) ويتأكد هذا

---

(1) زبير رشيد؛؛ **موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، المرجع نفسه،** ص ص.149-150

(2) Benjamin STORA, **la gangrène et l'oubli**, **Op. Cit**, p. 79.

الطرح، في المقال الذي كتبه السيد(Paul RIVET) ، في جريدة (Le Monde) ، بعنوان: أخطار يجب قبولها(Des risques qu'il faut accepter) " يجب استعادة الهدوء في أوساط السكان الأصليين و تعزيز التعاون الأخوي بينهم و بين فرنسيي الجزائر".(1)

لقد ارتفعت عدة أصوات في أوساط اليسار تتعاطف مع حرب الجزائر: فهذا فرانسيس(Francis) وكوليت جونسون(Colette JEANSON) يؤلفان كتابا بعنوان: (L'ALGERIE hors la lois)، وهو محاولة لتفسير ما يجري في الجزائر من زاوية استعراض تاريخي لفظائع وجرائم الاستعمار، وكان يعتبر في إطار العهد وجهودا معتبرا للوصول إلى الحساسية الفرنسية.

"إن مسعى اليسار الفرنسي – رغم إدانته لفظائع الحرب- لم يكن ليبلغ درجة التضامن الكامل مع أهداف جبهة التحرير الوطني. بل إن تحليل أهم التيارات الفرنسية اليسارية وخاصة منها تلك الممثلة للسلطة تكشف أن مسعى اليسار كان سيؤدي، لو نجح، إلى إدخال حد أدنى من البلبلة والتشكيك والاضطراب في الصف الجزائري الذي كان طريقه إلى التوحيد".(2)

والخلاصة التي نخرج بها، هي أن اليسار-على اختلاف تياراته- ومهما يكون تضامنه أو تعاطفه مع الثورة التحريرية، فإنه لن يبلغ إلى درجة التضامن الكامل والمطلق معها. فهو محكوم عمليا بعدة أصول ونظريات، كالمسيحية التي تركت بصماتها الواضحة على التفكير اليساري.

---

(1) Paul RIVET; Des risques qu'il faut accepter ,***Le Monde***,12-13 juin1955.

(2) زبير رشيد؛ **موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، المرجع السابق** ،ص150.

"كان اليسار الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية يستمد على العموم وزنه من موقفه في مقاومة النازية ومقاومة الانهزامية التي كان الماريشال بيتان. لكن الخلاف بين نظام فيشي والمقاومة التي تزعمها الجنرال ديغول لم يشمل المستعمرات. فموقف كل من المقاومة ونظام فيشي كان متفقا على ضرورة المحافظة على الإمبراطورية التي تظل مملوكة لفرنسا".(1)

(1) محمد الميلي الإبراهيمي ؛ **المرجع السابق**، ص.37.

2-2 موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي تحت قيادة فرانسوا ميتران من الجزائر المستقلة(1962-1981)

ساهمت المسألة الجزائرية في التمزق الخطير لليسار الفرنسي، وأدت الثورة التحرير الجزائرية إلى انقسامه، فتأسس حزب اتحاد اليسار الاشتراكي جيل مارتيني(Gilles MARTINET) سنة 1957، ثم الحزب الاشتراكي المستقل ألان سافاري(Alain (SAVARRY) في 1958 الذي انشق عن الشعبة بعد عودة شارل ديغول إلى الحكم وتأييد غي مولي له، ويتوحد في الحزب الاشتراكي الموحد عام 1960 الذي ضم اتحاد اليسار الموحد والحزب الاشتراكي المستقل والمنبر الشيوعي المنشق عن الحزب الشيوعي بقيادة جان بوبرن. كما أن حرب التحرير الجزائرية، خلفت أيضا مشاكل هامة داخل الحزب الشيوعي الفرنسي، مع تصاعد المعارضة المنظمة.

وتبدو الجزائر المستقلة واحدة من أعنف الصدمات التي أصابت اليسار الفرنسي، الذي كان يرى أنه ليس دائما إلى جانب التاريخ وأن المستقبل لا يتناسب معه، وأن التاريخ أحيانا يقف ضده (1).

2-2-1فرانسوا ميتران و توحيد اليسار الفرنسي:

وبعد سقوط الجمهورية الرابعة، عاد الجنرال ديغول بعد فترة طويلة من الانعزال والصمت-بعد حركة الثالث عشر من ماي 1958- وحظي بتأييد شعبي كبير، وعلقت الجماهير آمالها على هذا "المنقذ". "إلا أن فرانسوا ميتران رفض

(1) Bernard RAVENAL ;**La gauche Française au miroir de l'Algérie (extraits),** *Mouvements*, Nov-Dec-1998.

مجددا الانسياق في التيار العام، وبدأ مرحلة جديدة من المعارضة والرفض. ولم يكن غي موليه، زعيم الشعبة الفرنسية للأممية العمالية، من هذا الرأي، إذ أنه بادر إلى الاجتماع بالجنرال ديغول، و أعلن تأييده لعودته و أصبح وزيرا في حكومته الأولى".(1)

"من عام 1958 إلى عام 1965 ، قضيت سبع سنوات من النضال الصعب ومن الصمود في وجه الضغط الجبار الذي كانت تمارسه السلطة. وقضيتها أيضا في التفكير والتأمل. لم أترك الأوهام تستهويني. وعندما نصبت الجمعية العامة الجنرال ديغول رئيسا، يذكر أصدقائي أنني جمعتهم لأقول لهم "سيستمر الوضع على هذه الحال لمدة عشر سنوات". كنت من الذين يعارضونه معارضة شديدة وليس من الذين يبكون عهدا ولّى دون رجعة. حاولت جاهدا ألا أخلط بين ما كان يحمل علامة الديغولية وما يحمل علامة عصرنا الحاضر. كان كل شيء قد تغير وكان لا بد من مراعاة هذا التغيير"(2).

"وظل فرانسوا ميتران معارضا للنظام، وحتى أنه دبّر بنفسه محاولة الاغتيال الفاشلة إثر ما سمي ب"قضية" (l'Observatoire) الحي الواقع قرب حديقة اللوكسمبورغ حين قام مجهولون بإطلاق النار على سيارته في الخامس عشر من أكتوبر عام 1959".(3)

"وفي عام 1964 ، حاول غاستون ديفير(Gaston DEFFERRE) لمّ شمل اليسار غير الشيوعي في اتحاد واحد، لكنه لم يكتب له النجاح. وفي العام

(1) Franz-Olivier GIESBERT; **François MITTERRAND ou la tentation de l'histoire**; **Op, Cit,** ,p.238.

(2) François MITTERRAND ; **ma part de vérité, op, cit,** p.66.

(3) جورج فرشخ؛ **المرجع السابق** ،ص. 231.

الموالي، تمكن فرانسوا ميتران من أن يوحد اليسار، بما فيه الحزب الشيوعي، ودخل الانتخابات الرئاسية ضد شارل ديغول".(1)

ورغم فشله، فقد أجمع المراقبون السياسيون على القول أنه حقق نجاحا كبيرا بمنعه الجنرال ديغول من الفوز منذ الدور الأول، ثم بحصوله على أكثر من 44 بالمائة من الأصوات في الدور الثاني. وقد أدرك فرانسوا ميتران منذ ذلك الحين أنه لن يكون بوسع اليسار أن ينتصر إلا إذا توحدت الأسرة اليسارية غير الشيوعية في تنظيم واحد، وأن يتفق هذا التنظيم القوي مع الحزب الشيوعي على برنامج حكم مشترك. وانطلق يعمل على هذا الأساس .

"إلا أن أحداث ماي 1968 أعاقت هذا الهدف. ومما زاد في عرقلة عمله، أن ميتران أخطأ في حساباته في المناورة، وتسرع بإعلان الفراغ في الحكم وبترشيح نفسه للرئاسة(2) وعندما فرغ منصب الرئاسة فعلا، بعد استقالة شارل ديغول عام 1969، كان ميتران لا يزال يعاني من آثار سوء تقديره لأحداث ماي 1968، فلم ينجح في توحيد كلمة اليسار على اسمه. وترشح غاستون ديفير (Gaston DEFFERRE) عن الشعبة، فلم يجمع إلا 5.07 بالمائة، وهي أدنى نسبة أصوات تسجلها الشعبة في تاريخها، حتى بعد الانشقاق الكبير عام 1920.(3)

جرت المحاولة الأولى في ماي في مؤتمر الفورفيل عام 1969 ، ولكنها فشلت، لأن غي مولي كان يريد الاستمرار في الهيمنة على التنظيم الذي سيولد من هذا الاتحاد. وعاد الاشتراكيون إلى بذل محاولة ثانية في سبيل الاتحاد

---

(1) François MITTERRAND ; **ma part de vérité, op, cit,** p.70.

(2) جورج فرشخ؛ **المرجع السابق** ،ص. 231.

(3) Franz-Olivier GIESBERT; **François Mitterrand ou la tentation de l'histoire**; **Op, Cit,** ,p.354.

وعقدوا مؤتمرا عاما في أيسي ليه مولينو في جويلية من العام نفسه. وعندما تأكد أن غي مولي لن يفوز بالأمانة العامة، تسهلت الأمور، واتفق المؤتمرون، فاختاروا اسما جديدا يغطي الشعبة وسائر الأحزاب والأندية التي وافقت على الاتحاد، وأصبح الاسم هو" الحزب الاشتراكي الجديد"، كما أدخلوا تعديلات على النظام الداخلي وعلى إعلانه المبدئي. واختير آلان سافاري، أمينا عاما للحزب الجديد.

أما الولادة الثالثة للحزب فقد جاءت بعد سنتين، لأن كثيرا من الاشتراكيين لم يكونوا قد التحقوا بمؤتمر ايسي لي مولينو، وبنوع خاص جماعة فرانسوا ميتران. وتقرر أن يعقد مؤتمر عام لتوحيد الاشتراكيين(1) في ليبان سور سين bains sur seine في جويلية من عام 1971. و تغير اسم الحزب إلى"الحزب الاشتراكي"، واختير فرانسوا ميتران أمينا عاما له(2).

وسرعان ما أخذ الحزب ينمو ويستعيد قواه، وانصرف فرانسوا ميتران إلى تحقيق الشرط الثاني، وفتح التفاوض مع الحزب الشيوعي للوصول إلى برنامج مشترك للحكم. فكان له ما أراد في صيف 1972.

وكتبت السيدة مارسل بادوفاني (Marcelle Padovani) مقالا في هذا الصدد (Le Nouvel Observateur)، كيف ولماذا بعد ثلاثة أشهر من الصراع، اتفق الاشتراكيون والشيوعيون؟ على الساعة الخامسة صباحا، وبعد اجتماع دام منذ الساعة العاشرة مساء، من يوم الثلاثاء 27 جوان 1972 ، في مقر الحزب

---

(1)افتتح المؤتمر المعروف بمؤتمر إيبيناي Congrès d'Epinay يوم 11 جوان 1971 من أجل توحيد الاشتراكيين، و حضره 800 مندوب اشتراكي،و 60 غير متحزبين.

للمزيد أرجع إلى:

- François MITTERRAND ;**Politique** ,**Op cit**,p.53.

(2)**Ibid**, p.531.

الشيوعي الفرنسي، كان فرانسوا ميتران على رأس تسعة اشتراكيين يتباحثون مع تسعة شيوعيين يرأسهم جورج مارشيه (George Marchais)(1) . وعلى الساعة الخامسة والربع ،يعلن فرانسوا ميتران وجورج مارشيه، أنهما وقعا على اتفاق كامل ... ويواصل يقول: "لقد بدأت المحادثات بين الطرفين يوم 22 مارس ودامت إلى غاية 27 مارس من سنة 1972 ، وبعد ثلاثة أشهر من المحادثات العسيرة بين 242 صفحة التي يحويها" الكتاب البرتقالي"كتاب الشيوعيين، و243 صفحة من "الكتاب الأبيض" ، كتاب الاشتراكيين ..." (2).

أثبتت نتائج الانتخابات الرئاسية عام 1981 هذا التوجه، وانتخب فرانسوا ميتران رئيسا للجمهورية الفرنسية، ثم فاز الحزب الاشتراكي بالأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية.

2-2-2 سياسة الحزب الاشتراكي الفرنسي تجاه الجزائر المستقلة:

بعد أن أتمّ تنظيم الحزب الاشتراكي، تحوّل إلى الخارج، وبالأخص إلى الجزائر، لتحقيق الوئام مع الشركاء الجزائريين، خاصة بعد الفتور الذي شهدته العلاقات بين البلدين، بعد الأزمة المعروفة بأزمة الخمور، ثم بعدها أزمة البترول بعد إعلان الرئيس هواري بومدين تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971.

---

(1) جورج مارشيه (George MARCHAIS) ولد1920، سياسي فرنسي، أمين عام للحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1972 إلى غاية 1994، ساند حزبه المرشح الاشتراكي(فرانسوا ميتران سنة 1974). توفي سنة 1997.

(2) Marcelle PADOVANI; ***Le Nouvel Observateur***, témoin de l'histoire: Textes réunis et présentés par Nicole Muchnik ,Paris 1981,p.178.

توجه فرانسوا ميتران إلى الجزائر، للمرة الأولى خلال الحرب العالمية الثانية(1)، ثم في سنة 1947 ، بصفته وزير قدماء المحاربين، وفي سنة 1954 لما كان وزيرا للداخلية بعد الزلزال الذي ضرب منطقة أورليان فيل (الشلف)، ولم يعد إليها إلا في سنة 1976، ليس كواحد من أعضاء الحكومة الفرنسية، ولكن بصفته الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي وزعيم اتجاه اليسار الفرنسي.

في هذا الوقت، فبالإضافة إلى التحول الذي عرفته الجمهورية الفرنسية، أصبحت الجزائر إحدى الدول التي تتزعم العالم الثالث، في الوقت الذي شهد الحزب الاشتراكي الفرنسي تحولات عميقة و"ولادة جديدة"، بعد مؤتمر (Epinay) عام 1971.(2)

وشهدت فترة السبعينات من القرن العشرين، تحولات كبيرة في العلاقات الدولية، والتي أصبحت تعتمد على مبدأ "العالمية الجديدة" (Un nouvel internationalisme). هذا ما جعل الحزب الاشتراكي الفرنسي يعمل على ربط علاقات جديدة ومتينة مع الجزائر.

إن الزيارة التي قام بها فرانسوا ميتران سنة 1976 إلى الجزائر، أراد منها المصالحة مع الشركاء الجزائريين، وبالأحرى مع حزب جبهة التحرير الوطني. وفي هذا الصدد كتبت ميشال كوتا (Michèle Cotta) تقول:

"كانت زيارة فرانسوا ميتران للجزائر من 24 إلى 26 فيفري 1976: على متن الطائرة، وكان ميتران يبدو قلقا، ففي كل عشر دقائق كان يسأل:أين هي قبعتي؟

---

(1)كان أحد رجالات المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال الألماني، اتجه في نوفمبر 1943 إلى الجزائر قادما إليها من لندن، و قابل الجنرال ديغول(أرجع إلى الفصل التمهيدي) .

(2) François MITTERRAND; **Politique ;Op,cit** ,p.531.

(son chapeau). وعند وصوله إلى الجزائر، تحدث مع المسؤولين الجزائريين عن الاشتراكية، وعن العلاقات بين الجزائر وفرنسا..."(1)

وتواصل حديثها، وتقول: "قال لي بيار جوكس (Pierre Joxe) (2)، أن هذه الزيارة هي ثمرة مفاوضات مراطونية وشاقة، حتى ينسى الجزائريون، لأن فرانسوا ميتران كان وزيرا للداخلية الفرنسية، لما اندلعت حرب الجزائر سنة 1954 ، وهو الذي صرح آنذاك "الجزائر هي فرنسا".(3)

حتى وإن كان هذا السياق مختلفا تمكن بيار جوكس(Pierre Joxe) وكلود استيي (Claude Estier)(4) ، بعد مفاوضات شاقة ومراطونية بدأت في سنة 1971 من تنظيم هذه السفرية.(5) وأن الكثير من القادة الجزائريين، يؤكدون أمام

---

(1) Michèle Cotta; **MITTERRAND, carnets de route** ,Editions Maury-Imprimeur, France 2011,p.251.

(2) رجل سياسة فرنسي، ولد بباريس في 28 نوفمبر1934 ، هو أحد مقربي فرانسوا ميتران، عين وزيرا للصناعة في أول حكومة اشتراكية بقيادة فرانسوا ميتران، ثم وزيرا للداخلية من 1988 إلى 1991 فوزير الدفاع من 1991 إلى 1993 فرئيس مجلس المحاسبة حتى 2001.

(3) Michèle COTTA ; **Ibid,** p.252.

(4) اسمه الحقيقي(Claude Hasday EZRATTY) صحفي وسياسي فرنسي، ولد بباريس عام 1925. انخرط في (SFIO) سنة 1945. وقف خلال الثورة التحريرية موقف كارتل اليسار مستقلة، وقدم دعما قويا للقضية الجزائرية ،أسس روابط مع الوطنيين الجزائريين مثل فرحات عباس.و بعد أحداث ماي 1958 ، اقترب من فرانسوا ميتران، وأصبح رئيس تحرير جريدة(Libération).وكان أحد المقربين من فرانسوا ميتران.

(5) Michèle COTTA ; **op,cit,** p.252.

ليونيل جوسبن(Lionnel Jospin) (1)، أنهم يرون أن فرانسوا ميتران هو رئيس فرنسا في المستقبل.

استقبل ميتران من طرف الرئيس هواري بومدين(2) ودار حديث طويل بين الرجلين. وهناك عرض الجزائريون مظالمهم، وبكل صراحة، ومما كان يحيرهم، عدم توازن الميزان التجاري:5.50 مليار فرنك، ويرجع ذلك إلى مقاطعة فرنسا الخمور الجزائرية، ومقاطعة البترول الجزائري رغم أنهم كانوا يشترونه بأقل ثمن. كما تطرق الجزائريون للمضايقات التي تعترض المهاجرين الجزائريين في فرنسا.

ولم تبدأ المحادثات بشكل فعلي إلا في اليوم الثاني من الزيارة. وأشار السيد هواري بومدين، أن سياسة فرنسا تحت حكم جيسكار ديستان، فقد اختار محور باريس-مدريد-الرباط، وهذا محور أمريكي.و أضاف أن فرنسا في عهد ديغول، كان اتجاهها رفض الهيمنة الأمريكية، عكس اتجاه جيسكار ديستان.

---

(1) من مواليد 12 جويلية 1937 ، أحد مناضلي الحزب الاشتراكي الموحد منذ بداية الستينات من ق 20 ، ثم انضم للحزب الاشتراكي سنة 1971 . عمل إلى جانب فرانسوا ميتران،و بعد فوز ميتران في الانتخابات الرئاسية، خلفه على رأس الحزب الاشتراكي حتى 1988.عين وزير التربية الوطنية من 1988 إلى 1992.

(2) محمد بوخروبة، عسكري و رجل دولة الجزائر ، ولد عام 1932 ،أحد المساهمين في استقلال الجزائر،قائد أركان الجيش و وزير الدفاع الوطني، فرئيس الجزائر من سنة 1965 إلى أن توفي سنة 1978.

Petit Robert ;T2,**Op,Cit**, p.262.

وتدخل السيد عبد العزيز بوتفليقة(1) وقال: "جيسكار لا يملك الدعم الشعبي، يمارس سياسة الطبقية" وأضاف: "أرى أن فرنسا تتجه إلى التحالف الأطلسي(2) . (Je le vois bien, la France s'atlantise)

وتطرق الرئيس بومدين إلى ما آل إليه الوضع في المغرب العربي، وطرح فرضية قبول الجزائر وسماحها للروس إقامة قاعدة لهم في المرسى الكبير بالغرب الجزائري.كيف يكون رد فعل فرنسا؟ وقال في هذا الصدد:

" وإذا كان الروس في المرسى الكبير؟ إننا محاطين بقواعد أمريكية في اسبانيا والمغرب. يمكننا أن نميل – أؤكد لكم حينا أنها ليست هذه هي القضية: إنها مجرد دراسة حالة– إلى الروس ونمنحهم قاعدة المرسى الكبير. هل هذا ما تريده فرنسا؟"(3)

وتواصل (Michèle Cotta) حديثها "أن القيادة الجزائرية خرجت بالاستنتاج التالي: تتجه فرنسا أكثر فأكثر نحو المعسكر الغربي، وأنها لا تريد أن تنتهج الجزائر الاشتراكية، أنها لا تفعل شيء لها. وما استقبالها اليوم لفرانسوا ميتران، إنما من أجل ممارسة الضغط على الحكومة الفرنسية".(4)

---

(1) ولد في 1937، التحق بالثورة سنة1955،عين وزير الشباب و الرياضة والسياحة في الحكومة الأولى للجزائر المستقلة(1962–1965)، ثم وزيرا للشؤون الخارجية من 1965 إلى 1978، فرئيس الجمهورية الجزائرية منذ 1999.

(2)Michèle COTTA ; **op,cit**, p.255.

(3)**Ibid,** pp.255-256.

(4)**Ibidem**; p.256.

"وتحدث الرئيس بومدين، في نهاية تدخله، عن اليسار الفرنسي في السلطة في الغد القريب(1). وكان يريد من هذا أن يبين أن اليسار الفرنسي، سيفوز في انتخابات سنة 1978. وبعده، تدخل السيد بوتفليقة، فأشار إلى أن تحالف اليسار شيء جميل لكنه أكد على ضرورة كسب الغوليين (les gaullistes) من قبل اليسار.

على أي حال يضيف جيل مارتينيه (Gilles Martinet)، أن الجزائريين يطلبون منا تسوية تاريخية تضم الشيوعيين، الاشتراكيين و الغوليين"(2).

يبين هذا التدخل، الموقف الذي أبداه المسئولون الجزائريون من التطورات التي شهدها الحزب الاشتراكي الفرنسي بعد مؤتمر إيبيناي سنة 1971، ونصحوا ميتران بالعمل على جلب الشيوعيين والغوليين، وتحقيق تحالف معهم، ليتمكن من الفوز في الاستحقاقات المستقبلية. يبدو أن ميتران عمل بهذه النصيحة في انتخابات 1981، ودخل بذلك الإليزيه في ماي 1981.

---

(1) فعلا تأكدت نظرة الرئيس هواري بومدين، فقد أشار فرانسوا ميتران في كتابه: **(POLITIQUE)**، أن اليسار فاز بالأغلبية في الانتخابات المحلية التي جرت في 13 و 20 مارس سنة 1977 ، حيث حققوا 52,5 % من الأصوات المعبر عنها، مقابل 47,5 % لصالح الأغلبيةLa majorité. إن تطور و تقدم اليسار كبير وهام .

للمزيد أرجع إلى:

François MITTERRAND **;Politique ;Op,Cit,** p.584

(2)Michèle COTTA ; **op,cit**, p.255.

الفصل الثالث

3-مكانة الجزائر في السياسة الخارجية الفرنسية ودور فرانسوا ميتران في إنعاشها(1981-1995)

3-1العلاقات الفرنسية الجزائرية قبل 1981

3-1-1مكانة الجزائر في السياسة الفرنسية

3-1-2تأثير البترول في العلاقات بين فرنسا والجزائر

3-1-3 تأثير الهجرة في العلاقات بين فرنسا والجزائر

3-2توجه فرانسوا ميتران إلى تحقيق التقارب الفرنسي الجزائري

3-2-1العودة إلى العلاقات المتميزة

3-2-2 تفاعل فرانسوا ميتران مع أحداث أكتوبر 1988

3-2-3 فرانسوا ميتران وأحداث الجزائر 1990-1995 .

3 مكانة الجزائر في السياسة الخارجية الفرنسية ودور فرانسوا ميتران في إنعاشها(1981–1995)

3–1 العلاقات الفرنسية الجزائرية قبل 1981.

قبل الحديث عن العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد فرانسوا ميتران، لابد أن نعود إلى الوراء لنبين ما تمثله الجزائر في منطقة المغرب العربي وإفريقيا. فبالنسبة لفرنسا –وما يلاحظ عن المفاوضات التي جرت في إيفيان– أنها أبانت عن رغبة فرنسية في بناء علاقات نموذجية على أساس موقع الجزائر المستقبلي في الساحة الإقليمية من خلال مكانتها الجغرافية.

3–1–1 مكانة الجزائر في السياسة الفرنسية:

تشكل الجزائر كمجال جيوسياسي(1)،اقتصادي ولغوي أحد الأطر الإقليمية الأكثر حساسية في المنظور الفرنسي وفي سياستها الخارجية.

---

(1) كلمة ألمانية، مشتقة من كلمتين: جيوGéo وهي باليونانية تعني الأرض، وكلمة السياسة (Politique) وقد صاغ هذا التعبير لأول مرة ،العالم السويدي " كجلين" للدلالة على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة...

وهي دراسة العلاقة بين سياسة الدول والمعطيات الطبيعية للجغرافيا وخاصة فيما يتعلق بالسياسة والعلاقات الخارجية للأمة بالنسبة لمختلف الأبعاد المحلية والإقليمية والقارية والدولية– (الموقع الجغرافي لمنطقة ما بأبعاد سياسية محلية– إقليمية –قارية –دولية).

أرجع إلى: *Le petit Robert*.;**Opp, Cit** ; p.863.

ويمكن اختزالها في تعريف معجم(Le Petit LAROUSSE): "أن الجيو سياسية تهتم بدراسة العلاقة بين الوقائع الجغرافية واتجاه سياسة"الأمم".

Le Petit Larousse ;illustré ;Paris,2009 ;p.464.

وهو ما تحدث عنه الرئيس الفرنسي شارل ديغول حين قال: "إنها الجزائر الأقدر والأكفأ على توحيد المنطقة ، كما بإمكانها أن تكون في الوقت المناسب مركزا للوحدة المغاربية وذلك بواسطة وضعيتها الجغرافية المركزية وإرادتها السياسية والاقتصادية(1).

لقد أدرجت فرنسا سياستها تجاه الجزائر ضمن ديناميكية النظام الدولي الجديد وذلك خلال ثلاث فترات حكم هي: عهدة الرئيس فاليري جيسكار ديستان(1974–1981) وعهدتان للرئيس فرانسوا ميتران(1981–1988) و (1988-1995).(2).

" لم تكن فرنسا من خلال رغبتها في تجسيد علاقات متميزة بالجزائر تهدف إلى الحفاظ على مصالحها بالجزائر فحسب بل أرادت من وراء ذلك حماية مصالحها في دول شمال إفريقيا والعالم الثالث".(3).

"وهو ما أكده جان دي بروخلي كاتب الدولة الفرنسي المكلف بالشؤون الجزائرية حين قال: "إن فرنسا وهي تواصل سياسة التعاون مع الجزائر إنما تعمل بطبيعة الحال على حماية مصالح محددة... الجزائر هي الباب الضيق الذي يمكن لفرنسا أن تمر منه إلى العالم الثالث، أي أنّ أي خلاف بيننا وبين بلد آخر غير الجزائر من دول شمال إفريقيا إنما يكون مجرد توتر في العلاقات الثنائية، أما الصدام بيننا وبين الجزائر له أبعاد أخطر وأعمق ليس في نطاق

---

(1) Paul BALTA: " **La Politique Maghrébine de France** ", ***Grand Maghreb*** n°53 (oct-Nov 1986), p. 428.

(2) محرز عفرون؛ **المرجع السابق**،ص.544.

(3) Valérie Barbara ROSEAUX; **Les Usages de la mémoire dans les relations internationales**, Le recours en passe dans la politique étrangère de la France à l'égard de l'Allemagne et de l'Algérie de 1962 à Nos jours, Bruxelles, 2000, p. 98.

العلاقات الجزائرية الفرنسية فحسب، وإنما على صعيد جهودنا الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم"(1) .

"توقع الكثير من المحللين أن تكون اتفاقيات ايفيان هي إشارة النهاية لتواصل فرنسا بالجزائر، لكن الواقع جاء عكس ذلك حيث استمرت فرنسا في ارتباطها بالجزائر في كافة ميادين العلاقات بين الدول، واعتبرتها وسيلة من وسائل سياستها الخارجية لما يمكن أن تقدمه هذه الدولة الفتية للسياسة الفرنسية في المغرب العربي خاصة والعالم العربي والإسلامي عامة.

هناك اتفاق حول كون سياسة التعاون التي تبنتها الدولة الفرنسية في الجزائر، أداة لمنع التغلغل السياسي والإيديولوجي للقوى الأخرى بصفة تحافظ على منع الصراعات المباشرة أو بالنيابة حولها".(2)

"وصرح جورج بومبيدو في أوج الحرب الباردة: "نريد من خلال سياسة التعاون... الحفاظ على التواجد الفرنسي لأطول مدة ممكنة في هذه الدول(إفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي) لأنه إذا انسحبت فرنسا فدول أخرى سوف تعوضها".

ويضيف أنه لتقوية موقع فرنسا أوربيا ثم عالميا، فعلينا أن نهيمن على المغرب العربي مستدلا بأقطاب الفكر الماركسي، التي تؤكد ضرورة تحكم فرنسا في شمال إفريقيا لكي تهيمن على أوربا"(3)

(1) Valérie Barbara ROSEAUX; **op,cit**, pp. 98-99.

(2) سالم برقوق؛ **الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي**،طاكسيج.كوم للدراسات و النشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص .100.

(3) **نفسه**؛ ص ص .100-101.

إن ما ميز العلاقات الجزائرية الفرنسية في ستينيات القرن الماضي هو رغبة فرنسا الديغولية ، وضع علاقات متميزة مع الجزائر في صورة تعاون مثالي جسدته مجموعة اتفاقيات التعاون التي وقعت بين البلدين.

"ففي مجال التجارة الخارجية نذكر اتفاق بيع الخمور الجزائرية لسنة 1964 وعلى الصعيد الاجتماعي يمكن الإشارة إلى بروتوكول الهجرة الذي وقع في نفس السنة، ولكن هذه الاتفاقيات لا تحجب وقوع بعض الأزمات التي حدثت منذ العام الأول للاستقلال نذكر منها على الخصوص: معارضة فرنسا مصادرة أملاك الفرنسيين المهجورة، بعد مارس 1963 ، مقاطعة فرنسا للنبيذ الجزائري1965 إجراء فرنسا تجربة نووية في الصحراء الجزائرية..."(1).

"وما يلاحظ عن هذه الأزمات أن جّلها حدثت بعد خرق أحد الطرفين لبنود اتفاقيات إيفيان التي رأى فيها الجانبين أنها ذات صفة مرحلية، فلقد صرح الرئيس الجزائري أحمد بن بلة في 24 سبتمبر 1963 بما يلي: " إن اتفاقيات إيفيان ليست كالقرآن لا يمكن تغييرها أو تعديلها (2)، والواقع أن الحكومة الجزائرية قد سعت منذ لحظة استقرارها في السلطة إلى إعادة النظر في أحكام اتفاقيات إيفيان والتخلص من تبعاتها خاصة تلك المتعلقة بوجود القواعد العسكرية الفرنسية بالإضافة إلى مقاومتها لإجراء التجارب النووية في الصحراء"(3).

---

(1) صالح سعود : **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر1962 1981**(مذكرة ماجستير) جامعة بغداد سنة 1984 ، ص.137 .

(2) نازلي معوض أحمد ؛**العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول**، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة1987 ص.71 .

(3) **نفسه**، ص.72.

"جاءت اتفاقية التعاون لسنة 1965 لتعيد النظر في اتفاقيات ايفيان في مجالي الصناعة والمحروقات وأرست قواعد تعاون في مجال التصنيع، ومن بين أهم ما جاءت به هذه الاتفاقية في المحور المتعلق بالمحروقات الالتزام بمراقبة الشركات الأجنبية الموجودة في الجزائر والتي إن أرادت الحصول على مشاريع في الجزائر فعليها إشراك في رأسمالها أموال خاصة أو عمومية، كما أكدت هذه الاتفاقية على الملكية الجزائرية للموارد الطبيعية في حين أن الشركات الفرنسية ستواصل مهمتها في بيع الثروات الطبيعية".(1)

"وأدت اتفاقية 1965 إلى ظهور شركات تعاونية بين البلدين على غرار ASCOOPوالتي تشترك فيها الشركة الجزائرية " سوناطراك " والشركة الفرنسية ELFFRAP وأسندت لهذه الشركة مهمة البحث والتنقيب، فكانت بداية الشراكة الجزائرية، فكانت بداية الشراكة الجزائرية الفرنسية في المجال الاقتصادي"(2).

"تكمن أهمية المتغير الاقتصادي لدى فرنسا في تأثيره على السياسة الخارجية وارتباطه بها، لذلك فقد حاولت فرنسا الحفاظ على مكاسب اتفاقيات ايفيان في المجال الاقتصادي، ولما أدركت استحالة الحفاظ على تلك المكاسب عملت على ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وجعله تابعا لها. تعد اتفاقية تنقل اليد العاملة والتعاون الثقافي لسنة 1968 نموذجا على ما ذكرناه، فقد مكنت هذه الاتفاقية فرنسا من المحافظة على مكانتها الأولى كممول رئيسي للجزائر من حيث الصادرات لأن الجزائر لا زالت إمكانياتها الاقتصادية لا تؤهلها لتنويع علاقاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم". (3)

---

(1) Inga BRONDELL : **Les rapports Franco-Algériens depuis 1962 du pétrole et des hommes** (Paris : L'Hantan, 1981), p. 39.

(2) **Ibid**, p. 39.

(3) صالح سعود، ، **المرجع السابق** ،ص ص.145 -146

"وبوصول " جورج بومبيدو" للحكم في فرنسا عام 1969 دخلت العلاقات الجزائرية الفرنسية مرحلة جديدة، ميزتها بين الحين والآخر بعض التوترات نتيجة لمجموعة من المشاكل التي ظهرت في تلك الفترة، فلقد شكل موقف الجزائر الرافض للوجود الفرنسي في إفريقيا السوداء و مناداتها بحق الشعوب في تقرير مصيرها، مشكلة دبلوماسية بين الطرفين. وفي مارس 1970 ، أقدمت الجزائر على سحب اعترافها المؤقت للسيد بول أفريل نائب قنصل فرنسا بالجزائر. وكرد على هذا القرار، أقدمت السلطات الفرنسية بإيقاف أحد المسئولين الجزائريين عن العمل بالقنصلية الجزائرية بباريس ".(1)

لقد جاءت هاتين الأزمتين الدبلوماسيتين في الحقيقة كنتيجة حتمية لمشكلة أكبر حدثت بين الجزائر وفرنسا سميت بالأزمة البترولية التي لاحت بوادرها مع نهاية ستينات القرن الماضي.

3-1-2 تأثير البترول على العلاقات بين فرنسا و الجزائر:

ظل البترول يثير اهتمام السلطات الفرنسية منذ اكتشاف الحقل البترولي الأول في الجزائر (حقل عجيلة)عام 1954 ، ليليه حقل " حاسي مسعود" في نفس السنة(2). وأضحى هذا المصدر الطاقوي الهام يمثل رهانا كبيرا لفرنسا نظرا لنقص مصادر الطاقة لديها ولرغبتها في أن تصبح قوة بترولية عالمية تجابه الولايات المتحدة الأمريكية، لذا عملت على الحفاظ على المخزون البترولي الجزائري بما يخدم مصالحها الاقتصادية. ومع استقلال الجزائر عام 1962، كانت فرنسا تسيطر على ثلثي إنتاج البترول وحوالي ثلاثة أرباع من مساحته

---

(1) صالح سعود، ، **المرجع السابق** ، ص. 146.

(2) عاطف سليمان؛ **معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت1971، ص.14.

و93% من احتياطه الثابت(1) في حين كانت تحصل على 67,5 % من مداخيله. فيما لم تتعد مداخيل الجزائر منه 4,5 %(2). وبلغت هذه المداخيل سنة 1978 زهاء 31،5 مليار دولار ، وكان نصيب الجزائر منها، جزء بسيط فقط(3). هذا الوضع جعل الصناعة البترولية مجرد مصدر للتصدير إلى فرنسا. لذا عملت الجزائر على التخلص من هذه المشكلة وذلك بإنهاء اتفاقيات ايفيان المتعلقة بالمسائل البترولية رغبة في استكمال استقلال الجزائر في المجال الاقتصادي.

سارعت الحكومة الجزائرية لدخول المفاوضات مع فرنسا بدء من سنة 1963 والتي تمخض عنها أول اتفاق بترولي ظهرت معه بوادر تجاوز ما ورد في ايفيان في مجال المحروقات، ولم تنتظر الجزائر كثيرا ليأتي قرار تأميم المؤسسات المنجمية الأجنبية في السابع من ماي 1966 وكان هذا القرار بداية لسلسلة التأميمات التي أقرتها الجزائر.

وبعد الإعلان عن تأميم المحروقات في الرابع والعشرين من فيفري العام 1971 ، تأكد عزم الجزائر على استكمال استقلالها السياسي والمضي قدما نحو تنمية شاملة، تكون الجزائر فيها سيدة في قراراتها وغير تابعة لأحد من الأطراف، وهو ما أكده الرئيس الراحل هواري بومدين حين قال: "نريد أن تتحصل على 51% من الحصص من أجل أن نتحكم بأنفسنا في مصيرنا."(4)

---

(1) صالح مسعود؛ **المرجع السابق**، ص. 30.

(2) Benjamin STORA**; La gangrène et l'oubli ,la mémoire de la guerre d'Algérie ; Op,Cit**, p.263.

(3) محمد العربي ولد خليفة؛ **الجزائر: المفكرة و التاريخية أبعاد و معالم**، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2007 ، ص.127.

(4) Inicile GRIMAUD ;**La politique Extérieure de l'Algérie** (1962-1978), Paris, Kartala , 1984 ,p.79.

"لقد شكل النفط جانبا أساسيا في توجيه العلاقات بين الجزائر وفرنسا، فالطرح الجزائري لمسألة البترول لم يلق القبول لدى الحكم في فرنسا، بل وضع العلاقة بين الجزائر وفرنسا تستدعي التصحيح، ولم تكن دائما على أحسن ما يرام، بل شهدت تراجعا واضحا في أعقاب قرار التأميم، وقد خلفت أزمة البترول التي حدثت بين الطرفين العديد من النتائج على جميع الأصعدة. فعلى الصعيد السياسي، فقد سارعت الجزائر إلى إتباع سياسة الانفتاح على بعض الدول الأوربية كبلجيكا وإيطاليا، وأعادت بعث علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الفدرالية سنة 1971. وأفرز قرار تأميم المحروقات أيضا تحولا حقيقيا في السياسة الاقتصادية للجزائر.(1)

"وتميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية بالتأزم بعد إعلان الجزائر عن تأميم المحروقات، مما دفع فرنسا إلى التصريح بأن البترول الجزائري أحمر".(2)

وبعد فترة حكم فاليري جيسكار ديستان ظهرت رغبة لتحسين العلاقات الفرنسية الجزائرية وتجاوز كل العقبات التي وقفت كحجر عثرة في وجهها لفترة طويلة. "وتجسدت هذه الرغبة منذ أن وصل فرانسوا ميتران إلى الإليزي في ماي من سنة 1981 ، الذي بنى سياسته الإفريقية وعلاقات فرنسا بالعالم الثالث، على تصفية العلاقات الفرنسية مع الجزائر".(3)

---

(1) سعد شيحاني؛ **العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال مضمون خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، في الفترة الممتدة 1999-2004** ، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2008-2009 ، ص .74.

(2) محرز عفرون؛ **المرجع السابق**،ص.498.

(3) تجسدت هذه السياسة، بعد أشهر قليلة لما قدم الرئيس فرانسوا ميتران إلى الجزائر في زيارة رسمية في ديسمبر 1981 ، والتي رد عليها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في نوفمبر 1983.

ويتطرق السيد بنجامين ستورا إلى العلاقات بين الجزائر وفرنسا فيقول: "تحسنت العلاقات بين البلدين بعد وصول فرانسوا ميتران إلى رئاسة الجمهورية في فرنسا. ففي الميدان الاقتصادي، أخذت العلاقات الفرنسية الجزائرية الجديدة، في شكل اتفاق سياسي حول سعر الغاز الجزائري في 1982. لكن سرعان ما وقع خلاف بين شركتي سوناطراك وغاز فرنسا، فأثر سلبا على العلاقات السياسية بين البلدين".(1)

ويضيف قائلا: "تم حل النزاع على الغاز تدريجيا، ولكن مشاكل أخرى برزت فيما بعد منها، دعم فرانسوا ميتران للمغرب في نزاع الصحراء الغربية، وفرض التأشيرات على المواطنين الجزائريين الراغبين في زيارة فرنسا. وظلت العلاقات بين البلدين كذلك في تقلبات بين التدهور تارة والتحسن تارة أخرى حتى إعلان الرئيس بن جديد استقالته في جانفي 1991".(2)

"في الثلاثين من نوفمبر 1981 ، وخلال زيارته للجزائر، اقترح ميتران أن تكون العلاقات الفرنسية الجزائرية "مثالاً للعلاقات الجديدة بين الشمال والجنوب." وفي الثالث من فبراير 1982 ، جاء توقيع اتفاقية الغاز. وحصل وزير الطاقة بلقاسم نابي على" ربط سعر الغاز الجزائري بسعر البترول الخام." بالنسبة لفرنسا، الجزائر هي الدولة الجزائرية، وفيها بعض المحاورين المتميزين. وتبقى البلد" مستودعاً "مهماً، شريكاً اقتصادياً، مع الغاز والبترول".(3)

(1) بنجامين ستورا؛ **الجزائر بعد الاستقلال1962-1988**؛ تعريب:د.صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية، وزارة الثقافة- دمشق2012. ص. 103

(2)**المرجع نفسه**. ص. 103.

(3) **نفسه**. ص. 103-104.

3-1-3 تأثير الهجرة في العلاقات بين فرنسا و الجزائر:

"يمثل العنصر البشري أحد المكونات الأساسية في العلاقات الجزائرية الفرنسية ويعد أحد العوامل المؤثرة في توجيهها. والهجرة الجزائرية إلى فرنسا ارتبطت بالممارسات الاستعمارية، وازدادت بعد الحرب العالمية الثانية متخذة طابعا سياسيا ، بعد الدور الايجابي الذي لعبه الجزائريون في الحرب من خلال تحرير فرنسا من الاحتلال النازي"(1)

"وفي12جانفي 1973، وفي افتتاح" مؤتمر حول الهجرة"، استنكر بومدين بعبارات قاسية" الشتائم، والتحريضات، والاغتيالات وإجراءات أخرى عنصرية " التي كان الجزائريون ضحاياها في هذه الحقبة، وبحسب رأيه، على إثر قرارات الحكومة الجزائرية القاضية بتأميم الموارد البترولية. وأضاف قائلاً: يجب على الرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا أن يفخروا" بأصالتهم العربية الإسلامية التي تحميهم من كل إرادة دمج في المجتمع المضيف."(2)

في الواقع تَجذَّر سكان من أصل جزائري بشكل مستمر في فرنسا، ولا يفكرون بالعودة إلى الجزائر. ويحافظون على علاقات وطيدة مع مجتمعهم الأصلي في المستويين الاقتصادي والاجتماعي الثقافي.(3)

ففي بداية الثمانينات، تركزت النزاعات بين الجزائر وفرنسا حول ثلاث نقاط. الهجرة أولاً. فقد رأت الجزائر أنه لا يمكن إعادة 820ألف جزائري منهم 360 ألف عامل مهاجر في فرنسا إلى بلادهم" مثل الحزم ."ثم مشكلة المهاجرين

(1) عمار بوحوش؛ **العمال الجزائريون في فرنسا**،ط2 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر1979،ص.140.

(2) **المرجع نفسه**،ص.140.

(3) بنجامين ستورا؛ **المرجع السابق**. ص. 60.

الجزائريين من الجيل الثاني. فوفقاً للقانون"les beurs" (1) "البور الفرنسي يعد أبناء الجزائريين المولودين في فرنسا فرنسيين.

"لكن هل هم كذلك حقا تقول السلطات الجزائرية التي تعتبرهم "جزائريين"؟ حينئذ يتعلق الأمر ب 160 ألف شاب، أخيراً، ملف الضمان الاجتماعي .فمنذ عام1965 ، طالبت الجزائر فرنسا، في هذا الموضوع، بمليار فرنك فرنسي. ورفضت فرنسا الاعتراف بهذا الرقم".(2)

"في مطلع الثمانينات حدثت بالجزائر حركة هجرة كثيفة نحو فرنسا كان في صفوفها عدد من الإطارات بدون مبررات معقولة لمغادرة البلد. كما توجهت أعداد من هؤلاء المهاجرين الجدد نحو كندا والولايات المتحدة الأمريكية...إلخ. ولكن معظمهم فضلوا التوجه إلى فرنسا التي كانت تقدم فرصا أحسن.

هذه الهجرة التي لقت كل التشجيع، كانت تهدف إلى إفراغ الجزائر من نخبتها. وتعرف هذه الإستراتيجية بالهجرة الانتقائية والتي كانت شعار الحملة الانتخابية الرئاسية الفرنسية، تعتبر عائقا يكبح تطور ونمو الدول المستهدفة، ومن بينها الجزائر، وهي سبب المشاكل الخطيرة التي تتخبط فيها البلاد حاليا خاصة قطاعاتها الحيوية". (3)

لقد شهدت ساحة العلاقات بين الجزائر وفرنسا الكثير من الاضطرابات والتغيرات والكثير من الأحداث الإيجابية والسلبية التي كان لها التأثير على هذه العلاقات. فخلال العشريتين التي تلت الاستقلال، تغيرت الظروف ودار التاريخ دورته في هذا الجزء أو ذاك من شواطئ البحر المتوسط.

---

(1) البور الفرنسي يعتبر أبناء الجزائريين المولودين في فرنسا فرنسيين.

(2) بنجامين ستورا؛ **المرجع السابق**. ص. 60.

(3) محرز عفرون؛ **المرجع السابق**،ص.571.

"ولم تعد فرنسا، ذلك البلد الاستعماري ، والمعتد بقوة جيوشه ومدافعه يزج بها في كل مكان من المعمورة سعيا وراء المزيد من المستعمرات. وفتح المزيد من الأسواق واستغلال المزيد من السواعد من القارة السمراء والقارة الصفراء(آسيا). لقد توارى في فرنسا قادة و حل محلهم قادة أكثر تفتح على العلاقات الدولية وعارفون أن الزمان فرض السيطرة على مقدرات الشعوب بقوة الحديد و النار قد ولّى إلى غير رجعة، ومقتنعون – خاصة بعد مجيء اليسار إلى الحكم في فرنسا – أن طريق الحوار والتعاون ، واحترام دول وشعوب العالم الثالث ومعاملتها معاملة احترام وتقدير، هو الوسيلة الوحيدة والطريق الوحيد الذي يمكن من إقامة علاقات متوازنة ومتبادلة المنفعة لشعوب الشمال الغني ولشعوب الجنوب التي ما تزال تعيش تحت ثقل التخلف والفقر"(1).

إذن أصبحت العقلية السائدة في السياسة الفرنسية الجديدة هي عقلية الحوار، وعقلية التشاور واحترام الآخرين. ولذلك أصبحت الظروف مهيأة لبدء صفحة جديدة بين بلد كبير وغني من بلدان الشمال، وبلد كبير، ذا وزن سياسي واقتصادي مغير في العالم الثالث والعالم العربي، والقارة الإفريقية – الجزائر – خاصة وأن البلدين المذكورين تجمعهما الكثير من الروابط والكثير من وجهات النظر المتقاربة إلى حد ما، حول الكثير من قضايا العصر، وخاصة ضرورة الإسراع بإقامة علاقات جديدة من نمط متطور تندرج في سياق العمل على خلق نظام اقتصادي وسياسي و ثقافي عالمي جديد.

(1) **الجيش**؛ العدد 237 ، ديسمبر 1983 ، ص.4.

3-2 توجه فرانسوا ميتران إلى لتحقيق التقارب الفرنسي الجزائري(1981-1988).

3-2-1العودة إلى العلاقات المتميّزة :

"بوصول الرئيس ميتران المفاجئ إلى سدّة الحكم سنة 1981، لأنّ كلّ التكهّنات كانت ترشّح إعادة انتخاب جيسكار ديستان، شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية تحسّنا تدريجيّا ساعد عليه التوجّه الاشتراكي للرئيس الجديد بالرّغم من الدور القذر الذي اضطلع به أثناء حربنا التحريرية كوزير للداخلية ثم العدل، في قمع كفاح الشعب الجزائري؛ أليس هو القائل من موقع وزير الدّاخليّة تعليقا على بيان أوّل نوفمبر: "الجزائر هي فرنسا والمفاوضات الوحيدة الممكنة هي الحرب"(1).

تؤكد معظم التصريحات الرسمية الصادرة في القرنيين التاسع عشر والعشرين على استمرار تطلع فرنسا للهيمنة باستخدام الأدوات المختلفة، الثقافية منها واللغوية الخاصة بها والارتكاز على فكرة "الرسالة الثقافية التمدنية"(2).

"ورث ميتران علاقات مغاربية متناقضة ومعقّدة، فسارع إلى تصحيحها بتخليصها من الشوائب، وانتهج سياسة تقوم على تشجيع الانفتاح الدّيمقراطي في هذه الدّول، واختار الجزائر في القارّة الإفريقية (والهند في آسيا والمكسيك في أمريكا اللاتينية) لبناء علاقة تكون قدوة في التعاون شمال جنوب، فلا غرو إذن

---

(1) Hubert VEDRINE ; **les mondes de François Mitterrand(1981- 1995)** Editons , Fayard, Paris 1996, p . 33

(2) شارل ديغول؛ **مذكرات الأمل – التجديد1958-1962**؛ ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت: منشورات عويدات،1971، ص. 131.

أن يبادر فور تسلمه مهامه الجديدة إلى زيارة بلادنا حاملا معه دعوة إلى طيّ صفحة الماضي بقوله: "الماضي هو الماضي، فلنتطلع الآن وبعزم وتصميم إلى المستقبل".(1)

كان فرانسوا ميتران –حسب "هوبير فيدرين"(Védrine Hubert)– وهو أقرب مساعديه– يريد "أن يجعل من العلاقات الفرنسية الجزائرية ندّا للعلاقات مع ألمانيا الاتحادية"؛ وقَبِل من أجل ذلك كـ "ثمن سياسي"، أن تشتري بلاده تسعة ملايين متر مكعّب من الغاز الطّبيعي الجزائري بثمن أعلى ممّا هو متداول في السوق العالمية. ولمّا كانت قضية الصحراء الغربية عقبة كبيرة بين البلدين، اختار ميتران بين حسم سياسة حزبه المؤيّدة لموقف الجزائر وبين إقامة علاقات جيّدة ومتوازنة مع الجميع، ففضّل التمسّك المحتشم بمبدأ تقرير المصير لأنّه "لا يؤيّد في أعماقه ظهور دول جديدة ما عدا في حالة الدّولة الفلسطينيّة" وغضّ الطّرف عن انتهاك حقوق الإنسان في المملكة والّتي جعل منها حزبه الاشتراكي محور انتقاداته لها".(2)

في هذا الجو، توقّف الرئيس الشاذلي بن جديد في باريس في ديسمبر 1982 ليجتمع حول غذاء عمل بزميله الفرنسي كمؤشّر على انطلاق مرحلة جديدة في العلاقات الثّنائيّة، وكان ذلك تمهيدا للزيارة الرسمية الّتي أدّاها في السّنة المواليّة إلى فرنسا، وهي الأولى من نوعها لرئيس جزائري منذ الاستقلال؛

---

(1) **الجيش**؛ العدد 237 ، ديسمبر 1983 ، ص.4.

(2) Hubert VEDRINE **; op,cit**; p . 332.

وكان ردّه على نداء ميتران إيجابيا: "فلنترك الماضي للتّاريخ ... ولنعكف على بناء المستقبل".(1)

إن مجيء فرانسوا ميتران والتحالف اليساري إلى الحكم في فرنسا يوم العاشر من ماي 1981 ، كان له الأثر على بروز هذه النظرة الجديدة التي يجب أن تسود العلاقات الدولية، حيث اعتبر الرئيس فرانسوا ميتران أن ارتباط الجزائر بفرنسا مفيد للطرفين وحتى للعالم، لذا أراد تحقيق المعالجة بين الشمال والجنوب في إطار الاتجاه الاشتراكي الذي كانت الجزائر تسير وفقه في تلك الفترة.

وخلال الأربع عشرة سنة التي قضاها فرانسوا ميتران على رأس الدولة الفرنسية. ما هي السياسة التي اتبعها تجاه الجزائر؟ وما هو نزع هذه العلاقات؟ هل هي علاقات صيانة مع الدولة الجزائرية، خاصة وأن هذه العلاقات عرفت فتورا منذ 1970؟

بالنسبة لهوبرت فدرين(Hubert Vedrine) (2)، كان ميتران يريد أفضل التقارير الممكنة والمتزامنة مع بلدان المغرب العربي وبالأخص مع الجزائر. فهذه المقاربة لا تشير إلا إلى سياسة مغاربية جديدة.

وعلى ضوء ماضي البلدين، حرص فرانسوا ميتران على جعل العلاقات مع الجزائر أكثر طبيعية. ولتجسيدها على أرض الواقع، بدأ فرانسوا ميتران في إنماء العلاقات مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، ولكي تكون متواترة وغير

(1) الجيش؛ **المرجع نفسه** ، ص.4.

(2)المستشار الدبلوماسي من 1981 إلى 1991 ، ثم الأمين العام بالرئاسة الفرنسية من سنة 1991 حتى سنة1995 ، فوزير الخارجية فيما بين سنتي1997 و 2000

شكلية. وكانت زيارته الأولى إلى الجزائر ودورته إلى تيبازة ثم إلى زرالدة، تدل على رغبته لإعطائه لهذه العلاقات، رؤية أكثر واقعية.

"وكانت الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي للجزائر في نوفمبر 1981 من الأسباب التي جعلت الجزائر وفرنسا يتقاربان أكثر فأكثر. فالبلدين بحكم التقرب الجغرافي وبحكم الروابط الإنسانية (وجود جالية جزائرية كبيرة بفرنسا) وبحكم التاريخ ، حتى ولو كان هذا التاريخ سببا للكثير من مآسي الشعب الجزائري، محكوم عليهما بالتعاون و التقارب في إطار احترام الاختيارات الأساسية لكل واحد منهما في إطار المعاملة بالمثل"(1).

"حتى بعد أن تولى الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد قيادة الجزائر، ظلت باريس مستعصية على الرؤساء الجزائريين ، وبدأت نظرة الغرام كالعادة من فرنسا حيث بدأت بالزيارة التي قام بها فرانسوا ميتران في 30 نوفمبر 1981 للجزائر ، ولعب ميتران في تلك الزيارة دورا في تقريب وجهات النظر بين الجزائر والمغرب. ولم تمض سوى بضعة أسابيع أي في فيفري 1983 حتى قام الشاذلي بن جديد بزيارة الرباط والالتقاء بالملك الحسن الثاني".(2)

ولكن يُحسب للشاذلي بن جديد تمكنه من فتح هذا الملف التاريخي الوثائقي الشائك، وبالرغم من هذه الزيارة فإن الشاذلي بن جديد بقي مترددا عن زيارة باريس إلى غاية توقف ميتران مرة أخرى في مطار هواري بومدين بعد أن كان في رحلة إفريقية وتنقل الرئيس الشاذلي إلى مطار هواري بومدين، لاستقباله وهذا في 19 ماي 1982 وتلت هذه الزيارة إمضاء بروتوكول اتفاق بين البلدين

---

(1) **الجيش**؛المرجع السابق، ص.4.

(2) Lounis AGGOUN ;**La Colonie Française en Algérie,200ans d'inavouable** Editions Demi-Lune,Paris2010 ;p.244.

في شهر جوان، ليقوم بعد ذلك الرئيس الشاذلي بن جديد في 17 ديسمبر 1982 بأول زيارة لرئيس جزائري إلى فرنسا أي بعد واحد و عشرين سنة من استقلال الجزائر واستعادة سيادتها، وهي الزيارة التي غطاها أزيد عن ألف إعلامي من كل بلدان المعمورة في رقم قياسي لم يسبق وأن شهدته فرنسا ".(1)

ومن خلال مجمل المباحثات التي جرت بين الرئيسين الشاذلي بن جديد، وفرانسوا ميتران وبين الوفد الجزائري ككل والحكومة الفرنسية، خلال هذه الأيام الثلاثة، يمكننا أن نستخلص عدة نقاط هامة، لابد أن تثار لما تكتسيه من أهمية سواء من ناحية المنهج الجديد الذي طرحت به هذه القضايا أومن ناحية طريقة تحليلها ومعالجتها أومن ناحية محتوى هذه المباحثات نفسه.

وما يلفت الانتباه، هو تلك النظرة الشمولية البعيدة المدى، التي لا تقتصر على الجوانب المادية الآنية البحتة ، وإنما تتعداها على ما هو أشمل وأعم لمصلحة البلدين على المدى الطويل. في هذا المعنى قال الرئيس الشاذلي بن جديد إن الجزائر وفرنسا "يمكنهما بواسطة الحوار الدءوب وبواسطة التعاون المستجد، وضع الأسس لنمط جديد من العلاقات بين بلدان الشمال والجنوب" أما السيد بيير موروا(Pierre MOROY) (2) فبعد أن حيّ جهود الشعب الجزائري وإصراره على بلوغ أهداف التنمية الشاملة فقد قال: "إنني سعيد بكون فرنسا بفضل الاتفاقيات المبرمة بين بلدينا ترى نفسها تشارك بقوة في هذا المسعى". كما شرح الرئيس وجهة نظر الجزائر في هذا المجال ، حيث قال للرئيس فرانسوا ميتران: "إننا نرغب في أن يندرج التعاون الجزائري الفرنسي بصورة منسجمة في

(1) Lounis AGGOUN ;**op,cit** ;p.244.

(2) أحد مقربي فرانسوا ميتران، ساعده في تأسيس الحزب الاشتراكي الفرنسي عام 1971،أصبح رئيس الحكومة الفرنسية بعد انتخاب فرانسوا ميتران رئيسا للجمهورية الفرنسية من 1981 حتى1984.

رؤية شاملة تتجه نحو أماد بعيدة و تهتم بانشغالات الجميع و تنهض بأعباء الحاضر"(1).

كما نستنتج أيضا، أنه توجد هناك إرادة مشتركة من الطرفين لتنمية هذه العلاقات وإصباغ طابع النموذجية عليها، حتى تكون مثلا يحتذى به في العلاقات التي تربط شعوب وأمم العالم الغني بأمم وشعوب العالم النامي. وهذا كله انطلاقا من إيمان الطرفين بضرورة إرساء قواعد ثابتة لنظام عالمي جديد في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، يحل محل النظام الحالي.

على أنّ هذه العلاقة بدأت تتأثّر سلبا بعودة أزمة الثّقة نتيجة تناقض المصالح إزاء بعض القضايا الإقليمية المستجدّة أو تلك الّتي أخذت منحى جديدا من الخطورة: التدخّل العسكري الفرنسي في لبنان والتشاد ورفض الجزائر فتح مجالها الجوّي للطائرات الحربيّة الفرنسيّة الرّاغبة في العبور لقصف القوّات اللّيبيّة في التشاد، تزامن إعلان الوحدة الليبية المغربية مع وجود ميتران في "زيارة خاصّة" في إيفران بدعوة من الملك الحسن الثّاني ممّا أعاد زرع الشّكوك حول بعث تحالف لمحاصرة بلادنا، ضغط حكومة شيراك اليمينية (في زمن التعايش مع الرئيس الاشتراكي) على الحكومة الموريتانية لسحب تأييدها لجبهة البوليزاريو إلى جانب مناوراتها في تونس بعدما احتدم الصّراع حول خلافة الرّئيس بورقيبة المريض والبالغ من العمر عتيّا.

وقد سجل التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا ارتفاعا كبيرا، منذ وصول اليسار إلى الحكم في فرنسا في ربيع 1981، حيث أصبحت فرنسا منذ

(1) **الجيش**؛المرجع السابق، ص.5.

ذلك الزبون الأول للجزائر. كما ارتفع مبلغ المبادلات التجارية بينهما من 25 مليار فرنك إلى ما يقارب 45 مليارا. و سجل الميزان التجاري الفرنسي الجزائري فائضا بلغ سنة 1983 ما يناهز 12 مليار فرنك لصالح الجزائر، وذلك نتيجة للاتفاقية المبرمة بين الطرفين حول الغاز الطبيعي والتي أخذت بعين الاعتبار ربط سعر الغاز الطبيعي بسعر البترول.(1)

وقد أبرمت الجزائر منذ مطلع هذه السنة (سنة 1983) العديد من العقود مع مؤسسات فرنسية وبلغت قيمة العقود ما يقارب العشرين مليار فرنك فرنسي. إلى جانب صفقات أخرى تتعلق بميدان الصناعات الثقيلة، كإقامة مصنع للسيارات السياحية، قرب وهران(2).

في هذا الصدد يتطرق لونيس عقون، إلى الزيارة التي قام بها فرانسوا ميتران للجزائر فيقول: "لم يرجع ميتران من هذه الزيارة صفر اليدين. ولكي يرضي أصدقاءه في جبهة التحرير، أعطى الإشارة لبداية المفاوضات حول تحديد سعر غاز الصحراء، الذي فضلته فرنسا على غاز الاتحاد السوفييتي. وقد أثار أحد الدبلوماسيين الفرنسيين، هذه القضية، وأشار إلى أن فرنسا تشتري هذا الغاز بسعر يزيد ب 30 بالمائة عن سعره في السوق العالمية".(3)

---

(1)**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**،10 أوت 1982.

(2) هذا المشروع لم ير النور إلا في نهاية سنة 2012 ، و قد فازت به شركة رونو، و هو قيد الانجاز.

(3) «Dans ces noces , Mitterrand ne vient pas les mains vides. Pour satisfaire ses «amis du FLN »…Il donne le coup d’envoi des négociations pour fixer le prix du gaz du Sahara, que la France privilégie au détriment de celui de l’URSS .Un ancien diplomate français évoque cette discussion ,qui voit la France payer le gaz Algérien prés de 30% plus cher que le marché ».
Cité in : Lounis AGGOUN; **op,cit,** p.242.

وعاد فرانسوا ميتران في 19 أكتوبر من عام 1984 لزيارة الجزائر بعد معاودة انتخاب الشاذلي بن جديد لعهدة انتخابية ثانية، وصرح أثناء هذه الزيارة: "أقدم احتراماتي للجزائر ولرئيسها، كما أحيي إخوانكم الجزائريين المقيمين والعاملين في فرنسا. إن مساهمة عملهم في رفاهية بلدي يستحق الاعتراف والتقدير وهو شيء أصبح مضمون لهم. إن فرنسا والجزائر قادرتان على تخطي وتحمل آثار الماضي، إنهما عازمتان على اجتياز العوائق وسوء الفهم اللذان سادا لفترات طويلة وعرقلا تحقيق تفاهم متبادل. إنهما يستطيعان تأسيس تقاربهما وبناء صداقتهما على أساس ومعطى تجديد الثقة، فبواسطتهما تستطيع كثافة وتنوع العلاقات بين البلدين أن تغذي الحوار والتعاون بين البلدين"(1).

لقد وجد القائدان الجديدان ملفات ساخنة تنتظر الحل، فبالرغم من أن زيارة ميتران للجزائر جاءت لتضع ملف المهاجرين الجزائريين(2) في أحسن الحالات وأعطت دفعا قويا للتعاون الاقتصادي بين البلدين، وساهمت في تحسين العلاقات الاقتصادية، إلا أنها وبالمقابل لم تفصل في بعض الملفات، كملف الأرشيف.

لقد كان ملف الأرشيف أحد المعضلات التي اعترضت العلاقات الفرنسية الجزائرية، لأنه يتضمن تاريخ حقبة زمنية مهمة وطويلة من تاريخ الجزائر، بل يمثل ذاكرة للشعب الجزائري. وقد أبدت فرنسا استعدادها لتقديم كامل الأرشيف، لكن سرعان ما تراجعت عن قرارها حين صرح ميتران: "سنعمل بطريقة تسمح للجزائر من الوصول إلى الأرشيف الذي تريده في عدد معين من الميادين".(3)

---

(1) Salah MOUHOUBI ;**La politique de coopération Algéro-Française**, Bilans et perspectives ;1ere édition, Paris :publi Sud1991,p154.
(2) Lounis AGGOUN ; **Op, Cit,** p.242.
(3) Salah MOUHOUBI ;**Op,Cit**,p.156.

يحمل هذا التصريح في ثناياه الحنين إلى النظرة الفرنسية القديمة للجزائر، لما كانت تمثل "جزء من التراب الفرنسي "وبالتالي فإن فرنسا تعتبر كل الوثائق المتعلقة بتلك الفترة ملك لها".

"أما موقف الجزائر فقد ظل قائما على مبدأ قانوني ، يتمثل في أنه لا يحق لأحد أن ينفرد لوحده بوثائق أو أرشيف على أساس حجج واهية كالتي قدمتها فرنسا. وقد تمكنت الجزائر من استرجاع بعض الوثائق: 450 سجلا متعلق بالفترة العثمانية في سنة 1967 كما استلمت أيضا 153 علبة أرشيف و 133 سجلا ومواثيق دولية، سيما المتعلقة بالدول الأوربية باستثناء فرنسا في سنة1975 ".(1)

يضيف السيد (Jean-Charles JAUFFRET) قائلا: "إذا كان ملف الأرشيف لم يعرف الحل، فإن هناك ملفاً آخر عرف منعرجا خطيرا، وأثّر على العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ، ألا وهو مشكل الغاز، فكان ضمن جدول مباحثات الرئيس الفرنسي مع نظيره الجزائري ، والذي عرف الحل من خلال اتفاق فيفري 1982، حين قبلت فرنسا شراء الغاز الجزائري بسعر يفوق15% السعر الدولي المتعارف عليه، ويبدو أن حل هذا المشكل ساهم بقسط كبير في تقدم العلاقات لتصل إلى إرساء قواعد تنسيق وتعاون عسكري من خلال اتفاق الدفاع بين الجزائر وفرنسا الموقع عام 1983".(2)

وكانت سنة 1985 عسيرة على الاقتصاد الجزائري بفعل انخفاض سعر البترول، والذي ولد أزمة اقتصادية معقدة ، كما كانت هذه الأزمة سببا في فتور

(1) Jean-Charles JAUFFRET; **La Vème République et la seconde guerre d'Algérie1988-1997**,piste pour une recherche*, Cahiers d'histoire immédiate*, N°13(Printemps1998),p.73.
(2)**Ibid**,p.73.

العلاقات بين الجزائر وفرنسا، عندما أرادت فرنسا مراجعة أسعار الغاز وتخفيضها، الأمر الذي لم يرض الطرف الجزائري .

وجاءت سنة 1988 وبعد إعادة انتخاب فرانسوا ميتران لعهدة ثانية. ولقد كانت تلك العشرية غنية بالأحداث الغربية التي تضافرت كلها على الضغط والتلاعب بالجالية الجزائرية في فرنسا.

"كان المهاجرون، في الماضي، يحولون بصفة دورية جزء من أجورهم إلى عائلاتهم المقيمة بالجزائر. وغداة الاستقلال كانت تلك التحويلات المالية تضمن للجزائر نصيبا معتبرا من العملة الصعبة. وفجأة بدأت قيمة تلك التحويلات تتناقص تدريجيا إلى أن جفّت نهائيا على عكس ما كانت عليه الجالية المغربية على سبيل المثال".(1)

وجاءت ثالث وآخر زيارة للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران وهو الرئيس الأكثر زيارة للجزائر في التاسع من مارس 1989 بعد أحداث 1988 ودخلت الجزائر في التسعينيات مرحلة جديدة وانقطعت الزيارات بين الطرفين نهائيا في عهود علي كافي ومحمد بوضياف واليمين زروال.

3-2-2تفاعل فرانسوا ميتران مع أحداث أكتوبر 1988

وأعقبت ذلك تطوّرات لم تكن في الحسبان في بداية العهدة الثانية للرئيس الاشتراكي وهي المظاهرات والاضطرابات التي اندلعت في العاصمة الجزائرية وبعض المدن في أكتوبر 1988 احتجاجا على تدنّي مستوى المعيشة وتراجع العدالة الاجتماعية، وقد فرضت هذه المظاهرات انفتاحا ديمقراطيا مرتجلا وغير

---

(1) محرز عفرون؛ **المرجع السابق**؛ ص.589.

محسوب لم يكن أساسا مطلبا جماهيريّا، وكان من نتائجه تشتيت القوى السياسية والأخذ المتسرع بالاقتصاد الليبرالي وتكيّيف السياسة الخارجية مع قواعد لعبة دولية مختلفة، أملت الإقلاع عن الخطاب المعادي للامبريالية. وكان وقع هذا التحوّل إيجابيا في باريس إذ سارع ميتران إلى التّعبير عنه بأن كان أوّل الزّائرين للجزائر للتّهنئة بالدّستور الجديد الّذي عصف بالأُحاديّة الحزبيّة والاختيار الاشتراكي(1).

وظلّ ميتران، بشهادة إيبير فيدرين(Hubert VEDRINE) ساعده الأيمن، "إلى جانب الرّئيس الشّاذلي حتّى النّهاية آملا أن يتمكّن من التخلّص من نفوذ جبهة التّحرير الوطني دون أن يقع في تحالف مع "الإسلاميّين".(2)

إنّ أحداث أكتوبر الّتي هزّت أركان النظام هزّة غير مسبوقة لم تتوقّف ارتداداتها حتّى اليوم، خيّبت آمال بعض الدوائر الفرنسية الحاقدة – وبعضها داخل الأغلبيّة الحاكمة– لأنها لم تنجز القطيعة بين جيل الاستقلال وجيل نوفمبر، فلم يسقط النظام السياسي، كما وقع في حالات مشابهة ومتزامنة، في أوروبا الشرقية، ولكّنها كشفت في الحالة الجزائريّة الفرنسيّة عن وجود رابطة خاصّة تكوّنت مع مرور الزّمن، بين الرّئيسين الشّاذلي بن جديد وميتران، ويفهم

---

(1) زار الرّئيس ميتران الجزائر بعد أقلّ من عشرين يوما على صدور الدّستور الجديد ثمّ التقى بباريس وعلى انفراد مع الرّئيس الشاذلي بن جديد يوم 22 ديسمبر 1991 أي قبيل الدورة الأولى للانتخابات التشريعية التعدّدية الأولى بخمسة أيّام، وبعد أربعة أيّام على هذا اللّقاء أي عشيّة هذه الانتخابات، صرّح الرّئيس الشّاذلي في التّلفزة الوطنيّة بأنّه على " استعداد للتعايش مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذا فازت بالأغلبيّة في البرلمان " .

(2) Hubert VEDRINE;**op,cit**,p.683.

الأمر من تصريح الرّئيس الفرنسي أمام مجلس الوزراء في 12 أكتوبر، وكان دخان الانتفاضة لم يتبدّد بعدُ من سماء العاصمة:

"ماذا يجري في الجزائر؟ إنّه عصيان، أم تمرّد؟ إن له أسباب تدفع إلى انتقاد طريقة الحكومة الجزائريّة في ممارسة السلطة. ولكن أليس هذا قائما في جميع بلدان العالم الثّالث مع استثناءات نادرة؟ دعونا من الحكايات... جميع بلدان إفريقيا تقريبا تعيش تحت دكتاتوريّة شخص واحد أو حزب واحد، وهذا دليل على أنّ ظاهرة التخلّف تفرز الدوّامة الجهنّميّة للعصيان والقمع". وختم متسائلا: "لا أحد يعرف إذا رحل الشّاذلي أيّ سلطة ستخلفه وماذا سيحدث في الجزائر. لا أدري... وفي كلّ الحالات، هناك فرضية يمنع التّفكير فيها الآن وهي تطبيق الدّيمقراطيّة".(1)

كما يبرز ودّ هذه العلاقة من خلال تعاطفه مع الرّئيس الشّاذلي بعد انسحابه من الحكم: "إنّ ميتران كان بعد 1990 يرفض تصديق الاتّهامات الّتي توجّه إلى الشاذلي و عائلته من طرف خلفه في الحكم؛ كان يثور بعنف كما لو أنّ التّهم موجّهة إلى أقاربه".(2)

ومنذ هذا "الانسحاب"، عادت العلاقات إلى دائرة التقلّبات فشهدت استياء باريس من إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية الأولى واعتبرته "عملا أقل ما يقال فيه إنّه غير طبيعي"، واقترحت في فيفري 1995 عقد ندوة أوروبية حول الأزمة الجزائرية تكون فيها المعارضة ممثّلة فيها على أساس عقد روما. وقد تزامن هذا الاقتراح الذي أعلنه ميتران بحضور المستشار هيلموت

(1) Hubert VEDRINE;**Op,cit**,p. 683.

(2) محرز عفرون ؛ **المرجع السابق**؛ ص. 336.

كول قصد توريط ألمانيا في الأزمة مع اتّفاق أحزاب المعارضة المجتمعة في روما على مخرج سلمي للأزمة، وجاء غداة الاستيلاء على طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية(1). (Air France) في مطار هوّاري بومدين الدولي في نهاية ديسمبر 1994.

"كان ردّ فعل السّلطة سريعا في اتّجاهين: رفض الاقتراح الفرنسي واتفاق روما جملة وتفصيلا، بينما تولّت بعض الصّحف الوطنية إحياء الحديث عن ملفّ الماضي الاستعماري متبوعا بدعوة فرنسا إلى الاعتذار للشعب الجزائري عن تلك الحقبة... وتوالت ردود الفعل فأمرت باريس شركاتها الجويّة بمقاطعة المطارات الجزائرية، وشدّدت من إجراءات منح تأشيرة الدخول إلى أراضيها، ولكنّها استمرت في ذات الوقت في دعم سياسة "الكل الأمني" بالموازاة مع تقديم مساعدة اقتصادية لمنع تدفق الجزائريين إلى أراضيها، وحرصت على إبعاد تهمة التحيز لفريق معيّن بالتّوضيح، بأنّ هذه المساعدة " موجّهة للشعب الجزائري لا لفئة سياسية معينة ".(2).

"وبلغ هذا التوتر مداه بسلسلة من الانفجارات في قلب باريس وُجّهت فيها أصابع الاتّهام إلى المخابرات الجزائريّة، وبدأت وزارة الدّاخليّة الفرنسيّة في تفكيك الشبكات الإسلاميّة للدّعم والإسناد في أوروبّا، وترتّب عن كل ذلك إلغاء الرئيس السابق "اليمين زروال" لقاءاً كان مرتقبا أن يجمعه بزميله جاك شيراك على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أكتوبر 1995"(3).

---

(1) Bertrand BENOIT ;**Le syndrome Algérien, l'imaginaire de la politique Algérienne de la France** ,Paris, l'Harmattan, Mai 2000,pp .25-29.
(2) **Ibid,**p .26.
(3) **Ibidem,**p .30.

وظلّ هذا التوتّر السياسي في تصاعد إلى غاية تسلّم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999، فدبّت الحياة من جديد في شرايين العلاقات الثنائية: تبادل الزيارات على أعلى مستوى، تنظيم سنة الجزائر في فرنسا، التخفيف من إجراءات منح تأشيرات الدخول، استئناف الرحلات الجوية لشركة "إير فرانس"، تكثيف المبادلات الاقتصادية التي تضاعفت ثلاث مرّات خلال 12 سنة، لتتجاوز عام 2008 سقف الثمانية مليارات أورو، إعادة النّظر في الموقف الرّسمي المعارض للانضمام إلى الرّابطة الفرانكفونيّة...

من خلال دراسة استقرائية تحليلية لمجمل المواقف الفرنسية من التحولات التي شهدتها الجزائر في الخامس من أكتوبر من العام 1988، وطرق تعاطيها مع الأزمة الجزائرية، وما يشوبها من غموض في البداية إلى غاية وصول اليمين الفرنسي إلى رئاسة الحكومة في مارس 1993.

لقد جاءت أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر، فقضت على احتكار ممارسة السلطة من طرف الحزب الواحد الممثل في حزب جبهة التحرير الوطني، فاتحة المجال للتعددية الحزبية التي حملها دستور 1989 والتي تمخض عنها إجراء أول انتخابات تشريعية تعددية،كما أنهت التسيير الاشتراكي للاقتصاد الوطني، الأمر الذي من شأنه أن يقرب بين فرنسا والجزائر أكثر، والرفع من التعاون بينهما أكثر مما كان عليه من قبل. غير أن تطور الأحداث و ما شهدته من عنف جعلت السياسة الفرنسية تتباين في مواقفها تجاه الجزائر،تأرجحت بين مواقف تنديد واضحة وصريحة وبين مواقف غير صريحة تعكس في مضمونها حرج كبير في بلورة موقف واضح.

يتمثل الموقف الأول، الذي يعتبر موقف السلطة الفرنسية موقفا سلبيا من الأحداث التي وقعت في الجزائر، فقد اعتبر (Claude (MALHURET أنه عندما يحدث اضطهاد للمواطنين في الشيلي فإن اليسار الفرنسي يطالب دائما بفرض عقوبات اقتصادية، ولما يتعلق الأمر بما يحدث في الجزائر فإننا نسمع كلاما عن ضرورة الإسراع في التعاون. كما عبر البرلمانيون المعارضون عن قلقهم إزاء الانحراف الواقع تجاه حقوق الإنسان(1).

أما موقف اليسار الفرنسي فيظهر من خلال تصريحات بعض زعماء الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث يعتبر (Claude CHEYSSON)(2) أن مسؤولية أحداث أكتوبر 1988، إنما تجد أسبابها في الفوضى الاقتصادية العالمية، هذا التصريح يوضح أن أغلبية الطبقة السياسية الفرنسية قد حددت لنفسها موقعا وراء الرئيس فرانسوا ميتران والذي كان يتبنى الدعم الصامت تجاه النظام الجزائري .

"وكان أول تكيف فرنسي مع إفرازات الساحة الجزائرية قد برز من خلال التغيير الذي أحدثه السيد الرئيس فرانسوا ميتران على رأس السفارة الفرنسية في الجزائر، وفقا لمتطلبات مرحلة جديدة دخلتها العلاقات الفرنسية–الجزائرية، وذلك باتخاذ القرار المناسب من خلال الشخص الذي يستطيع أن يخلق التناسق

---

(1) Bertrand BENOIT ; **op,cit,** p .31.

(2) سياسي فرنسي(1920–2012)، قاوم الاحتلال الألماني لفرنسا والتحق بقوات فرنسا الحرة بالدار البيضاء(المغرب الأقصى). شغل منصب مستشار تقني في وزارة (Alain SAVARY) ثم وزير الشؤون الخارجية من1981 إلى 1984 خلال العهدة الأولى لفرانسوا ميتران، فنائبا في البرلمان الأوربي(1989–1994).

والتوافق بين المواقف المتناقضة للمجتمع الفرنسي عموما و للطبقة السياسية خصوصا إزاء أحداث الجزائر"(1).

"تمثل هذا الشخص في السيد(Jean AUDEBERT) عضو الحزب الاشتراكي ومتابع لسياسة الدعم التي قدمها الرئيس فرانسوا ميتران للرئيس الشاذلي بن جديد، والمعروف في الأوساط الفرنسية بالدبلوماسي المحنك والمعارض للإدانات على الساحة العمومية مؤيدا لمبدأ عدم التدخل، مواصفات تتطلبها العلاقة المميزة التي تربط فرنسا بالجزائر، علاقة قائمة أساسا على تمرير السياسات والمواقف من خلال الاتصالات الشخصية والشبكات السرية. وما يدعم هذا التفسير هو عمل السفير الجديد على الحفاظ على اتصالات مكثفة، دائمة ومباشرة مع الرئيس ميتران مما يدل على السباق المؤسساتي داخل الإدارة الفرنسية في مجال صنع السياسة الخارجية".(2)

بعد فترة التغيير التي مست الجزائر ومحاولة التكيف الفرنسي معها، جاءت فترة تجسيد الدعم الفرنسي للنظام السياسي الجزائري القائم. إذ مباشرة، وبعد حصول الرئيس الشاذلي بن جديد على إجماع شعبي واسع لمشروع دستور جديد، تلقى برقية تهنئة من قبل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران يوم السابع نوفمبر1988، حيث جاء فيها أن فرنسا جد مسرورة بالإجماع الشعبي الذي أعطاه الشعب الجزائري للاقتراحات التي قدمتموها له، وأن هذا الإجماع شاهد

---

(1) فاطمة بلعيد ؛ **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر1992-2002** (مذكرة ماجستير جامعة مانتوري ،قسنطينة سنة 2005) ص .68 .

(2) **نفسه** ص. ص.69-68 .

على الثقة الموضوعة في مشروعكم وشخصكم بهدف ضمان المستقبل الديمقراطي الجزائري(1).

ولتأكيد دعم سياسة الرئيس الشاذلي بن جديد ومسعاه الجديد، "أعلن الرئيس الفرنسي عن زيارة رسمية للجزائر في الثامن والعشرين فيفري 1989، وهي محاولة للتأكد شخصيا من التوجهات الجديدة للفريق الحاكم في الجزائر. فالملاحظ بصراحة هو عدم تنديد فرنسا رسميا بسياسة الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة"(2).

3-2-3 فرانسوا ميتران وأحداث الجزائر(1990-1995).

وجاءت نتائج انتخابات الثاني عشر جوان 1990، معلنة فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الأمر الذي جعل فرانسوا ميتران يعبر عن انشغاله العميق إزاء التطورات التي أخذت الجزائر تشهدها والتي يمكنها أن تؤثر في المهاجرين المتواجدين في فرنسا.

وبقيت السياسة الفرنسية غير واضحة المعالم مفضلة المراقبة والتريض قبل أن تتخذ موقفا معينا وواضحا إلى أن ألغي المسار الانتخابي، ليظهر بذلك تردد

---

(1) مولود صويلح؛ **فرنسا و أزمة الجزائر**، مذكرة ماجستير(الجزائر،كلية الحقوق و العلوم السياسية 2000 -2001)،ص.23.

(2) Lucile PROVOST ;**La seconde Guerre d’Algérie :Le quiproquo Franco-Algérien,** Paris, Editions Flammarion1996,p.99.

الموقف الفرنسي غير المعلن صراحة دائما. وقد علق(Rolland DUMAS)(1) على ذلك بأنه يأمل في "العودة إلى الهدوء".

بعد إلغاء نتائج الانتخابات في جانفي 1992، لم تتردد فرنسا في إبداء موقفها منه. ففي البداية اعتبرت القرار الجزائري بإلغاء النتائج ضربة للديمقراطية التي وعدت الجزائر الدول الأوربية بإرسائها، ولكنها لم تبق على هذا الموقف. لكن سرعان ما تغير موقفها وتعلن بأن فوز الأحزاب الإسلامية بالانتخابات يمثل خطرا على مصالحها في الجزائر. وحسب ما جاء على لسان وزير خارجيتها آلان جوبي (Alain Jupé) ، حيث صرح: "إن فرنسا لا ترضى أن يوجد على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط "نظام ثيوقراطي"(2) لا يؤمن بالديمقراطية الليبرالية و العلمانية"(3).

واعتبرت الجزائر الموقف الفرنسي تدخلا في شؤونها الداخلية عندما قامت فرنسا باتهام النظام الجزائري بانتهاكه حقوق الإنسان. وقد زاد هذا الاتهام من التوتر بين البلدين وولّد أزمة دبلوماسية حقيقية.

---

(1) رولان دوماس(Rolland DUMAS)، من مواليد 23 أوت 1922 في (LIMOGE)، هو محامي وسياسي فرنسي. كان من المقربين من فرانسوا ميتران، شغل عدة مرات وزير الشؤون الخارجية 1984ما بين1984-1986 و 1988-1993.

(2) **الثيقراطية**، بضم الياء (أو الثيوقراطية)، تعني حكم الكهنة أو الحكومة الدينية أو الحكم الديني . تتكون كلمة ثيوقراطية من كلمتين مدمجتين هما ثيو وتعني **الدين** وقراط وتعني **الحكم** وعليه فان الثيوقراطية هي نظام حكم يستمد الحاكم فيه سلطته مباشرة من الإله، حيث تكون الطبقة الحاكمة من الكهنة أو رجال الدين الذين يعتبرون موجهين من قبل الإله أو يمتثلون لتعاليم سماوية، وتكون الحكومة هي الكهنوت الديني ذاته أو على الأقل يسود رأي الكهنوت فيها.

(3) **ar.wikipedia.org/WIKI:** (أخر تعديل 8 سبتمبر 2013).

"لكن المثير في الأمر أن فرنسا لم تكن لتفرط في مصالحها في الجزائر والتي من خلالها تحافظ على السوق الجزائرية ومتابعة نشاطاتها الاقتصادية. ولعل الدليل على استمرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين وعدم تأثرها بالأزمة، هو تقديم فرنسا قروضا لإنعاش اقتصادها، حيث تحصلت الجزائر عام 1993 على قرض من فرنسا بقيمة ستة مليارات فرنك فرنسي. وبهذا كانت فرنسا أول الدائنين للجزائر بقيمة بلغت الثلاثين مليار فرنك فرنسي. كما أصبحت فرنسا في سنة 1993 ثاني زبون للجزائر بعد إيطاليا، حيث بلغت واردات الجزائر من فرنسا 41.14 مليار دينار جزائري، أما صادراتها نحو فرنسا فبلغت قيمتها 39.37 مليار دينار جزائري".(1)

"للجزائر مكانة بارزة في العلاقات التجارية الفرنسية، لذا بقيت تتعامل مع الأزمة التي شهدتها الجزائر بحذر شديد، وأن التوجه إلى قطع العلاقات أمر غير ممكن الحدوث، لما شهدته العلاقات بين البلدين. فهذه المسألة كاذبة، بسبب ماضيها الاستعماري السابق، يظهر حتى الآن وجود علاقة مضطربة وعاطفية مع الجزائر. ويشير السيد بنجامين ستورا إلى هذه العلاقة بقوله: "لفرنسا مكانة الشريك المميز مع الجزائر. هناك رقمان يدلان على ذلك، ففي سنة 1973 كان تستورد من فرنسا ما يعادل 17 بالمائة من وارداتها الإجمالية، في حين ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 33 بالمائة في عام 1993".(2)

---

(1) خير الدين العايب؛ **الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحولات الدولية الجديدة**، شركة أبو ظبي للطباعة و النشر، أبو ظبي 2002،ص ص.31- 32.

(2) Benjamin STORA ;Conflits et champs politiques en Algérie; ***Politique Etrangère***, Année 1995,Volume60 ;n°2,p.336.

باعتبارها أول شريك وثاني زبون للجزائر، أقدمت فرنسا في سنة 1994 على تجديد القرض للجزائر والمقدر بستة مليار فرنك ، والذي كانت قد وافقت عليه سنة 1993.

"استوردت فرنسا في السداسي الأول من 1994 ما يعادل 6,3 مليار فرنك من المنتجات الجزائرية، خاصة الغاز. وعلى عكس التصريحات المدوية لبعض قادة اليمين المتطرف، فإن قطع العلاقات مع الجزائر ليس بالأمر الهيّن. في الواقع هذه المقترحات سببها الصدمة التي تلقتها فرنسا في أعقاب حرب الاستقلال وليست لاعتبارات اقتصادية خطيرة. هذه المسألة غير ممكنة بسبب ماضيها الاستعماري، تربط فرنسا –حتى الآن– علاقات مضطربة وعاطفية مع الجزائر".(1)

بعد أن قدم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته إلى المجلس الدستوري،في 11جانفي 1992 وتوقيف المسار الانتخابي، وعرفت الجزائر تغييرا على مستوى القيادة العليا. ولمعرفة موقف فرنسا من تلك الاستقالة نستدل بما ورد في مذكرات اللواء خالد نزار، حيث يقول: "وقمنا عشية إيقاف المسار الانتخابي

---

(1)« La France a une position de partenaire commercial privilégié avec l'Algérie. Deux chiffres l'illustrent: en 1973, 17 % des importations algériennes provenaient de l'Hexagone; en 1993, cette part a atteint 33 %.

Premier partenaire et deuxième client de l'Algérie, la France a renouvelé, en1994, le prêt de 6 milliards de francs accordé en 1993. Au premier semestre de1994, la France a importé pour 6,3 milliards de francs de produits algériens, du gaz essentiellement. Contrairement aux déclarations tonitruantes de certains leaders français de la droite extrême, la manœuvre de retrait n'est donc pas si simple.

En fait, les propositions de rupture complète ont plus à voir avec le traumatisme de la défaite française, à la suite de la guerre d'indépendance (survivance d'une mémoire de la revanche) qu'avec des considérations économiques sérieuses. Cette fausse question de la rupture démontre que la France, du fait de son passé d'ancienne puissance coloniale, entretient encore une relation tumultueuse et passionnelle, avec l'Algérie »

Cité in : Benjamin STORA ; Conflits et champs politiques en Algérie; ***Politique Etrangère***; **op,cit**, pp.336-337.

بإعلام أغلبية قادة بلدان حوض البحر المتوسط بالتغييرات التي ستحدث في الساعات القادمة، وقررت أن لا نخبر الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لأنني فهمت أنه مال نحو أطروحة الفيس". (1)

و يضيف قائلا: "لقد سبق لي وأن صرحت أنه كانت للرئيس الفرنسي مكالمتان مع الشاذلي بن جديد غداة استقالته، ولم يكن بإمكان هذا الأخير أن يقول له أكثر مما قاله لنا ، وهو"مرة أخرى على الجيش أن ينقذ الوضع" وقد بيّن فرانسوا ميتران بأنه أخطأ مرة أخرى في فهم المطامح العميقة للشعب الجزائري".(2)

"ومع شغور منصب الرئاسة تشكل المجلس الأعلى للدولة المتكون من خمسة أعضاء،(3) الذي ترأسه السيد محمد بوضياف، أحد القادة التاريخيين للثورة التحريرية في 16 جانفي 1992. وحاول المجلس توضيح السياسة الجزائرية ويبين استقلالها عن أي طرف خاصة الطرف الفرنسي ورفضها أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، ليأتي اغتيال الرئيس بوضياف في جوان 1992 ويخلط الأوراق مرة أخرى وتدخل الجزائر مرحلة عصيبة، تمثلت في المواجهات الدامية التي شهدتها طيلة التسعينات من القرن الماضي".(4)

---

(1) خالد نزار؛ **مذكرات اللواء خالد نزار**، منشورات الخبر، دار الشهاب للنشر ، الجزائر 1999 ص. 208.

(2) **المصدر نفسه**؛ ص. ص. 208-209.

(3)يتشكل المجلس من السادة: محمد بوضياف، خالد نزار، علي كافي، علي هارون، وتيجاني هدام. انتهت مهامه سنة 1994 بتعيين السيد:اليامين زروال رئيسا، ثم انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية سنة 1995.

(4) بدر حسن الشافعي : القمة الفرنسية الإفريقية محاولة للتقييم، ***مجلة السياسة الدولية***، أفريل 2001؛العدد144، ص.167.

وفي رده على سؤال أحد الصحفيين، كيف تنظر فرنسا إلى الوضع في الجزائر؟ قال الناطق الرسمي(Bernard DANIEL) (1) باسم(Quai d'Orsay): "لاشيء. غير أنه في اليوم الموالي، استدرك الموقف وحاول أن يكون أكثر وضوحا، إذ عبر عن تأسفه للضحايا مهما كان انتماؤهم، وأنه يأمل في العودة إلى الهدوء مشيرا إلى أن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد قد تكلم عن إرجاء الانتخابات وليس عن وقفها". (2)

"أما السيد (Lionel Jospin) فقد فضل التحفظ و التحلي بالرزانة. وعن موقف الأغلبية الحكومية فقد عكستها تصريحات السيد (Claude Chysson) الذي اعتبر أن الجيش قرر لعب ورقة الديمقراطية، وأضاف فيما بعد كان ضروريا ومن دون شك إيقاف الانتخابات التي كانت خطأ".(3)

"فهذه المواقف المتباينة، تدل على عجز الإدارة الفرنسية على إبراز رؤية متكاملة وواضحة للتعامل مع الحدث بطريقة فعالة غير أن الموقف الأكثر تميزا عن الإجماع الفرنسي هو صوت الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. ففي أثناء القمة الأوربية في لوكسمبورغ التي انعقدت بتاريخ 14 جانفي 1992، سئل من طرف أحد الصحافيين عن رد فعله على الأحداث التي وقعت في الجزائر واستقالة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. فكان ردّ فرانسوا ميتران: "ما أظنه

---

(1)دنيال برنارد(Bernard DANIEL)، ولد1941، ديبلوماسي فرنسي، شغل مناصب عديدة منها، منصب مفتش عام للشؤون الخارجية سنة 1986، ثم عين ناطقا رسميا للخارجية الفرنسية(1990-1992)، ثم وزير دولة، وزير الشؤون الخارجية(1992-1993).

(2)Alain CHENAL; La France rattrapée par le drame Algérien, ***Politique étrangère*** N°2,1995, p.415.

(3)**Ibid** ;p.415.

هو أن المسار الذي انطلق بالانتخابات في الجزائر قد تم إيقافه وهذا يمثل فعل غير منطقي على الأقل، ما دام أن الأمر يتعلق بفرض حالة الاستثناء(1).

ويواصل حديثه فيقول: "صحيح أنه حدث ما نستطيع أن نسميه فراغا دستوريا جراء استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وقد تحتم على السلطات الجزائرية تصور إجابة لم تكن متوقعة في النص الدستوري لمواجهة هذا الفراغ، وصراحة لا اعتبر نفسي حكما لما يجري في الجزائر. وما أقوله فقط أن ما لم يتم إتمامه في هذا الظرف حتى النهاية كان يجب أن يتم، وأن السلطات الجزائرية ستتشرف نفسها إذا استطاعت أن تجد طريق الديمقراطية الضروري، والذي يمر حتما بانتخابات حرة، لقد قرروا وفقا لقناعتهم ووعيهم، ووفقا للمصالح التي يرون أنها مناسبة لسلامة وأمن بلادهم".(2)

لكن فيما يخص هذا الحدث فإن المفاهيم تتصادم، ونرى جيدا أنه لا يحق لأي فرنسي أن يتدخل في النقاش السياسي الذي يجري داخل الجزائر. لكن بالنظر لما يحدث في باقي أنحاء العالم، أين نلاحظ توجه نحو الديمقراطية في أقرب الآجال، وأكرر أنه يجب أن يصل حتى النهاية. ماذا أستطيع أن أقول لكم أكثر من هذا، إلا أن أعبر عن هذه الأمنية..."(3)

كان لهذا الرد الصريح والعلني للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لوقف المسار الانتخابي في الجزائر، ردود أفعال عنيفة في الجزائر، الأمر الذي جعله يتوجه إلى تنويع رسائل الصداقة تجاه الجزائر وحكومتها من خلال زيارة (Roland DUMAS) في 8 و 9 جانفي 1993 للجزائر مقدّما رسالة صداقة من السيد

---

(1) Alain CHENAL; **op,cit**, p.415.
(2) **Ibid**, p.417.
(3) **Ibidem**, p.417.

فرانسوا ميتران إلى السيد علي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة واعدا إياه بدعم مالي من طرف فرنسا.(1)

"لقد كانت هذه الزيارة رسالة واضحة للتوجه الجديد للإدارة الفرنسية بهدف تخطي الآثار التي خلفتها التصريحات التي أدلى بها الرئيس ميتران مؤخرا، وأيضا الذهاب بعيدا وبكل الوسائل في سياسة دعم النظام الجزائري ولضمان بقائه واستمراريته".(2)

"ويبيّن هذه التحول مدى قدرة النظام الجزائري على التأثير على صنع القرار في أوساط صناع القرار الفرنسي اتجاه الجزائر. كما يكشف أيضا تلك الصداقات التي بحوزة النظام الجزائري داخل دواليب الحكم في باريس". فخلال زيارة السيد عبد السلام بلعيد إلى باريس-بعد دعوة فرنسا له-، قال له فرانسوا ميتران حرفيا: "لقد أصبتم لما قمتم بإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية".(3)

"إن التناقض الواضح في الموقف الفرنسي إزاء الأزمة الجزائرية وما قامت به من تشهير إعلامي خطير في مختلف وسائل الإعلام، بأن الحالة التي بلغتها الجزائر ميئوس منها، ودورها في التأثير على العواصم الأوربية والعالم، زاد من التباعد بين الدولتين، لأن ردّ الجزائر على هذه الافتراءات كان عنيفا".(4)

---

(1) Alain CHENAL; **op,cit**, p.416.

(2)**Ibid**, p.417.

(3) مولود صويلح ؛ **المرجع السابق**،ص.27.

(4) **المرجع نفسه**، ص.27.

ويعتبر موقف فرنسا معيارا أساسيا بالنسبة لأوربا والعالم لما تربطها من مصالح في الجزائر. وقد دعّمت موقفها هذا بسحب خبرائها من الجزائر ومطالبة مواطنيها بعدم السفر إلى الجزائر، بل أثرت حتى المغتربين الجزائريين. كما دعتهم إلى تجميد عمليات الاستثمار في مختلف المجالات.(1)

وكانت فرنسا منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، تحشر نفسها في كل ما يحدث في الجزائر، وازداد اهتمامها لكي تكون طرفا يستشار في كل مشكلة، ونصّبت نفسها وصية على الجزائر. وبعد قضية اختطاف الطائرة الفرنسية في أواخر ديسمبر من عام 1994، أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة الفرنسية، أن فرنسا تدعم الشعب الجزائري وحده، وأنها تمتنع عن أي تدخل في شؤون الدولة الجزائرية".(2)

---

(1) نصر القفاص؛ **كنت في الجزائر**، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 2000، ص. 342.

(2) Benjamin STORA; Conflits et champs politiques en Algérie; ***Politique Etrangère***, **Op, cit**, pp.337-338.

اعتمادا على الدراسة المتواضعة التي قمت بها في هذا الفصل، من خلال مناقشة عدة مظاهر مرتبطة مباشرة بالسياسة الخارجية الفرنسية ومنها سياسة رئيس فرنسا فرانسوا ميتران تجاه الأزمة الجزائرية، كان هدفنا الأول هو الإجابة على السؤال: ما مدى تأثير الأزمة الجزائرية على توجيه سياسة الرئيس الفرنسي حيال الجزائر؟ وذلك بالربط بين التغير داخل النظام والساحة الجزائرية وعلاقته بالتغير في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

فحاولت وضع الأزمة الجزائرية داخل إطار عام يكون بمثابة المرآة التي تعكس المواقف الفرنسية المختلفة باختلاف الأوضاع في الساحة الجزائرية، حيث توصلنا إلى أن هذه الأزمة تتداخل فيها متغيرات تفاعل عديدة :السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الإعلامية والدينية، مما يجعل الإلمام بها عملية معقدة جدّا، ووضع سياسة تتكيف معها عملية أعقد من ذلك. حيث ظهر هذا التعقيد من خلال الضعف الفرنسي في التحكم في المتغيرات المحددة لتطورات الأزمة الجزائرية، فاعتمدت على تكيف متوازن، أي موازنة سلوكها بين المطالب الداخلية الأمنية والمطالب الخارجية والمتمثلة في منع سقوط النظام الجزائري. وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى البحث عن شركاء لها للزيادة في قدرتها على التكيف، فمن الإطار الثنائي: الفرنسي – الجزائري الذي عرف عجزا دبلوماسيا على وضع مشروع وإيجاد وسائل لحل المشكل الجزائري، لجأت فرنسا إلى الإطار المتعدد الأطراف وذلك من خلال التنسيق الأمني الذي قامت به مع جيرانها الأوروبيين والمغاربة، أي داخل النظامين الإقليميين: المتوسطي والمغاربي.

فبدراسة مراحل التفاعل الفرنسي مع الأزمة الجزائرية، يتضح وبشكل جلي علاقة وثيقة ومباشرة بين تطورات الأزمة الجزائرية وعنصر توجيه السياسة الفرنسية تجاه هذه الأزمة. وهذا ما يعكس بوضوح، تحكم الأزمة الجزائرية والتغير الذي عرفته في مسار السياسة الفرنسية تجاه الجزائر.

الخاتمة

كان فرانسوا ميتران، من أشد المدافعين عن الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية. كيف لا؟ وهو الذي كان يعتز بجول فيري ويدافع عن أفكاره بكل فخر واعتزاز، بل بكل شراسة. "يجب على فرنسا أن تبقى وفية سياسيا للوطن الأم الحاملة لرسالة "الحضارة"... و لا يمكن أن نجد تاريخا حقيقيا لإفريقيا، إذا غابت فرنسا" (1).

وكان يرى أن تصاعد الفكر التحرري في المستعمرات الفرنسية سيؤدي حتما إلى انهيار فرنسا ، وهو القائل "كنت أشعر بخوف كبير على فرنسا من أن تنهار تحت ركام إمبراطوريتها، إن لم تبد قدرتها على مواجهة العصر الجديد. غير أنني لم أكن أتصور الاستقلال إلا بعد مهلة طويلة".(2)

في مقابلة مع السيد بيير منديس فرانس ، كان ميتران مقتنعا بأن "التمرد" الحاصل في الجزائر ليس في قلب اهتماماته. كانت فرنسا تريد ربح الوقت لتتمكن من التغلب على مشاكلها. حينئذ قرر الاحتياط للأمر وتحديد جميع الإجراءات التي يمليها عليه منصبه ومسؤوليته وكذا مسؤولية الحكومة(3).

وكان يدرك أيضا أنه من الضروري، تعطيل استقلال الجزائر إلى أبعد أجل ممكن. "وإن عمليات التنقيب في الصحراء واعدة جدا؛ ينبغي أن تستفيد فرنسا من ثروة البترول والغاز؛ ويجب تعويض المصاريف والتكاليف التي

(1) François MITTERRAND ; **Mémoires Interrompues, Op, Cit**, p. 64 .
(2) **Ibid**, p. 64**.**

(3) محرز عفرون ؛ **المرجع السابق**، ص.416.

تتطلبها المنشآت النووية في رقان . وهذا يتطلب أن يعثر الخبراء على أماكن مناسبة في كل من العمالات والأراضي الواقعة فيما وراء البحار، غير أن ذلك ما يزال بعيدا عن متناولنا".(1)

ويواصل حديثه عن المنشآت العسكرية الإستراتيجية المدمجة ضمن النظم الدفاعية المتوسطية، مثل المجمع الجوي والبحري بالمرسى الكبير، فإنه لا يمكن تغيير مواقعها. إنها ستبقى نقاطا رئيسية في جدول المحادثات التي سنجريها يوما ما مع الجزائريين.

كان السيد ميتران يعبر عما تكتسيه الجزائر من أهمية إستراتيجية في منظور سياسة فرنسا في البحر المتوسط وفي إفريقيا و العالم العربي. وقد كان آنذاك وزيرا للشؤون الداخلية فكان في إمكانه الحديث عن السياسة وعن الآفاق المستقبلية وباسم الحكومة أيضا.

وكان لوزير الداخلية، فرانسوا ميتران ، تصور خاص بخصوص الاستقلال الذاتي كمرحلة قبل الاستقلال الكامل لتونس والمغرب، باعتبارهما محميتين فرنسيتين، لأن مصالح الفرنسيين و اليهود هناك مضمونة ، ولكن هذا لم يكن متوفرا بالجزائر.(2)

لم يتوقف وهو جالس مع بيار منديس فرانس، عن استحضار صورة مساعديه ونظرتهم إلى المستقبل قائلا في نفسه" إنهم يفكرون الآن فيما سيجري

---

(1) محرز عفرون ؛ **المرجع السابق**، ص.416.

(2) **نفسه**؛ص.445.

بعد خمس وعشرين سنة. لماذا يا ترى لا يوقفون منذ الآن ذلك التمرد القائم في الجزائر ويعيدون عقارب الساعة إلى نقطة الصفر؟ ترى، هل هذا النظام الدولي الجديد بحاجة إلى قيام حرب الاستقلال الجزائرية، ثم بعده يلجئون إلى معالجة هذا البلد؟

لقد اقتنع نهائيا، بأن الأمر يتعلق بابتكار أسلوب جديد في التعامل مع الجزائر المستقلة، وراح يتخيل طبيعة الهدف ولو لم يدرك بوضوح طبيعة المسار للوصول إليه، ولم يفهم بالضبط ما ينتظر منه. أخذ يفكر وهو يقول في نفسه: "أنا مجرد وزير في حكومة محكوم عليها بالزوال، مع وقف التنفيذ. ولهذا ينبغي أن أكون صاحب القرار، أي رئيسا أو وزيرا أول على رأس كتلة أغلبية في غاية الطاعة والانسجام مع الرئيس. وهذا شرط لا أتوفر عليه اليوم ولا غدا".(1)

شرع السيد ميتران منذ سنة 1968 ، في توحيد اليسار حول برنامج مشترك. فلجأ الاشتراكيون سنة 1981 إلى الاستنجاد بالشيوعيين للتغلب على جيسكار ديستان وتمكين فرانسوا ميتران من دخول الإليزيه.

وبخصوص سياسته تجاه الجزائر، فلقد تميزت بعدة تدخلات في شؤونها واتخاذ إجراءات من جانب واحد، وكانت بمثابة عدوان سافر. ومنذ توليه (ميتران) الرئاسة عام 1981 ، عكف على تحديد ملامح سياسته تجاه الجزائر.

(1) محرز عفرون ؛ **المرجع السابق**، ص.421.

لا فرق بين موقف الحكومات الفرنسية اليمينية أو اليسارية، حين يتعلق الأمر بالحرب بين العرب والمسلمين، لأنها لم تكن تهتم بانتصار أي طرف على الآخر، بل همها الوحيد هو الحرب. فمهما كانت نتائجها فإنها لن تكون إلاّ وبالا على العالم العربي والإسلامي الذي يضمن تشغيل دواليب الصناعات الحربية.

كان السيد ميتران يراقب مجريات الأحداث في الجزائر، عن كثب، ويبذل أقصى جهوده لتحضير اتفاق شنغن(1) الخاص بالحدود الأوربية المشتركة.

---

(1) **اتفاقية شنجن** أو تُكتَب **شِنْغِنْ**، وفي لغات أوروبا الغربية (Schengen :وقّعها بعض البلدان الأوروبية وتسمح بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة كما تتضمن أحكاما سياسية مشتركة بشأن الدخول المؤقت للأشخاص (بما فيها تأشيرة شنجن)، بمراقبة الحدود الخارجية، والشرطة عبر الحدود. بمقارنتها معاهدة أمستردام، والاتفاق نفسه وجميع المقررات التي سن على أساسها تم تنفيذها في قانون الاتحاد الأوروبي. وتسمى باسم شنجن، باللوكسمبورغ.

وقعت على الاتفاق 30 دولة، بما فيها جميع دول الإتحاد الأوروبي وثلاثة أعضاء غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي(أيسلندا والنرويج وسويسرا)، وتنفذه 15 دولة حتى الآن.

الاتفاقية وقعت في الأصل في 14 جوان 1985 ، من طرف خمس دول أوروبية (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، لكسمبورغ، وهولندا .(وثيقة إضافية، والمعروفة باسم اتفاقيه شينغين، وضعت الاتفاق موضع التنفيذ. هذه الوثيقة الثانية حلت محل الأولى.

لكل دولة من الدول الأعضاء كان هناك تأخير بين التوقيع على الاتفاق وتنفيذه فعلا. ورغم أن التوقيع تم على الاتفاق في 14 جوان 1985، كان لا بد من الانتظار حتى بعد مرور عقد من الزمن تقريبا، في 26 مارس1995 ، وأصبحت بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، السويد، هولندا، البرتغال، إسبانيا، أول الدول التي اعتمدت هذه الخطة.

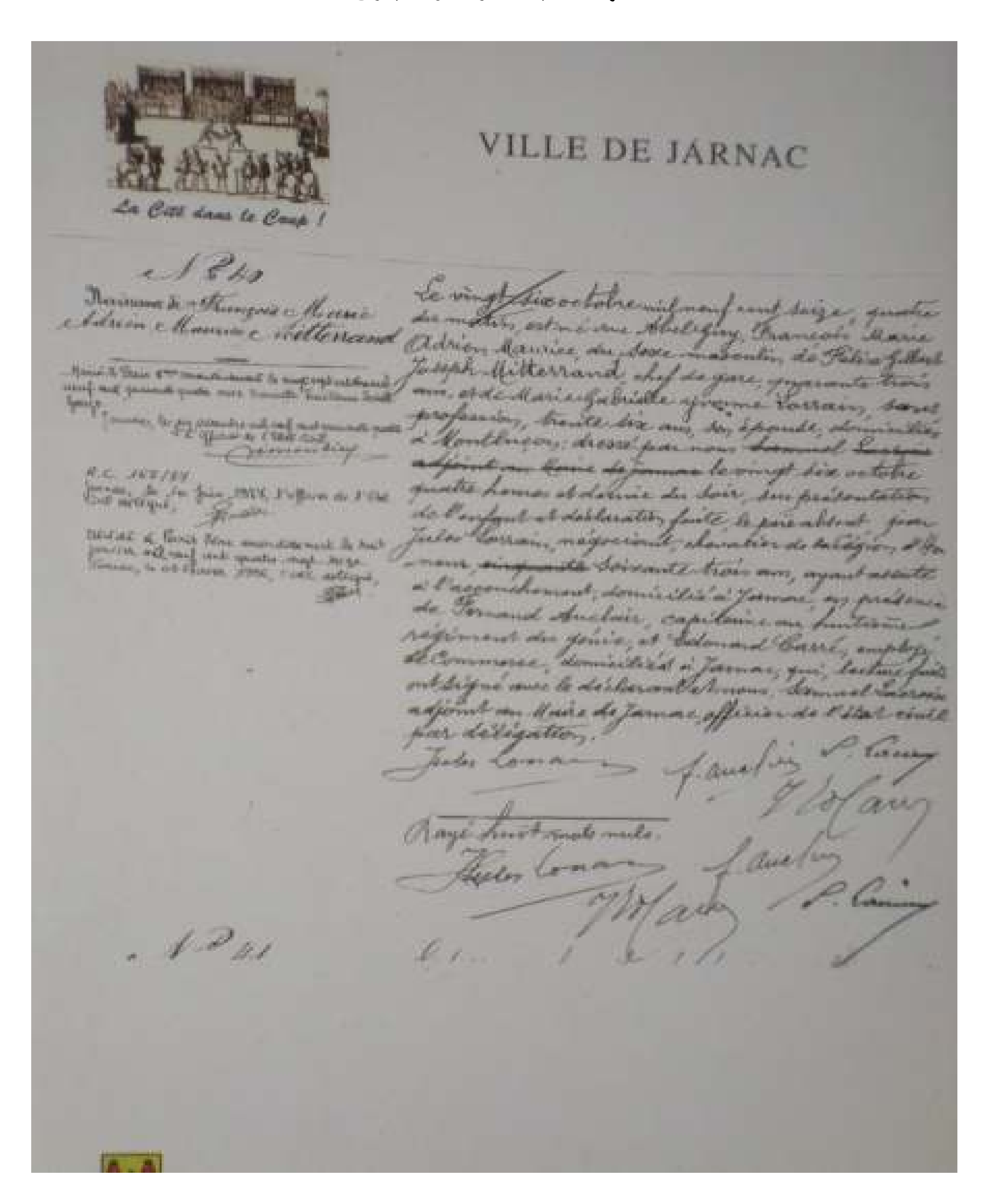
للمزيد أرجع إلى:/**ar.wikipedia.org/WIKI** (آخر تعديل29 أفريل 2013).

بمراقبة الحدود الخارجية، والشرطة عبر الحدود. بمقارنتها معاهدة أمستردام، والاتفاق نفسه وجميع المقررات التي سن على أساسها، تم تنفيذها في قانون الاتحاد الأوروبي. والواقع أن تعميم التأشيرة يحمل في طياته حسابات أبعد بكثير عما تتضمنه النصوص الرسمية.

الملاحق

الملحق رقم:01

شهادة ميلاد فرانسوا ميتران



La Cité dans le Coup !

VILLE DE JARNAC

N° 240

Naissance de François Marie Adrien Maurice Mitterrand

Le vingt six octobre mil neuf cent seize, quatre heures du matin, est né rue Abel Guy, François Marie Adrien Maurice du sexe masculin, de Pierre Gilbert Joseph Mitterrand, chef de gare, quarante trois ans, et de Marie Gabrielle Yvonne Lorrain, sans profession, trente six ans, son épouse, domiciliés à Montluçon; dressé par nous ~~Samuel Lacroix adjoint au Maire de Jarnac~~ le vingt six octobre quatre heures et demie du soir, sur présentation de l'enfant et déclaration faite le père absent par Jules Lorrain, négociant, chevalier de la Légion d'honneur, ~~cinquante~~ soixante trois ans, ayant assisté à l'accouchement, domicilié à Jarnac, en présence de Fernand Auclair, capitaine au huitième régiment du génie, et Edmond Carré, employé de commerce, domicilié à Jarnac, qui, lecture faite ont signé avec le déclarant et nous, Samuel Lacroix adjoint au Maire de Jarnac, officier de l'état civil par délégation.

Jules Lorrain — F. Auclair — E. Carré

Rayé huit mots nuls.

Jules Lorrain — F. Auclair — E. Carré

N° 241

Source : www.editions-ipanema.fr

الملحق رقم:02

فرانسوا ميتران بُرنيطة(قبعة) في اليد مع إخوته.



Source : www.editions-ipanema.fr

الملحق رقم:03

عائلة ميتران،فرانسوا على اليمين بجانب أمه



Source : www.editions-ipanema.fr

الملحق رقم:04

شهادة النجاح في البكالوريا



RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Diplôme de Bachelier de l'Enseignement secondaire

Mitterand

Mitterand

Source : www.editions-ipanema.fr

الملحق رقم:05

بطاقة الطالب



UNIVERSITÉ DE PARIS

FACULTÉ DES LETTRES

CARTE D'ÉTUDIANT N°

valable pour l'année scolaire 1934-1935

Monsieur Mitterrand

Signature de l'Étudiant,

F. Mitterrand

13 NOV 1

Source : www.editions-ipanema.fr

الملحق رقم: 06

صورة أخذت له و هو في المقاومة(الثاني واقف من اليمين)



Source : www.editions-ipanema.fr

الملحق رقم:07

صورة أخذت سنة 1938 بحصن إيفري(Fort d'Ivry) فرانسوا على اليسار.



Source : www.editions-ipanema.fr

الملحق رقم:08

أخذت هذه الصورة في ستالاغStalag مع رفاقه من شارونت (فرقة La Cagouille نسبة لأكلة تشتهر بها المنطقة):



Source : www.editions-ipanema.fr

الملحق رقم:09

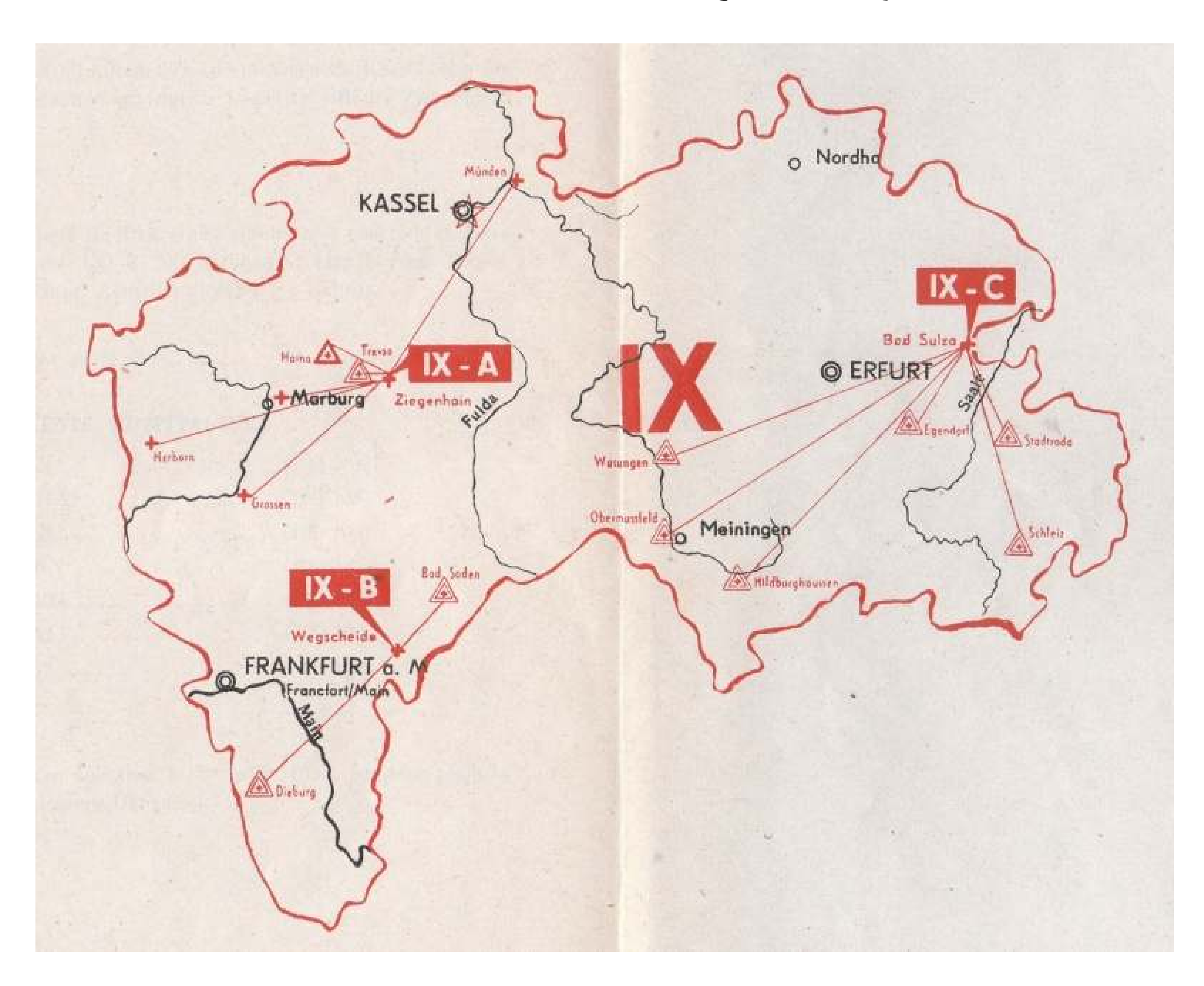
بطاقة التسجيل في سجن Stalag IX-c.

العنوان الموجود على البطاقة : 22 شارع Abel GUYغير صحيح، حتى يتمكن من الفرار .

Source : www.editions-ipanema.fr

الملحق رقم:10

موقع سجن ستالاغ Stalag IX- A و Stalag IX-**C**



بعد فشل محاولة الفرار الأولى من سجن Stalag IX- A ، في مارس 1941 نقل إلىStalag IX- C ثم أعيد إلى Stalag IX- Aابتداء من 28 نوفمبر 1941.

Source :www.ina.fr

الملحق رقم:11

العدد الثاني من L'Éphémère الصادر في 1 جويلية 1941.



Numéro 2 — 1er Juillet 1941

l'Éphemere

Journal bi-mensuel du Stalag IX A

Si...

TU SERAS UN HOMME MON FILS !

Rudyard KIPLING

François MITTERRAND

جريدة نصف شهرية تصدر ها Stalag IX–A و كان فرانسوا ميتران ضمن من يكتب فيها

الملحق رقم:12



في أكتوبر 1954خلال زيارة وزير الداخلية فرانسوا ميتران منطقة أورليان فيل (الأصنام) التي تعرضت لزلزال في سبتمبر 1954.

Source : http //www.tenes.info

الملحق رقم:13

الإجراءات التعسفية التي أتخذها فرانسوا ميتران وزير الداخلية للقضاء على الثورة التحريرية.



Trois compagnies de C.R.S. et trois bataillons de parachutistes envoyés par avion de la Métropole

A la suite des incidents de la nuit dernière, M. François Mitterrand, ministre de l'Intérieur, a mis à la disposition du Gouverneur général de l'Algérie des forces de police supplémentaires : trois compagnies de C.R.S. qui sont arrivées cette nuit par avions.

D'autre part, à la demande du ministre de l'Intérieur et en accord avec M. Jacques Chevallier, secrétaire d'État à la Guerre, actuellement à Alger, le président du Conseil a décidé l'envoi en Algérie de trois bataillons de parachutistes.

Communiqué du ministère de l'Intérieur

Paris. — Le ministère de l'Intérieur communique :

Un certain nombre d'attentats ont eu lieu cette nuit en plusieurs points d'Algérie. Ils sont le fait d'individus ou de petits groupes isolés.

Des mesures immédiates ont été prises par le Gouverneur général de l'Algérie et le ministre de l'Intérieur a mis à sa disposition des forces de police supplémentaires.

Le calme le plus complet règne dans l'ensemble des populations.

على إثر الأحداث التي شهدتها الجزائر في ليلة الفاتح نوفمبر وضع فرانسوا ميتران وزير الداخلية تحت تصرف الحاكم العام قوات إضافية: ثلاث فرق من الشرطة الخاصة و ثلاث فيالق للقوات الخاصة.

Source :L'écho d'Alger 2 nov 1954

الملحق رقم:14

تصريح فرنسوا ميتران بشأن الأحداث التي شهدتها الجزائر



4 PAGES DE SPORTS
Echo Sport...
UNE PAGE ILLUSTREE

L'ÉCHO D'ALGER

15 FRANCS

Tout ce qui brille... SEUL LE VERNICIRE

M. MITTERRAND dans une déclaration radiodiffusée :

L'ALGÉRIE C'EST LA FRANCE ET LA FRANCE NE RECONNAITRA PAS CHEZ ELLE D'AUTRE AUTORITÉ QUE LA SIENNE

Chaque jour verra l'autorité de l'Etat s'affirmer d'avantage et le statut de l'Algérie entrera de plus en plus dans les faits

Investissements et grands travaux, formation professionnelle, fonction publique, décentralisation administrative seront l'objet de prochaines mesures

LES TROUPES ÉTANT SOLIDEMENT INSTALLÉES

La véritable opération de nettoyage de l'Aurès va commencer dans quelques jours

A L'EST D'HOKKAIDO (Japon)

هذا تصريح من بين العديد من التصريحات يؤكد فيه وزير الداخلية رغبته الجامحة لبقاء فرنسا في الجزائر وأنه لن يرضى باستقلال الجزائر.

Source :L'écho d'Alger 8 nov. 1954

الملحق رقم:15

بطلب من وزير الداخلية فرانسوا ميتران، قررت الحكومة الفرنسية إرسال تعزيزات عسكرية إلى الجزائر.



DERNIÈRE ÉDITION

MARDI 2 NOVEMBRE 1954

Le Monde

ABONNEMENTS

LES ÉTATS-UNIS VOTENT MARDI

LES DEMOCRATES RESTENT FAVORIS malgré une sensible reprise des républicains

Elections sans passion

TERRORISME EN AFRIQUE DU NORD

PLUSIEURS TUÉS EN ALGERIE au cours d'attaques simultanées de postes de police

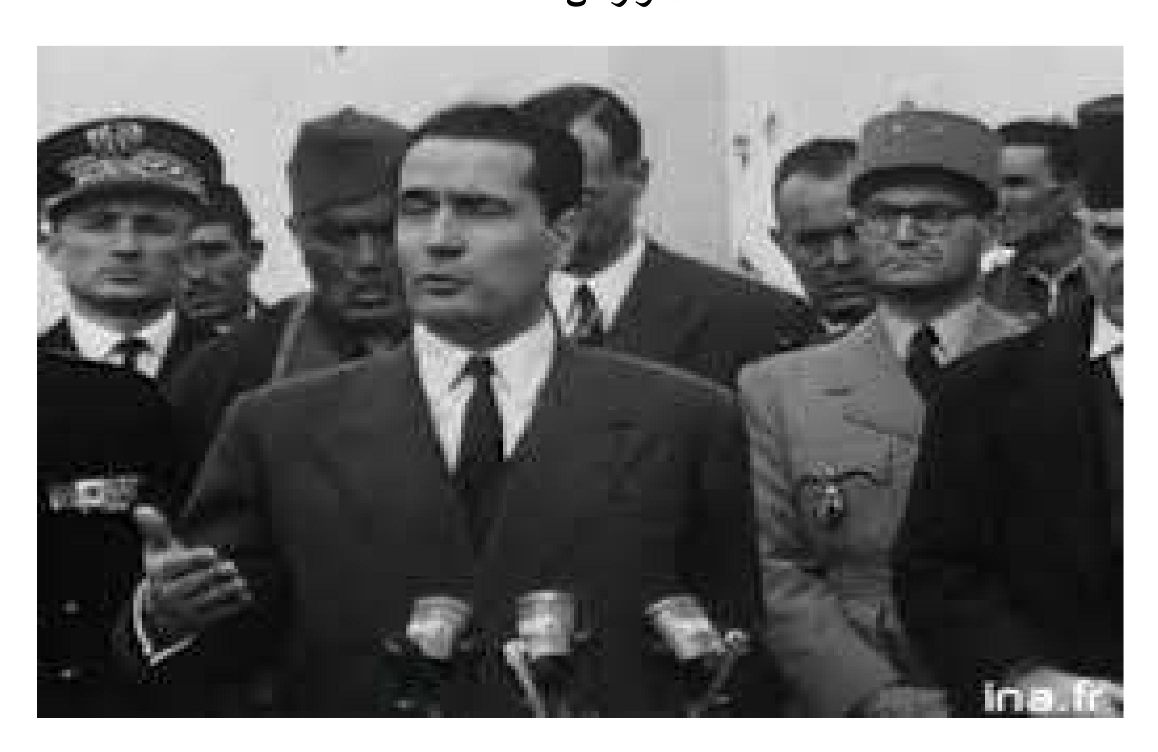
DES RENFORTS envoyés en Algérie

RENTRÉE PARLEMENTAIRE et remaniement ministériel

Source : Le Monde ;2 Novembre1954.

ملحق رقم:16

نهاية 1954 بعد اندلاع الثورة التحريرية يقوم فرانسوا ميتران وزير الداخلية بزيارة الأوراس، يتوعد الثوار من خنشلة





Source :www.ina.fr

الملحق رقم:17

يمنح هذا القانون للوزير المقيم بالجزائر سلطات استثنائية لعله يفرض الأمن في الجزائر. وتمنحه المادة 10 –11 سلطات جد واسعة في الجزائر، سرعان ما يتخلى عنها لصالح الجيش.

Décret n°56-274 du 17 mars 1956

Relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, a la protection des personnes et des biens et a la sauvegarde du territoire de l'Algérie

Le président du Conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre résidant en Algérie , du ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, du ministre de l'intérieur, du ministre de la Défende nationale et des forces armées, du ministre des affaires économiques et financières, du ministre de l'Education nationale, de la jeunesse et des sports et du secrétariat d'Etat a l'Intérieur, chargé des affaires Algériennes.

Vu la loi n° 50-268 du 16 mars 1956 autorisant le gouvernement a mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire, notamment son article 5 ;

Le Conseil des ministres entendu,

Décrète :

Art. 1er, - Le gouverneur général, sur l'ensemble du territoire de l'Algérie peut :

1° Interdire partiellement ou totalement la circulation des personnes, des véhicules et des animaux dans les lieux et heures fixés par arrêté ;

2° Prescrire toute mesure permettant de contrôler la circulation des biens et d'en assurer la conservation et l'utilisation ;

3° réglementer ou interdire l'importation, l'exportation, l'achat, la vente, la distribution, le transport ou la détention de produits, matières premières ou animaux ;

4° Instituer des zones où le séjour des personnes est réglementé ou interdit ;

5° Prescrire à quiconque héberge une personne étrangère à sa famille d'en faire la déclaration à l'autorité administrative ;

6° Réglementer l'entrée, la sortie ou le séjour dans tout ou partie du territoire de toute personne française ou étrangère et en interdire l'accès ou le séjour à ceux dont la présence est de nature à entraver, de quelques manières que ce soit, l'action des pouvoir publics ;

7° Prononcer l'assignation à résidence surveillée ou non de toute personne dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre public. L'autorité responsable du maintien de l'ordre prendra toutes dispositions pour assurer la subsistance et l'hébergement des personnes astreintes à résidence et, le cas échéant, de leur famille ;

8) Interdire à titre général ou particulier les réunions publiques ou privées de nature à provoquer ou à entretenir le désordre ;

9° Ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacles, débits de boissons, magasins et lieux de réunion de toute nature ;
10° Prescrire la déclaration, ordonner la remise et procéder à la recherche et à l'enlèvement des armes et munitions de toutes catégories ainsi que des explosifs ;
11° Ordonner ou autoriser des perquisitions a domicile de jour et de nuit ;
12° Prendre toutes mesures pour contrôler l'ensemble des moyens d'expression et notamment la presse et les publications de toute nature ainsi que les télécommunications, les émissions radiophoniques, les projections cinématographiques, les représentations théâtrales ;
13° Par décision immédiatement exécutoire, muter, suspendre ou remettre à la disposition de son administration d'origine tout fonctionnaire ou agent des services publics dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre publics ;
14° Prendre toutes mesures d'interdiction ou de dissolution à l'encontre de toute société, association ou groupement de droit ou de fait dont l'activité est nuisible à la sécurité ou à l'ordre public.
Art.2.- Pour satisfaire aux besoins civils et militaires résultant des nécessités du maintien de l'ordre, et pour assurer le fonctionnement normal des services publics, les autorités civiles et militaires habilitées, chacune en ce qui la concerne, à exercer les pouvoir de réquisition prévus par la loi du 3 juillet 1877 relative sur l'organisation de la nation pour le temps de guerre.
Art.3.- Art.3.- Le gouverneur général peut fixer les prestations a imposer à titre de réparation des dommages causés aux biens publics ou privés à ceux qui aurons apporté une aide quelconque à des rebelles ou qui aurons facilités leurs entreprises.
Art.4.- Par dérogation aux dispositions de l'article 44 du code des douanes, la limite de la zone de visite douanière sur les cotes de l'Algérie est, en ce qui concerne les navires de moins de cent tonneaux de jauge nette, portée de 20 à 50 kilomètres au Nord de ces cotes dans la zone comprise entre :
A l'Ouest : le méridien de Foum-al-Kiss ;
A l'Est : le méridien du point 2500 km Est et du cap Roux (carte au 1/200 000 de l'Algérie).
Art.5.- Les pouvoirs de visite des bâtiments de moins de 100 tonneaux dévolus par l'article 7, titre II, de la loi du 4 germinal an II aux officiers et équipages des bâtiments de la marine militaire sont étendus, dans la zone prévue à l'article 4 ci-dessus, aux officiers et équipages d'hélicoptères et autres aéronefs militaires ainsi qu'à tout autre personnel de la marine militaire éventuellement désigné a cet effet.
Art.6.- Les élections partielles peuvent être ajournées par arrêté du gouverneur général.

Art.7.- Le gouverneur général peut suspendre sans limitation de durée les élus des assemblées locales qui entravent, de quelques manières que ce soit, l'action des pouvoirs publics.
Art.8.- Lorsque l'effectif d'une assemblée locale sera inferieur à la moitié de se membres, il pourra être institué une commission administrative ou une délégation spéciale qui exercera, sans limitation de durée, la plénitude des attributions conférées à l'assemblée à laquelle elle se substitue.
Ces dispositions s'appliquent aux commissions administratives ou délégations spéciales instituées en vertu des textes en vigueur.
Art.9.- Lorsqu'il sera impossible de constituer une délégation spéciale, les pouvoirs des maires ou des présidents de centres pourront être provisoirement conférés par le gouverneur général à un délégué spécial.
Art.10.- Le gouverneur général peut déléguer aux préfets les pouvoirs prévus par les articles 1ers, 3, 6, 7, 8 et 9 ci-dessus.

Les autorités civiles peuvent déléguer aux autorités militaires leurs pouvoirs de police ainsi que les pouvoirs qui leur auront été délégués en vertu du présent décret.
Art.11.- Le gouverneur général peut instituer des zones dans lesquelles la responsabilité du maintien de l'ordre passe à l'autorité militaire qui exercera les pouvoirs de police normalement impartis à l'autorité civile.
L'autorité militaire peut dans ce cas recevoir par délégation du gouverneur général l'exercice des pouvoirs prévus par les articles 1er, 3, 6, 7, 8 et 9 ci-dessus.
Les autorités militaires peuvent déléguer aux autorités civiles les pouvoir visés au présent article.
Art.12.- Sans préjudice des peines et sanctions éditées par les lois en vigueur, les infractions aux dispositions prises en vertu du présent décret seront punies d'un emprisonnement de huit jours à deux ans et d'une amande de 5000 F à 2 millions de francs ou l'une de ces deux peines seulement.
L'exécution d'office, par l'autorité administrative ou militaire, des mesures proscrites peut être assurée nonobstant l'existence de ces dispositions pénales.
Art.13.- Des arrêtés du gouverneur général déterminerons, en tant que besoin, les modalités d'application du présent décret.
Art.14.- Le ministre résidant en Algérie, le ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice, le ministre de l'Intérieur, le ministre de la Défense nationale et des Forces armées, le ministre des affaires économiques et financières, le ministre de l'Education nationale, de la jeunesse et des Sport et le secrétariat d'Etat à l'Intérieur chargé des Affaires algériennes sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution, du présent décret, qui sera publié au *Journal Officiel* de la république française et inséré au *Journal officiel* de l'Algérie.

Par le président du conseil des ministres;
Le ministre résidant en Algérie,
ROBERT LACOSTE.
Le ministre d'Etat, garde des sceaux, Chargé de la Justice,
FRANCOIS MITTERRAND.
Le ministre de l'Intérieur,
GILBERT-JULES.
Le ministre de la Défense nationale et de Forces armées,
MAURICE BOURGES-MAUNOURY.
Le ministre des Affaires économiques et financières,
PAUL RAMADIER.
Le ministre de l'Education nationale, de la Jeunesse et des Sport,
RENE DILLERES.
Le secrétaire d'Etat à l'Intérieur, chargé des Affaires algériennes,
MARCEL CHAMPEIX.

Fait à Paris, le 17 mars 1956,

GUY MOLLET.

Source : Journal Officiel de La République Française ;le 17 mars 1956 .

الملحق رقم:18

لم تتوقف الحكومات الاشتراكية الفرنسية منذ أن انطلقت الثورة التحريرية عن إصدار قوانين للضغط على الثوار و المواطنين كإقرار إنشاء مراكز للإيواء و مراكز العبور

Centres d'hébergement (CH). Centres de transit (CT).

L'article 6 de la loi du 3 avril 1955 prévoyait l'assignation à résidence pour toute personne dont l'activité s'avérait dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics et dès mai 1955 les quatre premiers camps étaient ouverts en Algérie, dont Aflou dans le département d'Oran. Dans son instruction du 7 juillet 1955, le gouverneur général Soustelle réglait le Fonctionnement des « centres d'hébergement », gérés par les préfectures et, au Gouvernement général, par un service central (JOA, 1955, p. 6960).

Après la suppression de l'état d'urgence en décembre 1955, la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 habilita le gouvernement à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et de la sauvegarde du territoire et le décret n° 56-274, du 17 mars 1956, dans son article 1, alinéa 7, autorisa le gouverneur général à prononcer les assignations à résidence surveillée.

Les arrêtés du 10 juillet 1956 (JOA, 1956, p. 1282) et du 14 décembre 1956 du ministre résidant (également pourvu des pouvoirs de gouverneur général depuis le décret du 15 février 1956), porta délégation aux autorités civiles et militaires de certains pouvoirs prévus par le décret du 17 mars 1956. Le règlement d'administration n° 3434 / CC du ministre résidant, en date du 11 avril 1957, organisa les centres de transit..

Comme l'avait fait le ministre résidant, l'Inspecteur général de l'administration en mission extraordinaire - préfet d'Oran, en vertu de son arrêté n° 343 du 20 mai 1957 , délégua aux généraux commandant les 13e et 29e DI ses pouvoirs d'assignation à résidence dans les centres de transit situés dans le département d'Oran. De même, le préfet de Tiaret, par son arrêté du 1er août 1957, porta également délégation de pouvoirs à l'autorité militaire, soit le général commandant la 4e DIM, en ce qui concerne l'assignation à résidence dans les centres de transit du département. Par son arrêté du 18 janvier 1958 le général Dodelier commandant le 4e Division d'infanterie motorisée et la ZOSO, donna délégation de pouvoirs pour l'assignation à résidence au colonel commandant le sous-secteur d'Aflou). Dans le département de Mostaganem, le préfet prit le 31 mai 1957 un arrêté similaire à ceux des autres préfets, en faveur du général commandant la 5e DB.

Les décisions de ces généraux étaient envoyées pour information au préfet d'Oran, police générale puis BSDN. Les centres de transit, destinés aux individus arrêtés et gardés par l'armée, étaient gérés par les autorités militaires, alors que les centres d'hébergement, destinés aux suspects, étaient gérés par l'administration civile.

Les centres d'hébergement, gérés par l'autorité civile, étaient, dans la région administrative d'Oran, ceux d'Aflou, Arcole, Bossuet, Magenta et Saint-Leu.

On peut mentionner comme centres de transit, gérés par l'autorité militaire dans la région administrative d'Oran, ceux de Baudens (13e DI, sous-secteur nord), Chanzy (13e DI, sous-secteur centre), Le Télagh (13e DI, sous-secteur sud), La Ferme, Rivoli (5e DB), Sidi Bel Abbès (13e DI ; apparaît en juillet 1957), Saïda et Tiaret (4e DIM). Il existait un CT pour les femmes, celui de Rio Salad.

Archives nationales d'outre-mer (France)

Fonds de la préfecture d'Oran

Bureau spécialisé de la Défense nationale (BSDN) *(1912 - 1959)*

Série FR ANOM 92 / 5 Q1 - 250

Source : anom.archivesnationales.culture.gouv.fr

الملحق رقم:19

Guerre d'Algérie : révélations sur l'affaire Audin

Publié le 01-03-2012 à 19h40
Par Nathalie Funes

En juin 1957, des militaires français ont arrêté le mathématicien de 25 ans. Le jeune homme, jamais retrouvé, est devenu l'un des symboles des atrocités de ce conflit. Exclusif, "le Nouvel Obs" relance l'enquête.



Maurice Audin (photo non datée) (AFP)

Derrière la porte en contreplaqué, le vieil homme fait le mort. Il n'a jamais répondu aux courriers envoyés. Il a raccroché d'un ton sec à l'interphone, quelques minutes auparavant. "Je suis dans mon lit, je n'ai rien à voir avec cette histoire, je ne vous ouvrirai pas..." Une voisine sortie faire ses courses, prend un air entendu :

"Oh, vous savez, il n'est pas facile, même moi qui habite dans son immeuble depuis des années, il ne me laisse pas entrer. C'est un ancien militaire. Quand il était plus jeune, il marchait à grandes enjambées, droit comme un i. On dit qu'il a fait la guerre d'Algérie, avec ce général, comment il s'appelle, déjà, ce général ? ...

- Aussaresses ?

- Ah oui, c'est ça, Aussaresses. Mais enfin les rumeurs..."

La petite équipe s'était installée à la Villa des Tourelles

Derrière cette porte qui va rester close, au quatrième étage d'un bâtiment blanc et jaune, surgi dans les années 1970, près du chenal d'une ville de Bretagne, se cache peut-être l'un des derniers secrets de la guerre d'Algérie. Le vieil homme a été un adolescent volontaire qui a pris les armes contre les Allemands, dans le maquis du Vercors, pendant la Seconde Guerre mondiale, a décroché ses galons d'officier sur les bancs de Saint-Cyr, a servi la France, partout dans le monde puis s'est retrouvé de l'autre côté de la Méditerranée pendant la bataille d'Alger en 1957, l'une des périodes les plus sombres de notre histoire.

Il a travaillé aux côtés du général Jacques Massu, le "chef de la police" à Alger, avant de rejoindre comme sous-lieutenant, le groupe du commandant Paul Aussaresses, alors coordonnateur des services de renseignement. La petite équipe s'était installée à la Villa des Tourelles, une de ces majestueuses demeures blanches, noyées sous les bougainvilliers, où l'on se chargeait des basses besognes et où l'on se débarrassait discrètement des prisonniers encombrants.

"L'agent d'exécution" pensait avoir été oublié

Le vieil homme a plus de 80 ans aujourd'hui. Il pensait sans doute avoir été oublié. Son nom figure noir sur blanc dans un document manuscrit, écrit de la main du colonel Yves Godard, dont "le Nouvel Observateur" révèle aujourd'hui l'existence et qui sera publié d'ici quelques jours dans "le Camp de Lodi", aux éditions Stock (de Nathalie Funès, à paraitre le 14 mars 2012).

L'ancien commandant de la zone Alger-Sahel, l'un des plus hauts gradés de l'époque, aujourd'hui décédé, le désigne comme "l'agent d'exécution" de Maurice Audin, jeune professeur de mathématiques de la faculté d'Alger, arrêté par les parachutistes le 11 juin 1957, conduit au centre d'interrogatoire d'El-Biar, sur les hauteurs d'Alger, avant de disparaître à tout jamais. Ce texte inédit, conservé avec les archives de Godard, à l'Université Stanford, en Californie, est le premier document signé d'un officier de l'armée française confirmant que le mathématicien algérois a bien été exécuté par un militaire. Et qu'il ne s'est pas évadé, comme le veut la thèse officielle, encore soutenue de nos jours. [...]

Source :"Le Nouvel Observateur n° du 1er mars 2012" Enquête de Nathalie Funès.

الملحق رقم:20

وزير العدل فرانسوا ميتران في عام 1956مع الوزير المقيم في الجزائر روبرت لاكوست



في سنة 1981 ، يقرر الرئيس فرانسوا ميتران إلغاء عقوبة الإعدام ، في حين لما كان وزير العدل خلال الحرب في الجزائر ما بين عامي 1956 و 1957، أمر بقطع رؤوس الوطنيين الجزائريين .

Source : LE NOUVEL Observateur Politique
Mise à jour 19h11

le 15-10-2010 à 12h58

الملحق رقم:21

حتى الفرنسيين الذين وقفوا ضد التعذيب و القمع الاستعماري لم يسلموا من التعذيب

هذه شهادة هنري علاق.

« J'ai été arrêté à Alger le mercredi 12 juin par les paras de la 10e DP (bérets bleus). Il était environ 18 h 30 lorsque, conduit par le lieutenant Charbonnier, je pénétrai dans l'immeuble en construction, situé face au cinéma *Rex,* sur la route qui mène de Châteauneuf à El Biar. On m'introduisit immédiatement dans un bureau situé au 3e ou 4e étage. Un autre officier, que j'appellerai dans la suite de ce récit *le deuxième lieutenant* (j'ignore encore son nom) s'y trouvait déjà. Le lieutenant Charbonnier me demanda de lui dire quels étaient les noms et les adresses des personnes qui m'avaient hébergé, avec qui j'étais en rapport et enfin quelles avaient été mes activités depuis le moment où j'avais quitté mon domicile.

Je répliquai que, directeur d'*Alger républicain,* j'avais continué â m'occuper de la défense de mon journal, illégalement interdit depuis septembre 1955, que tous mes efforts avaient tendu à éclairer l'opinion publique sur la nécessité d'une presse libre en Algérie et plus particulièrement de la reparution d'*Alger républicain,* condition indispensable, selon moi, pour la recherche d'une solution pacifique. En témoignaient mes lettres et mes démarches auprès du président du Conseil et du ministre de l'Information de l'époque, Guy Mollet et Gérard Jacquet ; quant à me faire le dénonciateur des personnes qui m'avaient hébergé, que je pouvais avoir rencontrées, je m'y refusais absolument.

- *Je vous donne une chance,* me dit alors le lieutenant Charbonnier, *voici un crayon et du papier, écrivez tout ce que vous avez fait depuis novembre, en indiquant les personnes que vous avez rencontrées.*

Comme je maintenais mon refus, il se tourna vers le deuxième lieutenant et lui dit:

- Ce *n'est pas* la peine de perdre *notre temps, n'est-ce pas ?*

L'autre acquiesçant, il prit alors le téléphone et demanda qu'on prépare *« une équipe* pour *une grosse légume ».* Quelques instants plus tard, un para m'accompagnait, jusqu'à l'étage inférieur. Je sus plus tard que ce para était en réalité un policier algérois, détaché auprès de la 10e DP. Il se nomme Lorca et est originaire de Perrégaux.

A l'étage inférieur, on me fit pénétrer dans une pièce qui doit normalement servir de cuisine lorsque l'immeuble sera terminé. On m'ordonna aussitôt de me déshabiller et de me coucher sur une planche spéciale, munie aux deux extrémités de lanières de cuir. On m'attacha alors les poignets au-dessus de la tête et ensuite les

chevilles avec ce système de lanières. Une demi-heure après, environ, le lieutenant Charbonnier entrait dans la pièce et on me demanda si j'avais réfléchi; comme je répondais que je n'avais pas changé d'opinion et que je protestais contre des procédés aussi odieux, on me répondit par une bordée d'insultes et d'obscénités et la séance commença.

On me transporta d'abord (toujours attaché sur la planche) dans une pièce plus grande.

- *Tu connais cet appareil ? Tu en as entendu parler, hein ?* me dit le lieutenant Charbonnier en me montrant une magnéto. Immédiatement, un para assis sur ma poitrine me brancha une électrode sur le lobe de l'oreille droite et l'autre au doigt et les décharges électriques se succédèrent. Pour m'empêcher de crier, le para assis sur ma poitrine m'enfonça ma chemise roulée en boule dans la bouche en guise de bâillon. Pendant ce temps, deux autres resserraient les lanières aux pieds et aux mains. Cependant qu'installés autour de moi, assis sur des paquetages, attendant que je parle, le lieutenant Charbonnier, le rhéostat en main, le deuxième lieutenant et le capitaine Devis se faisaient apporter des bouteilles de bière, la séance se prolongeant.

Après qu'ils m'eurent successivement aspergé d'eau «*Pour que ça donne mieux*», puis accroché les pinces électriques sur les doigts, le ventre, la gorge, les parties sexuelles, ils me détachèrent, et me firent me relever à coups de gifles et à coups de pieds. On me fit me rhabiller à moitié (pantalon et veste). Le deuxième lieutenant me fit alors mettre à genoux, m'attachant ma cravate autour du cou comme une corde, se mit à me secouer et à me serrer, à m'étrangler, cependant qu'il me frappait au visage de toutes ses forces. Absolument fou de rage, il me hurlait dans la figure :

- *Tu vas parler, salaud! Tu es foutu, tu es un mort en sursis ! Tu as fait des articles sur les exactions et les tortures, eh bien ! maintenant c'est sur toi que la 2e DP les commet ! Et ce qu'on fait ici, on va le faire en France. Ce qu'on te fait, on le fera à ton Mitterrand et à ton Duclos !*

Continuant à me frapper, il criait : - *Ici, c'est la Gestapo... Tu sais ce que c'est que la Gestapo ? Tu vas disparaître. Personne ne sait que tu es arrêté, tu vas crever et ta putain de République, on la foutra en l'air aussi!*

Puis à nouveau toujours à coups de gifles et à coups de pieds, on me ramena vers la planche. À nouveau déshabillé, je subis encore le supplice de l'électricité. les pinces branchées sur le sexe, la gorge, la poitrine.

- *Tu ne sais pas nager*, dit Lorca, *on va t'apprendre.*

M'entourant la tête d'un chiffon, ils me plantèrent un taquet de bois entre les mâchoires, puis, portant la planche jusqu'à l'évier de la cuisine, ils me maintinrent

la tête sous le robinet auquel était fixé un tuyau de caoutchouc. À trois reprises, ils m'amenèrent au bord de l'asphyxie complète, me retirant *in extremis* pour que je puisse reprendre haleine. À chaque passage, capitaine, lieutenant et paras me martelaient le ventre à coups de poings assénés de toutes leurs forces pour me faire rejeter l'eau absorbée. Au quatrième passage, je m'évanouis et je ne repris connaissance qu'allongé sur le ciment.

- *Tu as bien failli y passer*, me dit le lieutenant Charbonnier, *mais je ne crois pas que tu vas toujours pouvoir t'évanouir, on a des médicaments pour ça. Alors, tu parles ?*

Comme je restais silencieux, on m'attacha les chevilles, puis, plusieurs paras me soulevant à la fois, on m'accrocha les pieds en l'air à une barre de fer de la cuisine. J'entends ensuite mes bourreaux dire en riant:

- *Maintenant, on va le roussir !*

Avec des torches faites de journaux roulés, Lorca me passa alors la flamme sur le sexe et sur les jambes, puis, avec sa cigarette, il commença à me brûler la pointe d'un sein. Ensuite, les coups reprirent, les paras se relayant pour me frapper.
Vers 4 h 30, le jeudi matin, on me détacha. Je ne tenais plus seul debout. À coups de pieds, on me fit dévaler l'escalier, on m'attacha enfin les poignets très haut derrière le clos avec des cordelettes et on me jeta dans une cellule jusque vers les huit heures du matin. Je changeai alors de cellule. Il s'agissait plutôt d'un grand placard sans lumière du jour, situé près du mess (pendant les séances de torture qui suivirent, j'entendis souvent les disques qu'on y jouait). Les séances reprirent avec des interruptions de récupération jusqu'au vendredi.

J'étais trop épuisé pour crier ou me débattre, et c'est sans doute pour cela qu'on jugeait suffisants mes liens. Je ne fus donc plus attaché sur la planche. Je ne saurais dire combien de nouvelles séances de tortures j'endurai exactement, mais la plus longue eut lieu l'après-midi du jeudi avec une courte interruption vers le soir, puis reprise jusque tard dans la nuit. J'étais toujours étendu sur le ciment, les poignets sciés par les cordelettes, constamment branché, même entre deux séances. C'étaient le lieutenant Charbonnier, le deuxième lieutenant, le capitaine Devis, un autre lieutenant nommé Jacquet, et trois paras dont Lorca, qui se relavaient pour tourner la manivelle de la magnéto que les tortionnaires dans leur argot appelaient Gégène.

- *Il faut lui fourrer dans la bouche*, dit le deuxième lieutenant. M'ouvrant la bouche de force, ils m'enfoncèrent un fil dénudé jusqu'à la gorge. Sous les décharges électriques, mes mâchoires étaient crispées et comme soudées entre elles. Je sentais ma tête comme traversée d'étincelles et d'images de feu. Je croyais sentir mes yeux jaillir de leurs orbites. Sous la douleur, je me frappais la tête de toutes mes forces contre le sol.

- *N'essaie pas de t'assommer, tu n'y arriveras pas,* dit le deuxième lieutenant.

Entre deux secousses, le lieutenant Charbonnier me dit :

- *A quoi ça te sert tout ça ? On va prendre ta femme, tu crois qu'elle tiendra le coup comme toi ? On t'a prévenu, on ira jusqu'au bout. Personne ne saura que tu es mort.*

Le deuxième lieutenant me menaça alors de s'en prendre à mes enfants, (qui résidaient en France).

- *Tu sais qu'on enlève des civils en France, tu le sais. Tes gosses arrivent par avion ce soir. Parle ou il va leur arriver un accident.*

Entre deux séances d'électricité, le deuxième lieutenant s'installa sur mes jambes et se mit à me brûler la pointe des seins avec des allumettes qu'il enflammait une à une, cependant qu'un para (un nouveau) me brûlait la plante des pieds. Le vendredi, je n'étais plus capable de me tenir assis, ni de m'adosser seul au mur. J'avais les lèvres, la langue, la gorge sèches comme du bois. Les bourreaux savent que l'électricité assèche terriblement le corps et crée une soif insupportable.

Le deuxième lieutenant me dit :

- *Il y a deux jours que tu n'as pas bu, tu ne crèveras pas avant quatre jours. Tu sais ce que c'est que la soif ? Ce soir tu lécheras ta pisse !*

Et, versant de l'eau d'un quart dans un autre, il faisait couler l'eau tantôt devant mes yeux, tantôt près de mes oreilles, il approchait le quart de mes lèvres pour le retirer aussitôt. Puis, comme devenu subitement humain, il dit :

- *Allons, ou n'est pas tellement vaches… Je vais te faire boire quand même.*

Il sortit et revint quelques minutes après avec un grand pichet de zinc. Tandis qu'un para me pinçait le nez, de façon à ce que je garde la bouche ouverte, il me fit absorber le contenu du récipient ! De l'eau atrocement salée.

La dernière séance d'électricité dirigée par le capitaine Devis fut en même temps un simulacre de préparation d'exécution

- *C'est ta dernière chance,* me dit-on, et tandis qu'on me branchait à nouveau, un para sortait un revolver et le posait sur ses genoux comme dans l'attente d'un ordre.

Le vendredi soir, enfin, je reçus la visite d'un officier qui sur le ton courtois me dit :

- *Ecoutez, je suis l'aide de camp du général Massu, répondez aux questions que l'on vous pose et je vous fais transporter tout de suite à l'infirmerie. Dans huit*

jours, vous avez ma parole d'honneur, vous serez en France avec votre femme. Sinon, vous allez disparaître, Vous avez 30 ans, c'est jeune pour mourir.

Je me souviens que la seule réponse que je lui donnai fut :

- *Tant pis.*

II me dit, alors :

- *Il ne reste plus qu'à vous suicider. Je verrai peut-être un jour vos enfants. Voulez-vous que je leur dise que j'ai connu leur père ? Ça me fait de la peine de vous voir dans cet état, mais vous savez si vous me laissez partir, les autres vont revenir.*

Un peu plus tard, deux paras me transportaient (j'étais incapable de me tenir seul debout) jusqu'à une autre cellule où se trouvait une paillasse et on me laissait enfin reposer. De nouveau, tout l'aréopage de mes bourreaux se réunissait dans ma cellule, le lendemain, samedi, dans l'après-midi. S'y étaient joints aussi le commandant et deux inspecteurs en civil. Pendant une demi-heure, ils reprirent toutes les menaces que j'avais déjà souvent entendues :

- *On mettra un mois, deux mois, trois mois, on a tout le temps, tu parleras ! Tu crèveras et personne n'en saura rien !*

Et sur le mode ironique :

- *Ce qu'il veut, c'est être un « héros» pour avoir une petite plaque sur une place dans quelques centaines d'années.*

Le lundi, on commença à s'occuper de mes plaies. J'avais trois grosses brûlures infectées à l'aine dont je porte encore des cicatrices, des brûlures aux mamelons des seins, aux doigts (auriculaire et index) des deux mains encore visibles aujourd'hui, des écorchures sur la poitrine, le ventre, les parties sexuelles et sur le palais et la langue, provoquées par les fils électriques dénudés. Pendant 15 jours, ma main gauche resta insensible et paralysée. Encore aujourd'hui, le pouce de cette main demeure insensible. La nuit, enfin, pendant plus de trois semaines, mon corps était ébranlé de secousses nerveuses, comme si la torture électrique me poursuivait encore. Jusqu'à maintenant, je continue à avoir des troubles périodiques de la vision. De plus, le frottement des liens aux poignets m'ont laissé des cicatrices visibles.

Durant, un mois, j'ai été illégalement détenu dans une cellule dans des conditions matérielles et morales ignobles. Toutes les nuits, j'entendais à travers la cloison hurler les hommes que l'on torturait sans interruption jusqu'au matin. Les premières nuits, je crus reconnaître les cris de ma femme qui, dans l'odieux chantage qui m'avait été fait, était également promise aux supplices. Je fus

interrogé à nouveau à deux reprises mais sans nouvelles tortures. On me menaçait seulement périodiquement d'exécution sommaire.

Le mercredi 26 juin, un officier en civil vint me trouver et me fit remarquer que je pouvais aisément me suicider, il y avait en effet dans la cellule près de deux mètres de fil électrique. Le jeudi 11 juillet, je subis enfin un dernier interrogatoire de la part du capitaine Faulk, qui me jeta par terre d'une gifle pour « *m'apprendre à ne pas répondre avec insolence »*. Le vendredi 12 juillet, j'étais interné au camp de Lodi.

Je porte donc plainte entre vos mains, Monsieur le procureur, contre le capitaine Devis, les lieutenants Charbonnier et Jacquet, le para Lorca et tous les autres (dont le deuxième lieutenant) que l'information pourra révéler, pour tortures, séquestration arbitraire, menaces de mort. Je porte plainte également pour violences contre le capitaine Faulk. »

Henri Alleg, lettre à M. le Procureur de la République, Alger, 30 juillet 1957

Source : www.histoire.comze.com/**alleg30juillet1957**.

الملحق رقم:22

تنفيذ حكم الإعدام في حق فرناند إيفتون ومناضلين جزائريين,



che

Trois éditions quotidiennes

récédentes

manche

acées

Fernand Yveton

-- qui avait placé une bombe à l'E.G.A. --

et deux tueurs du F.L.N. ont été guillotinés

Trois exécutions capitales ont eu lieu hier matin à l'aube dans la cour de la prison civile d'Alger, celles de Fernand Yveton, Mohand Lakhnèche et Mohamed Ouennouri, guillotinés respectivement à 5 h. 10, 5 h. 12 et 5 h. 13.

Fernand Yveton, né le 12 juin 1926, tourneur à l'E.G.A., avait le 14 novembre 1956, conformément aux ordres reçus du Parti Communiste clandestin dont il était militant, déposé une bombe à retardement, destinée à faire sauter

(Suite page 8)

● Justice est faite ! les procès-verbaux « d'assistance à exécution » viennent d'être placardés sur la porte de la prison : en haut de gauche à droite : le constat de la mort de Lakhnèche (5 h. 12), de Ouennouri (5 h. 13) ; en bas celui d'Yveton (5 h. 10)

UN POLICIER de la D.S.T. algéroise arrêté pour félonie

Depuis plusieurs semaines, les commissaires de la DST d'Alger avaient remarqué certaines anomalies dans le comportement d'un inspecteur musulman attaché à leur service. Une surveillance très discrète transforma un simple soupçon en une quasi-certitude : l'homme était en relations avec le FLN. Le mettre immédiatement en état d'arrestation risquait de priver la DST de précieux renseignements : aussi, sans n'en rien laisser paraître, le policier félon continua d'être surveillé et toute documentation dont la divulgation aurait pu entraîner des conséquences, fut mise hors de sa portée.

Finalement, l'individu vient d'être mis en état d'arrestation et il est probable que cette mesure est en relation avec d'autres arrestations de même nature opérées tout dernièrement à Oran.

Précisons que le policier félon faisait partie d'une cellule FLN à qui plusieurs attentats sont reprochés.

Depuis le 15 janvier 268 armes diverses récupérées par les « para » à Alger

La dépeche de constantine

10 fev 1957   Fernand YVETON et 2 autres terroristes guillotinés

Source : La Dépêche de Constantine du 10 fevrier 1957

الملحق رقم: 23

الرئيس فرانسوا ميتران يضع باقة ورد أمام ضريح الرئيس هواري بومدين يوم 30 نوفمبر 1981.



Source :LA LETTRE de l'Institut de François Mitterrand ,n°44. Juillet 2013

الملحق رقم:24

زيارة المعلم الأثري بتيبازة رفقة الرئيس الشاذلي بن جديد ، يوم 9 مارس 1989.



Source :LA LETTRE de l’Institut de François Mitterrand ,n°44. Juillet 2013

الملحق رقم:25

الرئيس فرانسوا ميتران رفقة الرئيس الشاذلي بن جديد في أحد شوارع العاصمة، يوم 9 مارس 1989.



Source :LA LETTRE de l'Institut de François Mitterrand ,n°44. Juillet 2013

المصادر و المراجع

المصادر

بالعربية:

1- أوساريس بول؛ **شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة، الجزائر1957-1959**، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر 2012.

2- بن جديد الشاذلي؛ **مذكرات:** ملامح حياة،الجزء الأول(1929-1979)، دار القصبة للنشر، الجزائر2011.

3- ديغول شارل؛ **مذكرات الأمل - التجديد1958-1962**؛ ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت: منشورات عويدات،1971

4- - بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم؛ **الكفاح القومي والسياسي، من خلال مذكرات معاصر**، ج3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1986.

ب- بالفرنسية:

1- ABBAS Ferhat; **Autopsie d'une guerre, l'Aurore,** Livres Editions et Abdelhalim Abbas, Alger2011

2-BORZEIX Jean-Marie ; **MITTERRAND ,lui-même** ,Stock,Paris 1973.

3- COURRIERE Yves; **La guerre d'Algérie**, t II ,**Le temps des léopards** ; Fayard1972.

4- De GAULLE Charles ; **Mémoires de guerre :** l' Unité(1942-1944), t 2**,**édition ;Le Livre de Poche, Paris1963

5- JEANSON Colette et Francis ;**l'Algérie hors la loi**, Paris1955.

6-MITTERRAND François ;**Ma part de vérité**, librairie Arthème fayard 1969.

7-MITTERRAND François ;**La paille et le grain**, Flammarion 1975

8- MITTERRAND François; **politique** ; librairie Arthème Fayard 1977

9-MITTERRAND François **L'abeille et l'architecte**, éditions Flammarion 1978**.**

10-MITTERRAND François; **Ici et maintenant;** librairie Arthème Fayard,1980

11-MITTERRAND François; **Mémoires Interrompus ,** éditions Odile Jacob,1996.

القوانين الرسمية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،10 أوت 1982.

1-Décret 55-440 du 23 Avril 1955, adopté en vertu de la **Loi du 3 Avril 1955**
2- Journal Officiel de La République Française ;le 17 mars 1956

(Décret n°56-274 du 17 Mars 1956)

(Décret n°56-268 du 17 Mars 1956).
3-Journal Officiel de La République Française ;le 13 mai 1956

الجرائد:

البصائر، 31 ديسمبر 1954،عدد 299.

أ- الجرائد بالفرنسية:

1-*L'écho d'Alger* ; 3 novembre1954.
2-*L'écho d'Alger* ; 7 novembre1954.
3-*L'écho d'Alger*; 19 novembre1954
4-*La Dépêche de Constantine*; 19 Mars 1956.
5-*Dernière Heure*; 3 novembre1954.
6-*Dernière Heure*; 6 novembre1956.
7-*Le Monde* *;* 4 septembre 1953.
8-*Le Monde*,12-13 juin1955.

المراجع :

ب- بالعربية:

1- برقوق سالم؛ **الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي**، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر 2010.

2- بزيان سعدي؛ **جرائم فرنسا في الجزائر**، من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة الجزائر 2012.

3 - بوحوش عمار؛ **العمال الجزائريون في فرنسا**، ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979 .

4- بومالي أحسن؛ **أول نوفمبر1954، بداية النهاية ل"خرافة الجزائر الفرنسية**"، دار المعرفة، الجزائر 2010.

5- زبير رشيد ؛ **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة**(1956-1962)، دار الحكمة للنشر، الجزائر2012.

6- ستورا بنجامين ؛ **الجزائر بعد الاستقلال1962-1988**؛ تعريب: د.صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية، وزارة الثقافة- دمشق2012 .

7- شرفي عاشور ،؛ **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**، منشورات دار القصبة ، الجزائر، 2004 .

8- عاطف سليمان؛ **معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة للطباعة و النشر، ط1، بيروت 1971 .

9- فرشخ جورج ؛**فرانسوا ميتران و القضايا العربية ،ج1** ،دار آزال بيروت، مكتبة مدبولي القاهرة الطبعة 2 ،1985.

10- مقلاتي عبد الله؛ **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية**1954-1962؛ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2012.

11- نازلي أحمد معوض ؛ **العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة1987.

12- الزبيري محمد العربي؛ **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، الطبعة الأولى، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة (الجزائر)1984.

13- الصديق محمد الصالح؛ **كيف ننسى وهذه جرائمهم؟** دار هومة للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر2012.

14- العايب خير الدين؛ **الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحولات الدولية الجديدة**، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي 2002.

15- القفاص نصر؛ **كنت في الجزائر**، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر2000

16- ولد خليفة محمد العربي ؛ **الجزائر: المفكرة و التاريخية أبعاد و معالم**، دار الأمة للنشر و التوزيع،2007 .

ت- بالفرنسية:

1-AGERON Ch. Robert; **Histoire de l’Algérie contemporaine** ,Editions Dahleb , Alger(sans date)

2-AGGOUN Lounis ;**La Colonie Française en Algérie, 200ans d’inavouable** Editions Demi-Lune,Paris2010.

3-BENOIT Bertrand ;**Le syndrome Algérien, l’imaginaire de la politique Algérienne de la France ,** l’Harmattan, Paris, Mai 2000.

4- BRONDELL Inga : **Les rapports Franco-Algériens depuis 1962 du pétrole et des hommes** ;Paris, L'Hantan, 1981.

5- COTTA Michèle ; **MITTERRAND, carnets de route** ,Editions Maury-Imprimeur,France2011.

6- CREPEAU Ivan, **Mémoire d'un dinosaure trotskyste** : secrétaire de Trotski en 1933, éditions l'Harmattan, paris, 1999.

7- DUBOIS André-Louis ; Sergent Pierre ; **Le Malentendu Algérien** ; Editions Fayard and BPL, Paris1974.

8-El KORSO, Malika ; **Algérie 1954-1962 : La torture en question** (Le Dossier Jean Muller) , Editions DAHLEB. Alger2013.

9- EVANS Martin, **Mémoire de la guerre d'Algérie**, l'Harmattan, Paris, novembre 2007.

10- GIESBERT Franz-Olivier; **François MITTERRAND ou la tentation de l'histoire,** édition du Seuil , Paris 1971.

11- GIESBERT Franz-Olivier; **François MITTERRAND ,une vie,** édition du Seuil , Paris 2011 .

12- GRIMAUD Inicile ;**La politique Extérieure de l'Algérie** (1962-1978), Paris, Kartala ,1984.

13- JURQUE Jacques ; **Année de feu : Algérie 19541956**, éditions l'harmattan, paris, 1997.

14- KERGOET Jacques, PIVET Marceau: **Socialiste de gauche**, éditions de l'atelier, paris, 1994.

15- MAYNE François, STORA Benjamin ;**François MITTERRAND et la Guerre d'Algerie**, Calmann-Lévy,2010.

16- MOUHOUBI Salah ;**La politique de coopération Algéro-Française**, Bilans et perspectives ;1ere édition, Paris :publi Sud1991.

17- NAY Catherine ; **Le Noir et Le Rouge** ,ou l'histoire d'une ambition ; éditions Grasset et Fasquelle ;Paris,1984.

18-NEDJADI Boualem **; Les Tortionnaires**,1830-1962 ;Editions ANEP, Rouiba, Algérie,2001.

19- NICK Christophe ; **Les Trotskistes**, La Fayard, paris, 2002.

20- PATTIEU Sylvain; **les camarades des frères: trotskistes et libertaires dans la guerre d'Algérie**, éditions Casbah, Alger,2006.

21-PEAN Pierre; **Une jeunesse française, François MITTERRAND 1934-1947**, Paris, Fayard,1994.

22- PROVOST Lucile ;**La seconde Guerre d'Algérie :Le quiproquo Franco-Algérien,** Paris, éditions Flammarion 1996.

23- ROSEAUX, Valérie Barbara; **Les Usages de la mémoire dans les relations internationales**, Le recours en passe dans la politique étrangère de la France à l'égard de l'Allemagne et de l'Algérie de 1962 à Nos jours, Bruxelles, 2000.

24- STASSE François **; La Morale de l'Histoire**, Mitterrand-Mendès France 1943-1982,éditions Du Seuil, Paris 1994.

25-STORA ,Benjamin ; **Messali Hadj, pionnier du nationalisme algérien**, 2ème édition, l'harmattan, paris, 1986.

26- STORA Benjamin**; La gangrène et l'oubli ,la mémoire de la guerre d'Algérie**, éditions SEDIA ,Alger 2010.
27-TEGUIA Mohamed ;**L'Algérie en Marche** ;Office des Publications Universitaires ,Alger 2007.
28- THENAULT Sylvie ;**Histoire de la guerre d'indépendance Algérienne ,** Editions elMaarifa,Alger2010**.**

29- VEDRINE Hubert ; **les mondes de François MITTERRAND (1981-1995)** Editions , Fayard , Paris1996 .

30-VIDAL Naquet Pierre ;**Torture dans la République**, Editions de Minuit, Paris ,1975.
31- WIESEL Elie ; **François MITTERRAND, Mémoires à Deux Voix,** Editons Odile Jacob, Mayenne1995.

المقالات:

أ-بالعربية:

1- زبير رشيد ؛ **موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية،** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.الجزائر 2013، العدد9.

2- نايت بلقاسم مولود قاسم ؛**ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا و خارجا،** الملتقى الأول لتاريخ الثورة **:الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون،** المجلد الأول،ج2، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية(بدون تاريخ النشر)

3- الزبيري محمد العربي " السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر" **مجلة أول نوفمبر ، الجزائر 1982** ، عدد 52.

4- الشافعي بدر حسن : القمة الفرنسية الإفريقية محاولة للتقييم، **مجلة السياسة الدولية**، أفريل 2001.العدد144.

5- الميلي محمد مبارك الإبراهيمي؛ **الحالة السياسية داخل الجزائر و خارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر وادي الصومام**،الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد الثاني، دار الثورة الإفريقية، الجزائر(دون تاريخ)

6- المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي ؛ **ربع قرن من نضالنا إلى ثورة أول نوفمبر 1954** ، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981.

ب-بالفرنسية:

1- BALTA Paul ; " **La Politique Maghrébine de France** ", *Grand Maghreb* n° 53 (oct-Nov 1986).

2-BOULOUQUE Sylvain, **Les anarchiques français face aux guerres coloniales**, *presses de l'atelier*, 26270 loriol, mars 2003.

3-CHENAL Alain ;La France rattrapée par le drame Algérien**,** ***Politique étrangère*** n°2,1995

4-CROISSANT Pierre **; L'affaire Mahiot, épisode Montbéliardais de la guerre d'Algérie** ;*Bulletin société d'émulation de Montbéliard*, n°132-2009(publié en2010).

5-DUHAMEL Eric; **Traces de la guerre d'Algérie,**40 ans de turbulences dans la vie politique française**,** *Cahiers de l'IHC* n°2,1995.

6-JAUFFRET Jean-Charles ;**La V[ème] République et la seconde guerre d'Algérie1988-1997**,piste pour une recherche*, Cahiers d'Histoire Immédiate*, N°13(Printemps1998).

7-PADOVANI Marcelle; ***Le Nouvel Observateur*****,** témoin de l'histoire :Texte réunis et présentés par Nicole Muchnik ,Paris 1981.

8-STORA Benjamin ;Conflits et champs politiques en Algérie ;***Politique étrangère***, Année 1995,Volume60 ;n°2.

9- RAVENAL Bernard ;**La gauche Française au miroir de l'Algérie (extraits),** *Mouvements*, Nov-Dec-1998

المجلات:

أ-بالعربية:

1-الجيش؛ العدد 237 ، ديسمبر 1983

بالفرنسية:

9-***Le Nouvel Observateur Politique*** le 15-10-2010 à 12h58(mise à jour à 19h 11mn).

10-*Le Nouvel Observateur* du 1er mars 2012" Enquête de Nathalie Funès.

11-***LA LETTRE*** de l'Institut de François Mitterrand ,n°44. Juillet 2013.

المذكرات:

أ-بالعربية:

1- بلعيد فاطمة ؛ **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر1992-2002** ،مذكرة ماجستير جامعة منتوري، قسنطينة سنة 2005.

2- سعود صالح ؛ **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر1962 1981** مذكرة ماجستير، جامعة بغداد سنة1984

3-شيحاني سعد ؛ **العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال مضمون خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، في الفترة الممتدة 1999-2004** ، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر2008-2009.

ب- الأطروحة بالفرنسية:

1-ROCHE Émilie ;**Étude des discours de presse écrite française sur la violence et la torture pendant la guerre d'Algérie** : Le Monde,

L'Humanité, Le Figaro, L'Express, France Observateur, 1954–1962.Thèse de doctorat ;**Université Lumière Lyon 2 ;** soutenue le 9 novembre 2007

القواميس:

1-Le Petit Larousse ;illustré ;Paris,2009
2-Le Petit Robert ;Dictionnaire Universel des noms propres ;t2 ,Mame à Tours, France 1984,p.927

مواقع الانترنت:

-ar.wikipedia.org/WIKI/.(آخر تعديل29 أفريل 2013)

-www. anom.archivesnationales.culture.gouv.fr

-www.histoire.comze.com/**alleg30juillet1957**

الفهرس